الفصل الرابع
أساليب الزركشي في فهم النص القرآني

يقتضينا البحث فى هذا الفصل أن نقف على: المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف، والسمات المميزة لأساليبه فى فهم النص القرآنى، وأساليبه العلمية فى فهم النص القرآنى.

أولاً: المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف:

بالرغم مما استفاد الزركشى من كتب السابقين عليه من مادة علمية جمعها فى كتابه البرهان، لم يكن كسابقيه فى فهم النص القرآنى، فله فهمه الخاص، ومنهجه المتميز يقول سهل بن عبد الله لو أعطى العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله فى آية من كتابه، لأنه كلام الله، وكلام الله صفته، وكما أنه ليس لله نهاية فكذلك لا نهاية لفهم كلامه، وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله عليه(١).

وبادي الرأي يرى الزركشى أن علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تستقصى ومآخذه على السابقين عليه أنهم لم يؤلفوا كتاباً يشتمل على أنواع علومه، ولهذا عزم على تأليف كتاب البرهان فى علوم القرآن ليكون معيناً للمفسر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أسراره ودقائقه(٢).

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص٩.

(٢) الزركشى: نفسه ج١ ص٩: ونص عبارته: "ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علوم كما وضع الناس ذلك فى علم الحديث فاستخرت الله تعالى- وله الحمد- فى وضع كتاب فى ذلك جامع لما تكلم الناس فى فنونه وخاضوا فى نكته وعيونه، وضمنته من المعانى الأنيقة، والحكم الرشيقة ما يهز القلوب طرباً، ويبهر العقول عجبا، ليكون مفتاحاً لأبوابه، وعنواناً على كتاب ومعيناً للمفسر على حقائقه، ومطلعاً على بعض اسراره ودقائقه.

ومن خلال دراستنا للأنواع التى ضمنها كتابه البرهان أمكننا تحديد منهجه فى التأليف، أجملناه فى عدة نقاط على أمل تفصيله عند دراسة كل نوع على حدة:

١- ابتكاره لمنهج فى عرض علوم القرآن: وذلك بإحاطته بجميع جوانب النوع الذى يتناوله بالدرس حيث بيّن:

أ - من صنف فيه أى فى كل نوع.

ب- فوائد هذا النوع.

ج- مصادره التى استقى منها مادته.

د - أقوال العلماء التى جاءت فى هذا النوع ومناقشتها وترجيح الصحيح منها وتأييده.

هـ- رأيه إذا اقتضى الأمر.

٢- معالجته لتلك الأنواع من منظور فقهى جمع فيه بين المذاهب الفقهية، تفسيرى جمع فيه بين الاتجاهات التفسيرية المتنوعة فهو فقيه فى مقتضيات الفقه، مفسر حيث يستدعيه الأمر إلى ذلك.

٣- جهده فى الاستقصاء لعلوم القرآن بجمعه سبعة وأربعين نوعاً كل نوع يدور حول موضوع خاص من علوم القرآن ومباحثه يستحق كل نوع منها أن يكون موضوعاً لمؤلف مستقل، إلى جانب براعته كمفسر عندما يعرض لآية من آيات القرآن على ما سيتضح أثناء دراسة أنواعه، كما يتضح بإحاطته بأصول الفقه، وتوثيقه للحديث وهو فى كل هذا طويل الباع واسع الثقافة.

وأساليب الزركشى فى فهم علوم القرآن تقوم على جمعه لتلك الأنواع التى ذكرها فى برهانه، والتى اقتضتنا طبيعة البحث أن نبين الطريقة التى سار عليها الزركشى فى

التأليف والتى غلبت على جميع أنواعه، وذلك بجدولتها مبينين أمام كل نوع التعريف الذى ارتضاه له الزركشى، وفوائد معرفة هذا النوع، ومن صنف فيه، وأهم من قال به.

والجدول الآتى يبين أمثلة من منهجه فى التأليف.

ثانيا: السمات المميزة للأساليب فى فهم علوم القرآن

من البداية يبين الزركشى علوم القرآن التي يحتاج إليها المفسر عند تفسيره للنص القرآنى حيث يكشف صراحة عن تلك الأدوات التى يستعين بها المفسر على فهم حقائق القرآن وذلك عند تعريفه لعلم التفسير: بأنه علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه. ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ(١).

وهو بهذا قد حدد الأدوات التى يحتاج إليها المفسر لفهم الكتاب المنزل تبقى بعد ذلك ترجيحات كشف عنها بقوله: إن القرآن إنما أنزل بلسان عربى مبين فى زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق بواطنه فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر من سؤالهم النبى ﷺ فى الأكثر ولم ينقل إلينا عنهم تفسير القرآن وتأويله بجملته فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ما لم يكونوا محتاجين إليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن اشد الناس احتياجاً إلى التفسير(٢).

وهو يبين أن التفسير قد يكون بعضه من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، لبلاغته ولطف معانيه، ولهذا لا

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج١ ص١٣.
(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص١٥.

يستغنى عن قانون عام يعول فى تفسيره عليه ويرجع فى تفسيره إليه من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها وسياقه وظاهره وباطنه غير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدق عنه الفهم(١).

وهذا هو الذى دعا الزركشى إلى تأليف كتاب جامع لعلوم القرآن ليعين المفسر على فهم النص القرآنى، بين فيه الغث من السمين، لتكتمل الفائدة يقول وفى هذا تتفاوت الأذهان وتتسابق فى النظر إلى مسابقة الرهان فمن سابق بفهمه وراشق كبد الرمية بسهمه وآخر رمى فأشوى، وخبط فى النظر خبط عشوا كما قيل، وأين الدقيق من الركيك وأين الزلال من الزعاق(٢).

وفى هذا رد على من ادعى عليه أنه جمع فى كتابه بين الحطب والأفعى وخاصة فى وجوب تواتر القرآن(٣)، ليس كذلك بل إنه جمع بين تلك الأقوال مبيناً الغث منها من السمين وهذا هو المقصود بقوله: وأين الدقيق من الركيك وأين الزلال من الزعاق، وهذا لا يمنع من أن تلك الآراء كانت موجودة قبل الزركشى وفى عصره، على ما سنبينه إن شاء الله عند دراستنا لأنواعه.

ومن خلال دراستنا لأنواعه تتضح لنا سمات الفكر النظرى للزركشى والتى اشتمل عليها كتابه البرهان. فلقد ألزم نفسه بذل جهد كبير فى الاستقصاء والتحليل حين يعرض للآراء التى قيلت فى نوع من هذه الأنواع حيث يناقشها ويرجح أصحها، مثال ذلك:

---

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص١٥.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص١٥.

(٣) محمد أبو زهرة: راجع المعجزة الكبرى القرآن ص٤٣ طبعة دار الفكر العربى، حيث يقول: "إذا كانت هذه حقائق ثابتة تواترت فى الأجيال فلماذا كانت الروايات الغريبة البعيدة عن معنى تواتر القرآن الكريم التى احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزركشى والإتقان للسيوطى التى تجمع كما يجمع حاطب ليل يجمع الحطب والأفاعى".

❁ ما جاء من أقوال فى كيفية إنزال القرآن :

حدد الزركشى ما جاء من اختلاف فى كيفية إنزال القرآن بثلاثة أقوال،

- **القول الأول**: أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً، قال به الحاكم والنسائى.
- **القول الثانى**: إنه نزل إلى سماء الدنيا فى عشرين ليلة قدر من عشرين سنة أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، فى كل ليلة ما يقدر إنزاله طول السنة ثم نزل منجماً بعد ذلك قال به أبو عبد الله الحليمى، والماوردى.
- **القول الثالث**: إنه ابتدئ إنزاله فى ليلة القدر، قال به الشعبى وغيره(١)، ويرجح أحد هذه الأقوال حيث يقول: والقول الأول أشهر واصح وإليه ذهب الأكثرون، ويؤيده ما رواه الحاكم بمستدركه عن ابن عباس قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا فى ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك فى عشرين سنة(٢)، وهذه سمة غالبة على فكر الزركشى فى جميع أنواعه فتارة يرجح أحد الأقوال، وأخرى يستند إلى أصحها، وتارة يوفق بين الأقوال، وأخرى يستند إلى أصحها، وتارة يوفق بين الأقوال، ومثال ذلك ما جاء من أقوال فى أول ما نزل فبعد أن يذكر ما جاء من أقوال فى أول ما نزل يقول وطريق الجمع بين الأقوال أن أول ما نزل من الآيات: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ... ﴾ (العلق من الآية: ١)، وأول ما نزل من أوامر التبليغ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ (المدثر الآية: ١) وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة ودليله على ذلك مقابلة ذلك بما جاء فى الحديث: إن أول ما يحاسب عليه العبد الصلاة، وأول ما يقضى فيه الدماء(٣).

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج١ ص٢٢٩.
(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص٢٢٩.
(٣) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص٢٠٨.

۞ عدم تعصب الزركشي لمذهب فقهي معين

أ - مع أن الزركشي شافعي المذهب الفقهي، فهو عند عرضه لقضية فقهية نراه يتناول آراء الحنابلة والمالكية والشافعية والحنفية، ليدلل على هذه القضية، يقول في معرفة أحكامه وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه وأولهم الشافعي ثم تلاه من أصحابنا إليكا الهراسي ومن الحنفية أبو بكر الرازي، ومن المالكية القاضي إسماعيل، وبكر بن العلاء القشيري وابن بكير، ومكي وابن العربي، وابن الفرس، ومن الحنابلة القاضي أبو على الكبير(١).

ب- استقلاله بالرأي دون الجمود عند حد المذهب،ومثال ذلك ما جاء في بيان حقيقته ومجازه يقول: وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة منهم :

١- أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص أحد فقهاء الشافعية.

٢- وابن خويز منداد من المالكية.

٣- وداود بن على بن خلف المعروف بالظاهري صاحب المذهب المستقل

٤- وأبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني أحد فقهاء المعتزلة.

وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه،واستقلالية الزركشي بالرأي تظهر من قوله: وهذا باطل ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف،وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن(٢).

---

(١) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص٢.
(٢) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص٢٥٥.

ومما يدل على عدم تعصبه لمذهب فقهى بعينه أخذه بأقوال الشافعية والمالكية معاً[1] وهذه سمة غالبة على فكر الزركشى إلى جانب وعيه بالآراء الفقهية وعرضها عرضاً دون أن يفصل برأى فيها، وهو لا يتعصب لمنهج تفسيرى معين، بل عنده أن تفسير القرآن جاء على قسمين:

أحدهما: ما ورد تفسيره بالنقل وهو ثلاثة أنواع:

١- إما أن يرد التفسير عن النبى ﷺ.

٢- وإما عن الصحابة.

٣- وإما عن رؤوس التابعين.

وينبه أن الأول يبحث فيه عن صحة السند، والثانى: ينظر فيه فى تفسير الصحابى فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلاشك فى اعتمادهم وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك وإن تعذر قدم ابن عباس، والثالث هم رؤوس التابعين، إذا لم يرفعون إلى النبى ﷺ ولا إلى أحد من الصحابة ﷺ فحيث جاز التقليد فيما سبق، فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

ثانيهما: ما لم يرد فيه نقل، وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق، ونبه أن الراغب اعتنى بهذا فى كتاب المفردات[2].

---

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص٢٣٢، وراجع ذلك فى مواطن كثيرة من كتاب البرهان.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج٢ ص١٧٢.

❁ تأثر الزركشى بالنزعات العقلية والشطحات الباطنية التى عمت العالم الإسلامى حتى عصره:

أ - تأثره الفكرى بأهل المنطق والفلسفة: وتأثر الزركشى بالمنطق يتضح مما جاء فى إلجام الخصم بالحجة حيث يقول: وهو الاحتجاج على المعنى المقصود بحجة عقلية ومنه نوع منطقى وهو استنتاج النتيجة فى مقدمتين. قوله تعالى:﴿... وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (١)،مقدمتان ونتيجة لأن أتباع الهوى يوجب الضلال والضلال يوجب سوء العذاب فأنتج أن إتباع الهوى يوجب سوء العذاب (٢)

كما يستفاد أيضاً من التقسيم التقسيمات الفلسفية والمنطقية معاً حيث يقول وليس المراد به القسمة العقلية التى يتكلم عليها المتكلم، لأنها قد تقتضى أشياء مستحيلة كقولهم: الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة، أو لا مفترقة ولا مجتمعة أو مجتمعة ومتفرقة معاً، أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق، فإن هذه القسمة صحيحة عقلاً لكن بعضها يستحيل وجوده وهو استيفاء المتكلم أقسام الشئ بحيث لا يغادر شيئاً وهو آلة الحصر ومظنه بالإحاطة بالشئ كقوله تعالى:﴿... فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ (٣)، فإنه لا يخلو العالم جميعاً من هذه الأقسام الثلاثة، إما ظالم نفسه وإما سابق صادر إلى الخيرات وإما مقتصد فيها وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها (٤).

(١) سورة ص آية ٢٦.
(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ٣ ص٤٧٠، وراجع ذلك أيضا فى معرفة جدله ج٢ ص٢٤.
(٣) سورة فاطر آية ٣٢.
(٤) الزركشى: المصدر نفسه ج ٣ ص٤٧٠

ب- وهو يصور تلك النزعات والشطحات التى عمت العالم الإسلامى حتى عصره فنراه يبين فى حكم الآيات المتشابهات الواردة فى الصفات[1]، أقوال المشبهة وأهل الكلام وأهل السنة وهو إن كان يبطل أقوال المشبهة إلا أنه صورها لنا وهذا دليل على استيعابه لفكرهم حيث يقول: "وقد اختلف الناس فى الوارد منها فى الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولاتؤول شيئاً منها وهم المشبهة.

الثانى: أن لها تأويلاً ولكن نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف.

الثالث: أنها مؤولة، وأولها على ما يليق به.

ثم ينبه على أن الأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة، ويبين فى هذا الجانب أقوالهم فى الاستواء واليد وما إلى ذلك، فمع منع التأويل هم المشبهة ومن قال به هم أهل الكلام وأهل السنة، والزركشى لا يمنع التأويل وهو يوضح الذى دعاهم إلى التأويل بقوله: وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية فى حق البارئ تعالى، والخوض فى مثل هذه الأمور خطره عظيم، وليس بين المعقول والمنقول تغاير فى الأصول، بل التغاير إنما يكون فى الألفاظ واستعمال المجاز لغة العرب، وإنما قلنا: لا تغاير بينهما فى الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع إذ لا يرد الشرع بما لا يفهم العقل، إذ هو دليل الشرع وكونه حقاً ولو تصور كذب العقل فى شئ لتصور كذبه فى صدق الشرع، فمن طالبت ممارسته العلوم وكثر خوضه فى بحورها أمكنه التلفيق بينهما لكنه لا يخلو من أحد أمرين

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج٢ ص٧٨.

إما تأويل يبعد عن الإفهام أو موضع لا يبين فيه وجه التأويل لقصور الإفهام عن إدراك الحقيقة والطمع فى تلفيق كل ما يرد مستحيل المرام والمرد إلى قوله:﴿.... لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (١)، والزركشى يقرر صراحة أنه جرى فى هذا الباب على طريق المؤولين (٢).

ويعقد بين المعتزلة وأهل السنة موازنة بين رأيهم فى التفسير يقول: كل ما جاء فى القرآن العظيم من نحو قوله تعالى:﴿.. لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(من الآية: ١٨٩) أو﴿... تَتَّقُون﴾ أو ﴿...تَشْكُرُون﴾ (البقرة من الآية: ٥٢) فالمعتزلة يفسرونه بالإرادة لأن عندهم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما فى الترجى من معنى الطلب والطلب غير الإرادة على ما تقرر فى الأصول فكأنه قال: كونوا متقين أو مفلحين إذ يستحيل وقوع شئ فى الوجود على خلاف إرادته تعالى، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً (٣).

ومع أن الزركشى ينبه أن كلام الصوفية فى تفسير القرآن ليس تفسيراً وإنما هى معان ومواجيد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم فى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ (٤)، إن المراد النفس، فأمرنا بقتال من يلينا لأنها اقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه، وهو يبين ما قال به ابن الصلاح فى فتاويه: وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه صنف أبو عبد الرحمن السلمى حقائق التفسير" فإن كان أعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر (٥)، نلاحظ أن الزركشى عند

(١)سورة الشورى آية ١١.
(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج٢ ص٨٠.
(٣) الزركشى: المصدر نفسه ج ٢ ص٨٩.
(٤) سورة التوبة آية ١٢٣.
(٥) الزركشى: المصدر نفسه ج ٢ ص١٧١.

تعرضه لتفسير بعض الآيات قد تأثر بالفكر الصوفى مثال ذلك، قوله ﴿...وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ (١)، ويدل على أنهم كل المؤمنين على العموم والاستغراق فيهم، وقوله تعالى حكاية عن فرعون:﴿...إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ (٢)، وقول فرعون: ﴿...إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾ (٣)، يدل على عظم علمه عندهم ليس فوقه أحد. وقوله ﴿...سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ...﴾(٤)، فإقامة الوصف مقام الموصوف يدل على عظم الصفة الملكية فإنها تقتضى جميع الصفات الملكونية والجبروتية فليس بعدها رتبة أظهر فى الفهم على ما ينبغى لهم من الرجوع إلى اعتبار ألاء الله فى بيان النعم ليشكروا، وبيان النقم ليحذروا(٥)، كما نراه كثيراً ما يعتمد على أقوال المتصوفة كالإمام أبى عبد الله المحاسبى فى كتابه فهم السنن(٦)، وأبى عبد الرحمن السلمى فى كتابه حقائق التفسير(٧).

هذه بعض السمات المميزة لأساليب الزركشى فى فهم النص القرآنى، تلك السمات التى اتسمت بتصوير التيارات الفكرية التى عمت العالم الإسلامى حتى القرن الثامن الهجرى وهو عصر الزركشى.

ثالثاً: الأساليب العملية لفهم الزركشى للنص القرآنى:

---

(١) سورة النور آية ٣١.
(٢) سورة الشعراء آية ٣٤.
(٣) سورة الشعراء آية ٤٩.
(٤) سورة الرحمن آية ٣١.
(٥) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص٣٩٦.
(٦) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص٢٣٨: هو الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى ت ٢٤٣ أحد رجال الصوفية، ذكر ابن الجوزى فى كتاب صفوة الصفوة ج٢ ص٢٠٧.
(٧) الزركشى: المصدر نفسه ج ٢ ص١٧١: وهو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمى صاحب كتاب طبقات الصوفية وغيره من الكتب توفى سنة ٤١٢هـ ومن كتابه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريبة فى مقدمة كتاب طبقات الصوفية، الذى قام بنشره.

الأول: فهمه لعلوم القرآن:

إذا كنا قد وقفنا على المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف وأيضاً على بعض السمات المميزة لأساليبه فى فهم النص القرآنى، فقد حان لنا أن نتبين التطبيق العملى لأساليب الزركشى فى فهمه لعلوم القرآن.

لقد أقام الزركشى فهمه لعلوم القرآن على تلك الأنواع التى ذكرها فى برهانه والتى اقتضتنا طبيعة البحث أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: مباحث تدور حول تاريخ النص القرآنى وهى:

١- كيفية إنزال القرآن.

٢- معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل.

٣- جمع القرآن ومن حفظه من الصحابة.

٤- معرفة أسمائه واشتقاقاتها.

٥- معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات.

٦- معرفة وجوب تواتره.

٧- آداب تلاوته وكيفيتها.

القسم الثانى: أدوات تعين المفسر على فهم النص القرآنى:

أولاً: فى نزول القرآن:

١- معرفة أسباب النزول.

٢- معرفة المكى والمدنى وما نزل بمكة وما نزل بالمدينة.

٣- معرفة ناسخه ومنسوخه.

ثانياً: في اللغات التي نزل بها القرآن وقراءاته(١).

١- على كم لغة نزل.

٢- معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من العرب.

٣- معرفة ما فيه من غير لغة العرب.

٤- معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ.

٥- معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص.

٦- معرفة الوقف والابتداء.

٧- معرفة علم مرسوم الخط(٢).

ثالثاً: في المحكم والمتشابه والمبهم والمختلف:

١- علم المتشابه.

٢- معرفة المحكم من المتشابه.

٣- في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

٤- علم المبهمات.

٥- معرفة الموهم والمختلف.

رابعاً: في معرفة تفسير القرآن وأحكامه:

١- معرفة تفسير القرآن وتأويله.

٢- معاضدة السنة للقرآن.

---

(١) السبب في إدراج قراءات القرآن كأداة تعين المفسر على فهم النص القرآني لأنها أدخل في باب الفهم أكثر من باب التوثيق وذلك لأسباب: أن باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، كما أن معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ تعرف به جلالة المعاني وجزالتها: البرهان ج١ ص٣٣٨.

(٢) السبب في إدراجي لمعرفة علم مرسوم الخط ضمن أدوات تعين المفسر على فهم النص القرآني هو أن ذلك العلم أدخل في الفهم أكثر من التوثيق لأن القارئ لا يستطيع معرفة الوقف والتمام إلا به، وراجع البرهان ج١ ص٣٧٦.

٣- معرفة أحكام القرآن.

خامساً: في اللغة والنحو والتصريف(١):

أ - في المفردات اللغوية:

١- معرفة الوجوه والنظائر.

٢- معرفة غريبة.

ب- في النحو والتصريف:

١- معرفة التصريف.

٢- معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها.

ولقد آثرت هذا التقسيم للأسباب الآتية:

١- أن تلك الأنواع التي ذكرها الزركشي والتي أدرجتها تحت "مباحث تدور حول توثيق النص القرآني" لا تتصل اتصالاً مباشراً بفهم النص القرآني بالقدر الذي يزيد ثقافة المفسر بالنص القرآني، ولعل في وضوحها عند الباحث المنصف رداً على الشبهات التي أثارها أعداء الإسلام قديماً وحديثاً.

٢- أن تلك الأنواع وإن كان الهدف منها توثيق النص القرآني إلا أنها ذات صلة أكيدة بفهم النص القرآني سواء عند الزركشي أو من تناول النص القرآني عموماً.

٣- أن تلك الأنواع التي ذكرها الزركشي والتي أدرجتها تحت أدوات تعين المفسر على فهم النص القرآني: حددها الزركشي نفسه عند تعريفه لعلم التفسير، فجعل منها علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات وأسباب النزول والناسخ

(١) والسبب في فصل: اللغة والنحو والتصريف عن اللغات التي نزل بها القرآن وقراءاته هو: إرادة الفصل بين علوم القرآن المستمدة منه وبين علوم العربية التي تخدم النص القرآني. أي الفصل بين علوم النقلية وعلوم العربية.

والمنسوخ[١]، بالإضافة إلى ما أشار به عند معالجته لكل علم،ومثال ذلك ما ذكره فى معرفة غريبة من قوله: ومعرفة هذا الفن للمفسر ضرورى وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى[٢].

كما يقول فى موضع آخر: واعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شئ من كلام الله ولا يكفى فى حقه تعلم اليسير منها فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر[٣]، كما يقول فى معرفة التصريف: وفائدة التصريف حصول المعانى المختلفة المتشعبة عن معنى واحد فالعلم به أهم من معرفة النحو فى تعرف اللغة لأن التصريف نظر فى ذات الكلمة والنحو نظر فى عوارضها وهو من العلوم التى يحتاج إليها المفسر[٤]، وما أشار به فى معرفة الوقف والابتداء من احتياجه إلى علوم كثيرة يؤكد هذا التقسيم، إذ يقول وهذا الفن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة: قال أبو بكر بن مجاهد: لا يقوم بالتمام فى الوقف إلا نحوى عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التى نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه[٥]، وغير ذلك من المواطن الكثيرة التى أشار إليها فى الأنواع التى ذكرها، بالإضافة إلى ما ذكره العلماء، ومنهم السيوطى فى الإتقان عن العلوم التى يحتاج إليها المفسر ليكون قادراً على التفسير[٦]، وعلى ما سيتضح عند دراستنا لكل نوع على حدة.

---

(١) سبق بيان ذلك، وراجع البرهان فى علوم القرآن ج١ ص١٣.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص٢٩٢.
(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص٢٩٥.
(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص٢٩٧.
(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص٣٤٣.
(٦) الشرباصى: قصة التفسير ص ٢٥ وما بعدها، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، المكتبة الثقافية عدد ٥٤ طبعة ٢٦٢ وراجع السيوطى، الإتقان.

❁ المباحث التى تدور حول تاريخ النص القرآنى:

أ - كيفية إنزال القرآن

استدل الزركشى بما جاء بالمصدر الأول وهو القرآن الكريم ليدلل على أن القرآن نزل فى شهر رمضان فى ليلة القدر(١)، ولكى يحيط بجميع جوانبه بين ما جاء من أقوال فى كيفية الإنزال على ما بيناه ثم حدد معنى إنزال القرآن وطرقه، وبين الأقوال التى ذكرت فى المنزل ما هو؟ ووضع أسباباً فى زمن نزول القرآن جملة ومنجماً، وهو فى كل هذا يستند على ما جاء من أقوال العلماء وهو لا يسلم بكل الأقوال بل يناقشها ويبين الصحيح منها وبعد أن أجملنا خطة الزركشى فى معالجة هذا النوع نأخذ فى تفصيل تلك الجوانب التى تناولها:

أولها: ما جاء من اختلاف فى كيفية إنزال القرآن.

ذكر ثلاثة أقوال فى كيفية الإنزال، رجح القول الأول منها على ما بيناه سالفاً.

ثانيها: فى معنى إنزال القرآن وطرقه:

اعتمد الزركشى فى بيان معنى إنزال القرآن على أقوال أهل السنة، حيث نص على اتفاق أهل السنة على أن كلام الله منزل واختلفوا فى معنى الإنزال فقيل: معناه إظهار القرآن،وقيل: افهم الله كلامه جبريل وهو فى السماء وأداه جبريل وهو فى الأرض(٢)،يحترز الزركشى عن وصف الله بالمكان حيث يقول: وهو عال عن المكان(٣).

(١) قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ...﴾(البقرة من الآية : ١٥٨)، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾.(القدر الآية : ١)

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص٢٢٩.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣٠.

ثم يحدد أن التنزيل له طريقان وهما: أن الرسول ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملائكة وأخذ عن جبريل، أو أن جبريل انخلع إلى صورة البشرية حتى يأخذ منه الرسول ﷺ[(١)].

لم يحدد الزركشي كيفية انخلاع الرسول ﷺ من صورة البشرية إلى صورة الملائكية للأخذ عن جبريل سوى أنه ذكر أن ذلك أصعب الحالين[(٢)].

وما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضى اللّٰهَ عنها أن الحارث بن هاشم سأل رسول الله ﷺ: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده على فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول، قالت عائشة: ولقد كان ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وأن جبينه ليتفصد عرقاً[(٣)]، يبين طرق تلقي الرسول ﷺ للتنزيل.

ثالثها: في بيان المنزل ما هو:

وفي هذا الجانب اكتفى بعرض ثلاثة آراء نقلها عن السمرقندي في المنزل على النبي ﷺ ما هو؟:

- **الرأي الأول:** أنه نزل باللفظ والمعنى،وذلك أن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به.
- **الرأي الثاني:** أن جبريل نزل على النبي ﷺ بالمعاني الخاصة وأن النبي ﷺ علم هذه المعاني فعبر عنها بلغة العرب، واستدلوا بقوله تعالى:﴿... نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ... ﴾[(٤)].

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٢٩.
(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٢٩.
(٣) صحيح البخاري ج١ ص٢.
(٤) سورة الشعراء آية ١٩٣.

• **الرأي الثالث:** أن جبريل ألقى عليه المعنى، فعبر بهذه الألفاظ وأن أهل السماء يقرئونه بالعربية، ثم أنه أنزل به كذلك بعد ذلك(١).

يبين الزركشي تلك الآراء دون أن يعقب عليها أو أن يرجح رأياً منها خاصة أن الرأي الثاني فيه كل الخطورة، مما يعد قصوراً منه، والحقيقة أن الإجابة عن ذلك تستخلص من القرآن نفسه فهو ليس من عمل صاحبه وإنما هو قول رسول كريم، ذي قوة عند ذي العرش مكين، مطاع ثم أمين: ذلكم هو جبريل ﷺ تلقاه من لدن حكيم عليم ثم نزل به بلسان عربي مبين على قلب محمد ﷺ، فتلقنه محمد منه كما يتلقن التلميذ عن أستاذه نصاً من النصوص، ولم يكن له فيه من عمل بعد ذلك إلا: الوعي والحفظ والحكاية والتبليغ ثم البيان والتفسير، ثم التطبيق والتنفيذ. أما ابتكار معانيه وصياغة مبانيه فما هو منها بسبيل وليس له من أمرهما شئ، إن هو إلا وحي يوحى: هكذا سماه القرآن حيث يقول ﴿... وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾(٢) ويقول: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ ﴾(٣).

وأمثال هذه النصوص كثير في شأن إيحاء المعاني، ثم يقول في شأن الإيحاء اللفظي: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾(٤)، ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾(٥) وقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾(٦)، ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾(٧)

---

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٣٠.
(٢) سورة الأعراف آية ٢٠٣.
(٣) سورة يونس آية ١٥.
(٤) سورة يوسف آية ٢.
(٥) سورة الأعلى آية ٦.
(٦) سورة القيامة آية ١٦ وما بعدها.
(٧) سورة العلق آية ١.

أول سورة العلق،﴿... وَٱتْلُ ...﴾[1] سورة الكهف،﴿ وَرَتِّلِ... ﴾سورة المزمل[2] فانظر كيف عبر بالقراءة والإقراء، والتلاوة والترتيل وتحريك اللسان وكون الكلام عربياً، وكل أولئك من عوارض الألفاظ لا المعانى البحتة القرآن إذا صريح فى أنه "لا صنعة فيه لمحمد ﷺ، ولا لأحد من الخلق وإنما هو منزل من عند الله بلفظه ومعناه"[3]. أما من قال بالرأى الثانى وهو نزول القرآن على النبى ﷺ بالمعانى،وتمسكهم بقوله تعالى: :﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ... ﴾[4] فقد أغفلوا بقية الآيات وهى قوله تعالى:﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[5] وعلى ذلك فلا وجه لهم بالقول الذى تمسكوا به إذ أنه أنزل بلسان عربى مبين هذا ما قالوه وقد غاب عن الزركشى دحض هذه الآراء: والقرآن نفسه يدحض هذا الرأى وإلا ما كان معجزاً، والله يقول:﴿... لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[6] إلى غير ذلك من آيات التعجيز وهى كثيرة وتدل دلالة قاطعة على أن القرآن نزل باللفظ والمعنى معاً. (من الآية: ٣٨)

رابعها: السر فى إنزاله جملة إلى السماء، والسبب فى إنزاله منجماً:

يبين الزركشى السر فى إنزاله جملة إلى السماء أن فيه تفخيماً لأمره وأمر من نزل عليه، وذلكم بإعلام أهل السماوات أنه آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم وبين أنه لولا الحكمة الإلهية اقتضت نزوله منجماً حسب الوقائع لأهبطه إلى الأرض

(١) سورة الكهف آية ٢٧
(٢) سورة المزمل آية ٤.
(٣)الدكتور محمد عبد الله دراز: " ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ " نظرات جديدة فى القرآن ص٢٠ وما بعدها، طبعة دار القلم بيروت.
(٤) سورة الشعراء آية ١٩٣
(٥) سورة الشعراء آية ١٩٣-١٩٥
(٦) سورة الإسراء آية ٨٨

جملة[1]، وعلى هذا بين سبب نزوله منجماً، ولماذا لم ينزل جملة كسائر الكتب؟ وبين أن لذلك أسباباً منها:

١- تثبيت فؤاد النبى ﷺ وزيادة اطمئنانه وتسليته عما يصيبه من أذى فى سبيل الدعوة إلى الله تعالى، وذلك بتكرر الوحى ولقائه بجبريل عليه السلام.

٢- تيسير حفظه وفهمه على النبى ﷺ بنزوله عليه مفرقاً منجماً فنزوله مفرقاً يعطى القدرة على حفظه وفهمه بخلاف ما لو نزل جملة واحدة، قال تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[2].

٣- تثبيت أفئدة المؤمنين وترويض نفوسهم على الصبر والجلد والتحمل لكى يصبحوا رابطى الجأش.

٤- بسبب الوقائع والأحداث.

٥- الإخبار بما كان لإنكارهم إياه.

إلى غير ذلك من الحكم التى دعت إلى نزول القرآن منجماً[3].

والزركشى لم يفرد القول فى تلك الأسباب، وإنما ذكرها على سبيل الاختصار وهى كثيرة منها التدرج فى ترسيخ عقائد الإيمان وقبول الأحكام التشريعية والأخذ بالآداب والأخلاق الفاضلة وغير ذلك. وتبرز لنا سمة من سمات الزركشى الفكرية وهى استنباطه للصياغة النحوية،وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[4].

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣.
(٢) سورة القيامة آية ١٦-١٩.
(٣) الزركشى: نفسه ج١ ص٢٣.
(٤) سورة القدر آية ١.

فيبين أن الفعل "أنزلناه" إن كان لفظه لفظ الماضى، فإن معناه معنى الاستقبال والمقصود أن ينزل جملة فى ليلة مباركة هى ليلة القدر، وهو يعلل ذلك بقوله: واختير الماضى إما لتحققه وكونه لابد منه، وإما لأنه حال اتصاله بالمنزل عليه يكون المضى فى معناه محققاً، لأن نزوله منجماً كان بعد نزوله جملة(١).

ومآخذي على الزركشى فى هذا النوع ميله إلى الاختصار وعدم تحقيق الأقوال.

١- معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل:

بيَّن الزركشى ما جاء من أقوال فى أول ما نزل، وفهم كل منهم لحديث رسول الله ﷺ فى بدء الوحى، وما جاء فى الصحيحين وما رواه الحاكم بمستدركه وحدد ما جاء من خلاف حول أول ما نزل بثلاثة أقوال هى: **الأول**: ما جاء فى الصحيحين وأخرجه الحاكم عن عائشة أن أول ما نزل عليه ﷺ: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ... ﴾ (العلق من الآية: ١)، ثم المدثر(٢).

الثانى: ما جاء فى صحيح مسلم عن جابر: أن أول ما نزل من القرآن سورة المدثر.

وهو يرد على من قال بأن جابراً سمع آخر قصه بدء الوحى ولم يسمع أولها فتوهم أنه أول ما نزل، بقوله: وليس كذلك، لما ثبت فى الصحيحين عن جابر ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحى(٣)، فأخبر الرسول ﷺ عن الملك الذى جاءه بحراء قبل هذه المرة وأخبر فى حديث عائشة أن نزول "أقرأ" كان بغار حراء وهو أول وحى ثم فتر بعد ذلك وأخبر فى حديث جابر أن الوحى تتابع بعد نزول يا ايها المدثر فعلم بذلك أن اقرأ أول ما نزل مطلقاً.

---

(١) الزركشى: نفسه ج١ ص٢٣٠.
(٢) الزركشى: البرهان ج١، ص١٠٦، وراجع صحيح مسلم ١٤٣/١ والبخارى ٢/١.
(٣) راجع صحيح البخارى ج١، ص٣.

الثالث: ما رواه أبو إسحاق أول ما نزل سورة الفاتحة وينبه أن الباقلاني جعل هذا الخبر منقطعاً.

نرى الزركشي قد جمع بين الأقوال الثلاثة بقوله: وطريق الجمع بين الأقوال أن أول ما نزل من الآيات ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ... ﴾(العلق من الآية: ١)وأول ما نزل من أوامر التبليغ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾(المدثر من الآية: ١)وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة بدليل أن حديث رسول الله ﷺ: "أول ما يحاسب عليه الصلاة وأول ما يقضى فيه الدماء [١] فيه أول وأول وجمع بينهما فهذا أول المحاسبة وهذا أول القضاء وبهذا جمع بين الأولين ولا يكتفى بهذا الدليل بل يأتى بدليل آخر تأكيداً بأن أول ما نزل "اقرأ" يقول : وقيل: أول ما نزل للنبوة ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ... ﴾وهذا دال على نبوة محمد ﷺ لأن النبوة عبارة عن الوحى إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾دال على رسالة محمد ﷺ لأنها عبارة عن الوحى إلى شخص على لسان الملك بتكليف عام[٢].

ويستند فى كل ذلك على الأخبار المروية فى الصحيحين وما جاء فى المستدرك والإكليل للحاكم وما قال به الباقلانى فى الانتصار.

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص٢٠٨.
(٢) الزركشي: البرهان ج١، ص٢٠٩.

المبحث الثاني

آخر ما نزل من القرآن

ويذكر أيضاً في آخر ما نزل ثلاثة أقوال:

الأول: عن ابن عباس رضى الله عنهما أن آخر ما نزل: ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾(النصر من الآية: ١)

الثاني: ما جاء عن عائشة أن آخر ما نزل سورة المائدة.

الثالث: ما ذكره ابن الأنباري عن ابن عباس من أن آخر ما نزل

﴿...وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾(البقرة من الآية: ٢٨١)

إلى غير ذلك من الأقوال التي رواها وذكرها وهو لا يقطع في هذا الجانب بقول بل ينهي هذا الخلاف بما ذكره الباقلاني في الانتصار: من أنه لم يرفع أي قول من هذه الأقوال إلى النبي ﷺ وما ذكره الباقلاني من احتمالات عن أسباب ذلك الخلاف أهمها:

١- أن تلك الأقوال ربما قيلت باجتهاد وتغليب الظن.

٢- أنه ربما أخبر كل بآخر ما سمع من النبي ﷺ.

٣- أنه ربما يكون من باب استشكال الأمر عليهم عن آخر آية.

وذلك أن تنزل آية وتكون آخر آية تلاها الرسول مع آيات أخر نزلت معها يؤمر برسم ما نزل معها وتلاوتها بعد رسم ما نزل آخر أو تلاوته فيظن سامع ذلك أنه آخر ما سمع(١).

ومنهجه في ذلك كله استقصاء الأقوال ثم تمحيصها ومحاولة التوفيق بينها مستنداً على ما روى عن ثقات المحدثين.

---

(١) الزركشي: راجع البرهان ج١ ص٢١٠.

٢- فى بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضى الله عنهم:

تناول فى هذا النوع الجوانب التالية:

أ - عدد مرات جمع القرآن:

بين أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع فى زمن النبى ﷺ وإنما ترك جمعه فى مصحف واحد لأن النسخ كان يرد على بعض الآيات فلو جمعه ورفعت تلاوة بعض الآيات لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين فحفظه الله فى القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين، يستند فى هذا إلى ما قاله عثمان لابن عباس عندما سأله عن سبب قرن سورة الأنفال ببراءة(١)، ثم بين أن القرآن جمع فى عهد أبى بكر ونسخ فى عهد عثمان، ويستند فى ذلك على ما جاء فى صحيح البخارى(٢).

ب- فى جمع أبى بكر للقرآن:

يذكر الزركشى أن السابق إلى جمع الجملة هو الصديق لما روى عن على أنه قال رحم الله أبا بكر: هو أول من جمع القرآن بين اللوحين ويستند الزركشى فى ذلك إلى ما قاله الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى فى كتاب فهم السنن(٣)، ثم يبين الزركشى سبب جمع أبى بكر للقرآن بقول خشى أن يستحر القتل بالمواطن فيذهب كثير من القرآن بسبب موت الحفظة واستند فى ذلك على ما روى فى صحيح البخارى عن زيد بن ثابت(٤).

ج- فى جمع القرآن فى عهد عثمان:

بيَّن الزركشى أنه لما احتج إلى جمع الناس على قراءة واحدة وقع الاختيار عليها فى أيام عثمان فأخذ ذلك الإمام أى مصحف أبى بكر ونسخ فى المصاحف التى بعث بها

---

(١) الزركشى: راجع البرهان ج١ ص٢٣٤، ص٢٣٥.
(٢) الزركشى: راجع البرهان ج١ ص٢٣٣.
(٣) الزركشى: راجع البرهان ج١ ص٢٣٨.
(٤) الزركشى: راجع البرهان ج١ ص٢٣٣.

يقول الزركشي والمشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان ﷺ، ويرد ذلك القول بقوله وليس كذلك؟ إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام من حروف القراءات والقرآن(١).

ثم بين الزركشي أن الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير زيادة ولا نقص، والذي حملهم على جمعه ما جاء في الحديث أنه كان مفرقاً في العسب واللخاف وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته فجمعوه وكتبوه كما سمعوه من النبي ﷺ من غير أن قدموا شيئاً أو أخروا وهذا الترتيب كان منه ﷺ بتوقيف لهم ذلك وأن هذه الآية عقب تلك الآية، فثبت أن سعي الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصاحفنا الآن(٢).

والزركشي في ذلك يستند على ما قال به العلماء، فيذكر ما قاله أبو عبد الرحمن السلمي عن قراءة الصحابة، ولماذا اعتمد على زيد في جمع القرآن وكتابته(٣)، أحدهما تأليف السور وهذا الضرب تولته الصحابة، وأما الجمع الآخر: وهو جمع الآيات في الصور فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ والزركشي يرى أن أول من جمع القرآن في المصحف هو الصديق ويستند على ما روى عن علي أنه قال: رحم الله أبا بكر وهو أول من جمع بين اللوحين، أما عثمان فقد جمع الناس على القراءة التي نحن عليها وذلك لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل الشام والعراق في حروف القراءات والقرآن(٤).

---

(١) الزركشي: البرهان ج١ ص٣٣٨.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٣٦
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٣٨
(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ج٧ ص٢١٦ طبع القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.

وعلى ذلك فقد مرت عملية جمع القرآن، التى بدأت فى حياة النبى ﷺ بمراحل انتهت بأن شكل عثمان لجنة كتبت نصاً موحداً للقرآن وفقاً للعرضة الأخيرة التى اعتمدها النبى ﷺ فى آخر أعوام حياته "١١هـ"(١).

كما التزمت فى تدوين ذلك النص لغة قريش(٢)، أما من ناحية الترتيب فهو على ضربين: ترتيب الآيات فى السور فهو توفيقى لما هو ثابت فى الآثار الصحيحة، أما السور فقد رتبت تنازلياً من حيث الطول باستثناء سورة الفاتحة(٣).

ومصادر الزركشى فى هذا النوع: صحيح البخارى، ونكت الانتصار للباقلانى والمقنع للدانى، والمدخل للبيهقى، والمسائل الخمس لابن فارس، وفهم السنن لابن أسد المحاسبى.

٤- فى معرفة أسمائه واشتقاقاتها:

بين الزركشى من صنف فى أسماء القرآن وذلك أن الحرالى أنهى أسامية إلى نيف وتسعين اسماً واستند على ما قال به القاضى أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك المعروف يشيذ له حيث عد منها خمسة وخمسين اسماً للقرآن ذكر الزركشى تلك الأسماء مدللاً على كل اسم بما جاء بالقرآن فقد ذكر أن اسمه كتاباً بقوله تعالى: ﴿حٰمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾(٤). وقرآناً لقوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾(٥)، وغير ذلك مما ذكره واستدل عليه من القرآن، ثم بعد أن بين تلك الأسماء من واقع النص القرآنى شرع فى تبيان كل اسم على حدة، حيث قال فأما الكتاب فهو مصدر كتب يكتب كتاباً وأصلها الجمع وسميت الكتابة لجمعها الحروف: فاشتق الكتاب لذلك لأنه يجمع أنواعاً من

(١) أبو بكر السجستانى: كتاب المصاحف ص١٩، ط٢٠، طبع القاهرة ١٩٣٦م.
(٢) ابن كثير: فضائل القرآن ص٣٦-٣٨ طبع القاهرة ١٣٤٧هـ.
(٣) صحيح البخارى: ج٦ ص ٣١٥، ص٣١٦.
(٤) سورة الدخان آية ١-٢.
(٥) سورة الواقعة آية ٧٧.

القصص والآيات والأحكام والأخبار على أوجه مخصوصة ويسمى المكتوب كتاباً مجازاً قال تعالى:﴿ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴾ (١). أى اللوح المحفوظ والكتابة حركات تقوم بمحل قدرة الكاتب خطوط موضوعة مجتمعة تدل على المعنى المقصود وقد يغلط الكاتب فلا تدل على شئ، وبهذه الطريقة يبين الزركشى تلك الأسماء ويستند إلى أقوال العلماء ويورد ما جاء فيها من الاتفاق والاختلاف فيذكر مثلاً ما جاء فى معنى اسمه قرآن، ما قاله الهروى كل شئ جمعته فقد قرأته، وقول أبو عبيد: سمى القرآن قرآنا، لأنه جمع السور بعضها إلى بعض، وقول الراغب: سمى قرآناً لكونه جمع ثمرات الكتب المنزلة السابقة، كما سمى قرآناً لأنه جمع أنواع العلوم كلها بمعان استناداً إلى قوله تعالى ﴿... مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ...﴾ (٢) ثم يذكر أقوال بعض المتأخرين فى الفرق بين قرأ ومادته بمعنى جمع وإنما مادته قرأ بمعنى أظهر وبين ثم بين معنى القرء الدم لظهوره وخروجه والقرء: الوقت فإن التوقيت لا يكون إلا بما يظهر.

ثم يبين ما جاء فيمن قرأ قرآنا بالهمز ومن منع ذلك وسبب ترك الهمز كما بينه الزجاج والفارسى من أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو بكل هذا يريد أن يصل إلى المعنى الجامع المانع، ثم يفسر الزركشى ما جاء من بقية أسماء القرآن على هذا المنوال فيذكر أن من أسمائه: الكلام والنور والهدى والفرقان والتبيان والبلاغ، إلى آخر ما ذكره (٣).

ثم بين الزركشى سبب تسمية الكتاب بالمصحف مستنداً فى ذلك على ما ذكره المظفرى فى تاريخه، أنه لما جمع أبو بكر القرآن قال: سموه فقال بعضهم: سموه إنجيلاً

(١) سورة الواقعة آية ٧٨.
(٢) سورة الأنعام آية ٣٨.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ١٧٤.

فكرهوه، قال بعضهم: سموه السفر فكرهوه من يهود، قال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف فسموه به، فسمى كذلك(١).

والزركشي في كل ذلك يضع أمام القارئ ما ارتآه العلماء من أسماء للقرآن يفسرها حتى تكتمل الفائدة إلا أنه لم يقطع برأي كما قطع ابن جرير الطبري والقرطبي وابن جزي والباقلاني والسخاوي من اتفاقهم على أسماء القرآن ومن عندهم: القرآن الكتاب، الذكر الفرقان،وأن باقي الأسماء اصطلح العلماء عليها أنها صفات للقرآن وليست أسماء له(٢).

فالزركشي قد استوعب تلك الأسماء وهي عنده تصلح أن تكون أسماء وصفات.

٥- معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعدوها:

أ – تقسيم القرآن بحسب سوره:

ناقش الزركشي بفهم ووعي ما قاله العلماء من أقسام القرآن بحسب سوره ومحص الأخبار والأحاديث بقول دال موجز وفهمه يتضح من كشفه عن تلك الأقسام معنى ولغة حيث يقول: والطول: أولها البقرة وآخرها براءة، ويعلل ذلك بقوله: إنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة ولم يفصلوا بينهما(٣).

ثم يبين سبب تسميتها بالطول لطولها، كما بين معناها لغة يقول والطول: بضم الطاء جمع طولى كالكبر جمع كبرى ويستند في ذلك على قول أبي حيان: وكسر الطاء مرذول(٤).

والمئون: ما ولي السبع الطول: سميت بذلك لأنها تزيد عن المائة أو تقاربها والمثاني ما ولي المئين: ثم يبين أن المثاني قد تطلق على سور القرآن لأن الأنباء والقصص تثنى فيه وقد يقصد بها الفاتحة مستدلاً بما جاء بالقرآن الكريم، والمفصل: يستطرد في بيانه يقول سمي مفصلاً لكثرة الفواصل التي بين السور ببسم الله الرحمن الرحيم، ثم يذكر ما جاء من

(١) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٨٢.
(٢) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ما أثبتناه من اتفاق كذا الفصل الثاني.
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٤٤
(٤) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٤٤.

أقوال حول أول المفصل ويعدها اثنى عشر قولاً[١]: يعزو كل قول إلى قائله ثم ينهى تلك الأقوال بأن الصحيح منها هو أن أوله "ق" مستنداً على ما جاء من الآثار وما كان من حديث أوس وسؤاله لصاحبه رسول الله ﷺ وقوله كيف تحزبون القرآن؟ فقالوا: ثلاث وخمس، وسبع، وتسع وإحدى عشر، وثلاث عشر، وحزب المفصل وحده، واستدل من ذلك إلى ما أخرجه أبو داود الطيالسى فى سننه وما رواه ابن ماجه وأحمد فى مسنده[٢].

وهو يمحص الحديث كما يمحص الأقوال من ذلك قوله: فيما روى عن النبى ﷺ من طريق سعيد بن بشير من قوله ﷺ: "أعطيت السبع الطوال مكان الزبور، وأعطيت المئين مكان التوراة، وأعطيت المثانى مكان الإنجيل وفضلت بالمفصل". أثبت الزركشى أن هذا الحديث غريب[٣].

وعلل ذلك بأن سعيد بن بشير فيه لين ثم ذكر أن أبا داود الطيالسى أخرجه فى مسنده عن عمران بن قتادة، وإذن فما وجه الغرابة عند الزركشى فى هذا الحديث؟ فالحديث الغريب ما تفرد به راو واحد وقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفاً[٤].

إما أنه قد خرجه من طريق آخر فهذا توثيق للرواية، ولعل الزركشى تابع ابن كثير فى ذلك[٥]

وتعليل ابن كثير والزركشى بهذا غير محرر فإن سعيد بن بشير لم ينفرد به- كما هو ظاهر- بل تأيدت روايته برواية الطيالسى عن أبى العوام عمران بن دوار وهو إسناد صحيح[٦].

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٤٥.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٤٧
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٤٥.
(٤) ابن كثير: الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث، ص١٦٧ ط٣، مكتبة صبيح.
(٥) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ج١ ص٦٤.
(٦) راجع رأى الأستاذ محمود محمد شاكر بهامش تفسير الطبرى، ج١ ص١٠٠.

والزركشى فى هذا غير دقيق فيما ينقله عن الآخرين فمتابعته لابن كثير أوقعته فى هذا اللبس.

ومصادره فى هذا الجانب مسند أبى داود الطيالسى ومسند الإمام أحمد وتفسير الماوردى ونكت التنبيه لابن أبى الصيف اليمنى،ورفع التمويه للدزمارى وأمالى ابن السيد وسنن ابن ماجة.

ب- عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه:

أثبت الزركشى فى هذا الجانب ما ذكره العلماء من أقوال واختلافات حول عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه وأجزائه، فيذكر ما قاله الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ عن عدد سور القرآن، وما قام به الحجاج بن يوسف من جمعه لقراء البصرة وتكليفهم بعدّ حروف القرآن وكلماته، وما حكاه أبو عمرو الدانى عن عدد آيات القرآن، وما ذكره الفضيل ابن شاذان عن عطاء بن يسار وما قال به عبد الله بن جبير عن مجاهد وما ذكره أبو محمد الحمانى عن أنصاف القرآن وأثلاثه وأرباعه وأسباعه ويستند فى ذلك إلى ما جاء فى مسند الإمام أحمد والطيالسى وابن ماجه مما جاء من حديث أنس ابن حذيفة(١)

وغرضه من هذا عرض وجهات النظر المختلفة ليخلص إلى منهج يتفرد به. فهو يبين أن عدد سور القرآن العظيم باتفاق أهل الحل والعقد مائة وأربع عشرة سورة كما هى فى المصحف العثمانى أولها الفاتحة وآخرها الناس، وهو يناقش ما خالف ذلك بقوله: أما ما قاله مجاهد: من أنها مائة وثلاث عشرة فقد جعل الأنفال والتوبة سورة واحدة، لاشتباه الطرفين وعدم البسملة، يبين الزركشى أن ذلك يرده تسمية النبى ﷺ كلاً منهما، ثم يبين ما كان فى مصحف ابن مسعود يقول: وفى مصحف ابن مسعود اثنا عشر لم يكن فيها

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٤٧.

المعوذتان لشبهة الرقية وجوابه، رجوعه إليهما. ثم ما كان فى مصحف أبَىٍّ من عدة السور مائة وست عشرة، أن دعاء القنوت والاستفتاح فى آخره كالسورتين ولا دليل فيه لموافقتهم، وهو دعاء كتب بعد الختمة(١).

ثم يبين سبب اختلاف العلماء فى عدد الآى والكلم والحروف أن النبى ﷺ، كان يقف على رؤوس الآى للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للتمام فيحسب السامع أنها ليست فاصلة(٢).

وسبب الاختلاف فى البسملة أنها نزلت مع السورة فى بعض الأحرف السبعة فمن قرأ بحرف نزلت فيه عددها ومن قرأ بغير ذلك لم يعدها(٣)

وسبب الاختلاف فى الكلمة: أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ورسم واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر الجوائز(٤)،وهو بهذا قد أزال الإشكال والاختلاف بين العلماء ووضع أمام القارئ منهجاً تفرد به.

ثم بين على طريقة المقابلة أطول سورة واقصر سورة، وأطول آية واقصر آية وأطول كلمة واقصر كلمة، يقول: وأطول سورة فى القرآن: البقرة، وأقصرها: الكوثر وأطول آية فيه آية: الدين(٥)، واقصر آية فيه: الضحى، وأطول كلمة فيه لفظاً وكتابة بلا زيادة: فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ(٦) وأقصرها نحو باء الجر حرف واحد، لأنها حرفان خلافاً للدانى فيهما(٧).

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٢.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٢.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٢.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٢.
(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ قوله تعالى: " يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ " الأية
(٦) سورة الحجر اية ٢٢ قوله تعالى: " وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ" الأية
(٧) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٢، يرجع إلى معنى حرف الباء عند الزركشى ج٤ ص٢٥٢.

ج- يعدد الزركشى أنصاف القرآن باعتبار آيه حيث حدد بثمانية أنصاف:

ويستند فى ذلك على ما ذكره بعض القراء(١)، وفهم الزركشى اللغوى للنص القرآن يتضح جلياً من رصده للظواهر اللغوية وهى مجال خصب للبحث والاستقصاء فيعدد بعض الظواهر من مثل قوله: "أكثر ما اجتمع فيه كتاب الله من الحروف المتحركة ثمانية ويحددها فى موضعين أحدهما:﴿... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ...﴾(٢)، يقول فبين واو "كوكباً" وياء "رأيت" ثمانية أحرف، كلهن متحرك، والثانى وله حتى يأذن لى أبى أو يحكم الله لى"، وفى القرآن سور متواليات كل سورة تجمع حروف المعجم وهو من أول "ألم نشرح لك صدرك" إلى آخر القرآن، وآية واحدة تجمع حروف المعجم، قوله تعالى: ﴿... مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللهِ...﴾(٣)، وغير ذلك مما ذكره الزركشى(٤).

د - فى ترتيب السور والآيات:

أولاً، فى ترتيب الآيات، يقطع الزركشى بما لا يقبل الشك والخلاف بأن ترتيب الآيات فى السور ووضع البسملة فى أوائل السور ووضع البسملة فى أوائل السور توفيقى ويستند فى ذلك إلى أقوال العلماء منهم مكى بن أبى طالب والباقلانى وما أسنده البيهقى فى كتاب المدخل والدلائل وما أخرجه الحاكم بمستدركه، وما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتاب فضائل القرآن(٥).

ثانياً، ترتيب السور، ذكر أن ذلك مختلف فيه، وبين الاختلافات على ثلاثة أقوال هل هو توفيقى من النبى ﷺ، أو من فعل الصحابة أو يفصّل، وبين الأقوال حيث ذكر أن الذى

---

(١) الزركشى نفسه ج١ ص٢٥٣.
(٢) سورة يوسف، آية ٤.
(٣) سورة الفتح، آية ٢٩.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٤، راجع ما ذكره.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٥٦، ص٢٥٧.

عليه الجمهور منهم مالك والباقلانى أنه من فعل الصحابة وأنه ﷺ فوض ذلك إلى أمته بعده.

والثانى: ذهبت طائفة إلى أنه توقيف من النبى ﷺ ويؤيد الزركشى ذلك ويرجحه الثالث مال إليه ابن عطية من أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها فى حياته ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمفصل وأشار إلى أن ما سوى ذلك يمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده(١).

ولكى يستدل الزركشى على أن ترتيب القرآن توفيقى يذكر ما جاء من أقوال أبى جعفر بن الزبير وما ذكره أبو جعفر النحاس، وما قاله أبو الحسن بن فارس، وما بينه الباقلانى وابن الأنبارى، ثم يبين الزركشى أن ترتيب سور القرآن توفيقى ويذكر أسباباً تطلع على أنه توفيقى: أحدهما بحسب الحروف كما فى الحواميم، والثانى لموافقة أوائل السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد فى المعنى وأول البقرة.

ثم يذكر ما جاء من أقوال فى الذى تضمنته كل سورة(٢)، ويذكر الاختلاف بين المصاحف فى الترتيب ويقرر أن ترتيب المصحف العثمانى أكمل لأنه على ترتيب النبى ﷺ وأنه لم يكتب أى يجمع فى عهده لما وضحناه سالفاً.

ولقد أنهى الزركشى هذا النوع بذكر ثلاث فوائد وخاتمتين، أما الفوائد التى ذكرها ناقش من خلالها:

١- سبب سقوط البسملة فى أول براءة واستند إلى ما ذكره الحاكم فى صحيحه(٣).

---

(١) الزركشى: نفسه ج١ ص٢٥٧

(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٦٠.

(٣) الزركشى: نفسه ج١ ص٢٦٢.

٢- في بيان لفظ السورة لغة واصطلاحاً[١]، واستند فيها إلى ما ذكره القتيبي والجعبري وفي خاتمة تلك الفائدة بين الحكمة من تقطيع القرآن سوراً وذلك: حتى تكون كل سورة فناً مستقلاً وقرآنا معتبراً تكون السورة بمجردها معجزة وتيسيراً لحفظه، ثم تبين السبب في عدم تقطيع الكتب السابقة لوجهين:

- أنها لم تكن معجزات من ناحية النظم والترتيب.
- أنها لم تيسر للحفظ ويستشهد بما ذكره الزمخشري في ذلك.

٣- في معنى الآية لغة واصطلاحاً[٢]، واستند على ما جاء من آراء الأقدمين فهو يحدد أن الآية لها في اللغة ثلاث معان:

- **أنها جماعة الحروف**: واستدل بما تقول العرب: خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم.
- **الآية**: العجب. واستدل أيضاً بما تقوله العرب: فلان آية في العلم وفي الجمال.
- **العلامة واستدل بقول العرب**: "خربت دار فلان وما بقي فيها آية" أي علامة ثم يبين معناها الاصطلاحي مستنداً على ذلك ما ذكره الجعبري من قوله: حد الآية قرآن مركب من جمل ولو تقديراً ذو مبدأ ومقطع مندرج في سورة واصلها العلامة[٣]، وما ذكره ابن المنير والزمخشري: من أن الآيات علم توقيف لا مجال للقياس فيه، فعدوا "ألم" آية حيث وقعت، "طس" ليست بآية[٤]، ثم بيّن معنى الكلمة أنها اللفظة الواحدة وقد تكون على حرفين مثل "ما" وقد تكون أكثر من ذلك وأكثر ما تكون عشرة أحرف "... فَأَسْقَيْنَٰكُمُوه ..."(الحجر من الآية: ٢٢).

---

(١) الزركشي: نفسه ج١ ص٢٦٣.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٦٦.
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٦٦.
(٤) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٦٧ وما بعدها.

ونبه على أن سور القرآن قد يكون لها اسم وهو كثير، وقد يكون لها اسمان: كسورة البقرة يقال لها فسطاط القرآن لعظمها وقد يكون لها ثلاث أسماء: كسورة المائدة سميت "المائدة"، و"العقود المنقذة"، وقد يكون لها أكثر من ذلك(١)، وهو يؤكد على ضرورة البحث عن تعداد الأسامى وهل هو توقيفى أو بما يظهر من المناسبات؟.

وينبه إلى أنه إن كان الثانى، فلن يعدم الفطين أن يستخرج من كل سورة معانى كثيرة تقتضى اشتقاق أسمائها وهو بعيد، ويستند فى كل ذلك على ما جاء فى الصحيحين وما ذكره ابن عطية وما رواه الدارقطنى(٢).

وهو يؤكد اختصاص كل سورة بما سميت: فينبه أن العرب تراعى فى المسميات أخذ أسماء مسمياتها من نادر أو مستغرب يكون فى الشئ ويسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما اشتهر فيها وعليها جرت أسماء سور القرآن، فقد سميت سور بما اشتهر فيها، كسورة البقرة، وسورة المائدة، ويبين ما جاء من خلاف من تسمية سورة هود وسوى جرى فيها من رعى التسمية ويمثل لها بسورة "قٓ ..."(ق من الآية: ١)، ثم يؤكد حقيقة هامة وهى أن سائر السور المفتوحة بالحروف المقطعة تكثر تلك الحروف فى كلماتها منها فى نظيرتها ومماثلتها ويؤيد ذلك بما جاء مثلاً فى سورة "نٓ ..."(القلم من الآية: ١)(٣).

وهو بهذا قد أحاط بجميع جوانب ذلك النوع بنظر ثاقب وفهم واسع.

❁ ❁ ❁

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٧٠.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٧٠.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٧١.

٦- معرفة وجوب تواتره:

أثبت الزركشي فيما سبق أن القرآن كان مكتوباً في عصر النبي ﷺ وأنه جمع بين الدفتين في عصر أبي بكر وعمر وآل إلى حفصة بعد وفاة عمر وهو ذاته النص المكتوب في مصحف عثمان ﷺ، وأن مصحف عثمان كان لتوحيد القراءة وأنه القرآن المتواتر وإنما أورد الروايات المخالفة، لذلك لكي يناقشها ويدحض القول بها، وكون الزركشي قد أوردها لا يدل على أنه متفق معها أو أن عدم ذكره لتلك الآراء يمنع من وجودها وإنما كان ذلك تنبيها منه لبيان الغث من السمين من تلك الآراء، وإذن فلا وجه لمن طعن في الزركشي بأنه جمع بين الحطب والأفاعي واتهمه بأنه من غلاة الفرق والرواة الذين لا يميزون أو يغفلون مالا يدركون، يقول الشيخ محمد أبو زهرة: "إذا كانت هذه حقائق ثابتة تواترت في الأجيال، فلماذا كانت الروايات الغريبة البعيدة عن معنى تواتر القرآن الكريم التي احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزكشي والإتقان للسيوطي التي تجمع كما تجمع حاطب ليل يجمع بين الحطب والأفاعي، مع أن القرآن كالبناء الشامخ الذي لا يعلق به غبار؟" (١).

لم ينكر أحد فضل صنيع الإمام الزركشي في جمعه لعلوم القرآن فما من أحد كتب في علوم القرآن منذ عصر الزركشي حتى الآن إلا وكان إمامه كتاب البرهان وقد سبق أن نوهنا أن الزركشي قد أشار في بداية كتابه أنه جمع بين الآراء ليبين الغث منها من السمين، وهنا نحن نضع أمامك صنيع الزركشي في معرفة وجوب تواتر القرآن لنبين لك أنه من هذا الاتهام بريء.

(١) راجع المعجزة الكبرى القرآن ص٤٣.

ففي معرفة وجوب تواتر القرآن استند إلى رأى أهل السنة، وأهل الأصول وقسم مبحثه قسمين:

١- من ناحية أصل القرآن وأجزائه.

٢- من ناحية محله ووضعه وترتيبه.

وعنده أنه لا خلاف بين أهل السنة وأهل الأصول على أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، أما من ناحية محله ووضعه وترتيبه فعند أهل السنة يجب أن يكون متواتراً، ويذكر أدلتهم استناداً على قوله تعالى:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (١)، والحفظ يتحقق بالتواتر، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ... ﴾ (٢).

والبلاغ العام إنما هو بالتواتر، ويقطعون بأن ما نقل أحاداً ليس من القرآن.

وعند الأصوليين لا يشترك في محله ووضعه وترتيبه التواتر وحجتهم أنه يكثر فيها نقل الآحاد(٣).

ورأى الزركشي في ذلك أن التواتر شرط في الجميع لأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المتكرر مثل:﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (٤)، ويستفاد من كلام الزركشي أن المقصود بمحله ووضعه وترتيبه: مكان الآية في السورة ومكان السورة من القرآن،ويستند في ذلك على ما ذكره الباقلاني(٥).

---

(١) سورة الحجر آية ٩.
(٢) سورة المائدة آية ٦٧.
(٣) سورة الرحمن آية ١٣ وما بعدها.
(٤) الزركشي: البرهان ج٢ ص ١٢٥ وما بعدها.
(٥) الزركشي: نفسه ج٢ ص١٢٦.

ويبين لنا رأيه فيمن أضاف إلى عبد الله بن مسعود أو إلى أبى بن كعب أو زيد أو عثمان أو على أو واحد من ولد أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم فى مصحف الجماعة، ويرد على من قال بأن ابن مسعود ترك من مصحفه المعوذتين بقوله: أجمع العلماء على أن ابن مسعود لم ينكر كون المعوذتين من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف لأن النبى ﷺ لم يأمره بإثباتهما وكتابتهما، فهو لم يكتب لأنه لم يسمع أمره به.

ورأى الزركشى أن المعوذتين من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ويستند فى ذلك على ما جاء من الروايات الصحيحة وما أثبته ابن حبان فى صحيحه من قول أبى بن كعب حين سأل عن أن ابن مسعود لا يكتب فى مصحفه المعوذتين فقال: قال رسول الله ﷺ: قال لى جبريل: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ (١).

فقلتها وقال لى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾ (٢) فقلتها فنحن نقول ما قال رسول الله ﷺ.

ويستند فى ذلك على ما قال به الباقلانى، والنووى، وابن حزم، وصحيح ابن حبان فهل بعد صنيع الزركشى هذا يتهم بذلك (٣).

٧- فى آداب تلاوته وكيفيتها:

قسم الزركشى هذا النوع إلى فصول ومسائل وفائدة وخاتمة.

قصر الفصل الأول على ترتيل القرآن وتدبره: حيث بين أنْ الواجب على كل مسلم قرأ القرآن أن يرتله، لقوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾ (٤).

---

(١) سورة الفلق، آية ١.
(٢) سورة الناس، آية ١.
(٣) الزركشى: نفسه ج١ ص١٢٥ وما بعدها.
(٤) سورة المزمل، آية ٤.

وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه والإفصاح لجميعه بالتدبر حتى يصل بكل ما بعده وأن يسكت بين النفس والنفس حتى يرجع إليه نفسه وألا يدغم حرفاً فى حرف فهذا أقل ما يجب فى الترتيل وألا يجاوز آية إلى غيرها حتى يعرف معناها ويضرب أمثلة لذلك ويبين ما يجب على القارئ أن يفعله(١)، ثم يبين أن الناس مقامات فى التلاوة ويستشهد بقول جعفر بن محمد الصادق وما قاله أبو عبد الله القرشى إلى غير ذلك من أقوال أهل التصوف، ومصادره فى كل ذلك ما قاله العلماء أمثال أبى الدرداء وابن سبع وغيرهم(٢).

ثم يخصص الفصل الثانى: لكراهة قراءة القرآن بلا تدبر: حيث ينبه على كراهة قراءة القرآن بلا تدبر ويستند إلى ما روى عن عبد الله بن عمرو وما قاله ابن مسعود وقوله ﷺ فى صفة الخوارج: يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ولا حناجرهم"(٣).

وقصر الفصل الثالث: على تعليم القرآن، واعتمد فى ذلك على ما جاء فى صحيح البخارى من حديث عثمان: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"، وما جاء عن عبد الله وأبى العالية قال: من تعلمه خمساً خمساً لم ينسه" وهو يرى أن تعليمه ينبغى أن يكون على التأليف المعهود فإنه توفيقى، ويعتمد على ما قاله أبو عبيده وغيره(٤).

وقد خصص المسألة الأولى فى جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن، وهو يرى أنه يجوز أخذ الأجرة على التعليم ويستند على ما جاء فى صحيح البخارى:"أن أحق ما أخذ تم عليه أجراً كتاب الله" ويحترز لذلك ببيانه لأوجه التعليم ويناقش ما ذكره أبو الليث فى كتابه البستان(٥).

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٩٩ ص٤٥٠.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٥٤.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٥٥.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٥٦.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٥٧، حيث ذكر أن للتعليم ثلاثة أوجه: للحسبة: ولا يأخذ عليه عوضا يرى الزركشى أنه ماجور عليه وهو عمل الأنبياء، الثانى: أن يعلم بالأجرة، والزركشى يرى أنه مختلف فيه فبعضهم: لم يجوزه استنادا على قول النبى: "بلغوا عنى ولو آية" وبعضهم: جوزه، والبعض: اشترط أن تكون الأجرة للحفظ وتعليم الكتابة، والثالث: أن يعلم بغير شرط فإذا أهدى إليه قبل يرى الزركشى أنه جائز لأن النبى ﷺ كان معلما للخلق وكان يقبل الهدية".

وقصر الفصل الرابع: على دوام تلاوة القرآن بعد تعلمه، ويستند في ذلك على ما جاء من عند الله مثنياً على من كان دأبه تلاوة آيات الله، يقول تعالى: ﴿...يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ...﴾ (١)، وعلى ما قاله رسول الله ﷺ "استذكروا القرآن فلهو أشد تفصياً في صدور الرجال من النعم في عقالها" (٢).

ثم يبين بعد ذلك ما يجب أن يفعله القارئ عند قراءة القرآن، وما يجب عليه وما يجوز وحدد ذلك في مسائل:

حيث خصص المسألة الأولى: في استحباب الاستياك والتطهر للقراءة، واستند في ذلك على ما ذكره إمام الحرمين والشافعي وغيرهما (٣).

وخصص المسألة الثانية: في استحباب التعوذ عند القراءة ووجوب قراءة البسملة واستند في ذلك إلى ما قاله الشافعي (٤).

وقصر المسألة الثالثة: على أنه يجب أن يأخذ تلاوته من أهل الرواية والدراية (٥).

ثم بيّن في المسألة الرابعة وهي: أفضلية قراءة القرآن من المصحف أم على ظهر قلب، وذكر في ذلك ثلاثة أقوال أنهاها بأن القراءة إن كانت من حفظ القارئ يحصل له بها من التقدير والتفكر وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل وإن استويا فمن المصحف أفضل، واستند في تلك الأقوال على ما ذكره أحمد بن حنبل وما رواه الطبراني والبيهقي وما اختاره النووي وغيرهم (٦).

---

(١) سورة آل عمران، آية ١١٣.
(٢) راجع صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن ج٣ ص٢٣٣، الغزالي: إحياء علوم الدين ج١ ص ٢٧٣ وما بعدها.
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ٤٠٩.
(٤) الزركشي: نفسه ج١ ص٤٦٠.
(٥) الزركشي: نفسه ج١ ص٤٦١.
(٦) الزركشي: نفسه ج١ ص٤٦١ وما بعدها

ثم بين فى المسألة الخامسة: متى يستحب الجهر بالقراءة ووضع لها شروطاً: منها ألا يكون فى موضع لغو، ألا يكون فى صلاة، أن يكون الجهر ببعضها والإسرار ببعض حتى لا يمل ولا يكل، واستند على ما روى عن النبى ﷺ:(١)

١- كراهية قطع القرآن لكالة الناس، ويستند على ما رواه البخارى(٢).

٢- يبين أنه لا تجوز قراءة القرآن بالعجمية لقوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾(٣). ويستند فى ذلك إلى ما ذكره علماء العربية أمثال القفال وابن فارس(٤).

٣- يبين أنه لا يجوز قراءته بالشواذ واستند على ما قاله ابن عبد البر من أن الأمة أجمعت على صدقه.

٤- وهو يرى أنه يستحب قراءته بالتفخيم والإعراب ويستند على ما قاله الحليمى والبيهقى.

٥- ويشترط أن يفصل السور بعضها عن بعض ولا يخلط بينها ويستند على ما قاله أبو موسى المدينى والبيهقى وأبو عبيد وما رواه الترمذى(٥).

٦- ويرى أنه يستحب استيفاء كل حرف أثبته القارئ، ويستند على ما قاله الحليمى.

٧- ويبين أنه يستحب ختم القرآن كل أسبوع على ما قاله النبى ﷺ(٦)، ويرى أن يسن ختم القرآن فى الشتاء أول الليل وفى الصيف أول النهار ويستند فى ذلك إلى ما قاله ابن المبارك وما ذكره أبو داود لأحمد(٧).

٨- ويرى أنه يستحب التكبير من أول سورة الضحى إلى آخر القرآن على ما رواه البيهقى وغيره(٨). ويبين ما يجب على القارئ عند ختم القرآن وقرأ المعوذتين فعليه قراءة

---

(١)الزركشى:نفسه ج١ص٤٦٤، قوله: "يا أيها الناس كلكم يناجى ربه فلا يجهز بعضكم على قراءة بعض".
(٢) الزركشى: نفسه ج١ ص٤٦٤.
(٣) سورة يوسف، اية ٦.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص٤٦٧.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٦٨، ص٤٧٠.
(٦) الزركشى: نفسه ج١ ص٤٧٠، قوله: "اقرأ القرآن فى كل سبع ولا تزد".
(٧) الزركشى: نفسه ج١ ص٤٧٢.
(٨) الزركشى: نفسه ج١ ص ٤٧٣.

الفاتحة ثم قراءة خمس آيات من البقرة حتى يكون كما قال رسولالله ﷺ: الحال والمرتحل(١).

ثم يبين دعاء النبي ﷺ عند ختم القرآن قوله: اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي أماناً ونوراً وهدى ورحمة، اللهم ذكرني به ما نسيت وعلمني منه ما جهلت وارزقني تلاوته آناء الليل واجعله لي حجة يارب العالمين.

٩- في آداب الاستماع: ويرى أن استماع القرآن والتفهم لمعانيه من الآداب المحتوى عليها، ثم يبين حكم من يشرب شيئاً كتب من القرآن ويرى أنه جائز(٢).

ثم يبين أن القيام للمصحف بدعة وهو في هذا الجانب يخطئ رأياً ويصوب الآخر(٣).

١٠- ثم يبين الزركشي حكم الأوراق البالية من المصحف فيذكر من جوز غسلها بالماء وإحراقها لا بأس به وما قاله الحنفية من دفنها(٤).

١١- يبين الأحكام التي تتعلق باحترام المصحف وتبجيله فمنها: أنه يستحب تطييب المصحف وجعله على كرسي، ويستحب تقبيل المصحف ويحرم توسد المصحف إلى غير ذلك، ويستند إلى ما رواه البيهقي وما قال به الضحاك بن مزاحم وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه.

ولقد أحاط الزركشي بفهم جوانب آداب التلاوة واعتمد على مصادر متنوعة ورتب تخريج هذا النوع ترتيباً متناسقاً.

ثانياً: أدوات تعين المفسر على فهم النص القرآني:

تشمل تلك الأدوات العلوم النقلية والعلوم العربية.

---

(١) الزركشي: نفسه ج١ ص ٤٧٤
(٢) الزركشي: نفسه ج١ ص ٤٧٥
(٣) الزركشي: نفسه ج١ ص ٤٧٧
(٤) الزركشي: نفسه ج١ ص ٤٧٧

أ – العلوم النقلية:

أولاً: فى نزول القرآن:

١- معرفة أسباب النزول:

قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها[١]، من هذا المنطلق تناول الزركشى أسباب النزول، فبيّن من صنّف فى أسباب النزول وذكر أنه قد اعتنى بذلك المفسرون فى كتبهم وحدد من أفرد له مصنفاً منهم على بن المدينى وذكر أن تصنيف الواحدى أشهرها، ثم بين أن لمعرفة أسباب النزول فوائد منها:

١- معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم: لم يوضح الزركشى من تلك الفائدة الأمثلة التى تؤيد ذلك فهو يكتب للمتخصص وإكمالاً للفائدة نوضح ذلك الجانب فنقول: إن معرفة الحكمة الباعثة على تشريع الحكم فيها كل الخير للمؤمن والكافر معاً، أما المؤمن فيزداد إيماناً وإيقاناً بحكمة الله تعالى فى التشريع وذلك إذا عرف أن الحكمة فى تحريم الخمر بعد معرفة سبب التحريم هى الإيقاع فى العداوة والبغضاء وإذهاب العقل وغير ذلك زاد إيمانه بالله وانصاع لأمره، وإذا عرف الكافر ذلك عرف أن الشارع قام على رعاية المصلحة وجل المنفعة دعاه ذلك إلى الدخول فى الإيمان.

٢- تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ فآيات الظهار أول سورة المجادلة نزلت بسبب ظهار أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة وحكم الظهار الذى تضمنته تلك الآيات خاص بموضعه أى منوط بأوس وزوجته لأن العبرة بخصوص السبب والحكم هنا لا يتعدى تلك الحادثة، أما فى غيرها فيعلم بدليل آخر قياساً أو غير قياسى، ولذلك عدّ الزركشى آية الظهار واللعان أنه يمكن تعديتها إلى غير أسبابها إذا علم السبب.

---

(١) الإمام أبى الحسن على بن أحمد الواحدى: أسباب النزول، ص٣ مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٣- الوقوف على المعنى: وذكر فى ذلك قول القشيرى من أن معرفة سبب النزول طريق قوى فى فهم الكتاب العزيز.

٤- دفع توهم الحصر: بيّنه الزركشى مستنداً فى ذلك على ما قال به الشافعى فى قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ (١).

فليس حصر المحرمات فى الآية مقصوداً فمفهوم عدد المحرمات فى الآية غير مراد لأن الآية نزلت على سبب، ذلك لأن الكفار لما أحلوا ما حرم الله وحرموا ما أحل الله عناداً وحسداً وإيغالاً فى الضلال نزلت الآية مناقضة لغرضهم مضادة لضلالهم وكأن الله يقول لهم لا حرام إلا ما أحللتموه ولا حلال إلا ما حرمتموه (٢).

٥- إزالة الإشكال: ما جاء فى صحيح البخارى عن مراوان بن الحكم أنه بعث إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ ﴾ (٣)، وما أجاب به ابن عباس من أن الآية نزلت فى أهل الكتاب حين سألهم النبى ﷺ عن شئ فكتموه إياه وأخبروه بغيره وأروه أنهم أخبروه بما سألهم واستحمدوا بذلك إليه (٤)، وفى رأينا أنه يمكن أن تندرج الفائدة الرابعة والخامسة تحت الفائدة الثالثة وهى الوقوف على المعنى وإنما جاء بهما على سبيل البيان والتوضيح.

٦- بيان أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا كان لفظ الآية عاماً وورد دليل على تخصيصه فمعرفة السبب تقصر التخصيص ما عدا صورته وذلك لقيام الإجماع على دخول صورة السبب فى حكم الآية ولو لم يعرف السبب لجاز أن يكون مما أخرجه

(١) سورة الأنعام، آية ١٤٥.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٣
(٣) سورة آل عمران، آية ١٨٨.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٣

التخصيص مع أن ذلك لا يجوز لقيام الإجماع على عدم جوازه. وهو يبين: هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟ ويبين أن الذى عليه الجمهور: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(١).

ويوضح الزركشى أنه قد تنزل الآيات على الأسباب خاصة وتوضع مع ما يناسبها من الآى العامة، رعاية لنظم القرآن وحسن السياق فيكون ذلك الخاص قريباً من صورة السبب فى كونه قطعى الدخول فى العام، وقد يكون رتبة متوسطة دون السبب وفوق التجرد ومثاله قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾(٢).

ويبيّن الحكمة من نزول الشئ مرتين وذلك إما تعظيماً لشأنه أو تذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه، ويضرب لذلك أمثلة منه ما قيل فى الفاتحة، وقل هو الله أحد، ويوثق ذلك بما جاء فى الصحيحيْن ثم يؤكد ذلك بقوله: والحكمة فى هذا كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضى نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها فتؤدى تلك الآية بعينها إلى النبى ﷺ تذكيراً لهم بها(٣).

وهو يوضح قاعدة هامة فى معرفة سبب النزول وهى: أنه إذا قال الصحابى أو التابعى: نزلت هذه الآية فى كذا فإن هذه الآية تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب فى نزولها(٤).

ويبين أنه قد يكون النزول سابقاً على الحكم ومثاله قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾(٥). أن هذه الآية نزلت فى زكاة الفطر وهذه السورة مكية ولم يكن بمكة عيد ولا

(١) مناع قطان: مباحث فى علوم القرآن، ص٧٢، مكتبة وهبة، القاهرة.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٦ (النساء من الآية : ٥٨)..
(٣) الزركشى البرهان ج١ ص ٣١
(٤) الزركشى نفسه ج١ ص ٣٢
(٥) سورة الأعلى، اية ١٤

زكاة وذكر الزركشى أن البغوى جوّز ذلك وهو يرجحه ويؤيده ما روى عن عمر بن الخطاب حين سمع قوله تعالى: ﴿... سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ... ﴾ (١)، نزلت بمكة قال عمر: كنت لا أدرى أى الجمع يهزم فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: سيهزم الجمع ويولون الدبر.

ثم يوضح أن وجه المناسبة يكون متوقفاً على سبب النزول كما فى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾ (النساء من الآية: ٥٨).فهذا ينبغى فيه تقديم ذكر السبب لأنه حينئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقف على ذلك فالأولى تقديم وجه المناسبة(٢).

والزركشى بهذا لم يكن مصنفاً فى أسباب النزول، إنما هو يضع قواعد وأطر لمعرفة أسباب النزول ويبين فوائد معرفتها ليزيل الالتباس الذى يقع فيه المفسر.

٢- معرفة المكى والمدنى، وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك:

تناول الزركشى جوانب عدة فى هذا النوع، فبين فوائد معرفته وبين اصطلاحات الناس حول المكى والمدنى وذكر اقوال العلماء وناقشها وبين الصحيح والعليل منها، وبين مفهومه الخاص بذلك معتمداً على ما روى وما أثبته العلماء فى ذلك فذكر أن من فوائده معرفة الناسخ والمنسوخ لأن المكى سابق على المدنى(٣).

وأوضح ما اصطلح الناس عليه فى معرفة المكى والمدنى وحددها فى ثلاثة أقوال:

١- أن المكى ما نزل بمكة، والمدنى ما نزل بالمدينة.

---

(١) سورة القمر، آية ٤٥.
(٢) الزركشى: نفسه ج١ ص ٣٤.
(٣) الزركشى: نفسه ج١ ص ١٨٧

٢- أن المكى ما نزل قبل الهجرة وإن كان بالمدينة، والمدنى ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة.

٣- أن المكى ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدنى ما وقع خطاباً لأهل المدينة، لأن الغالب على أهل مكة الكفر فخوطبوا﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ...﴾ (البقرة من الآية : ٢١).وإن كان غيرهم داخلاً فهم وكان الغالب على أهل المدينة الإيمان فخوطبوا بـ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ...﴾(البقرة من الآية : ٢٧٨).وإن كان غيرهم داخلاً فيهم(١).

وقد بيّن فى ذلك ما جاء من أقوال العلماء فذكر ما قاله الماوردى وما رواه هشام عن أبيه، وما ذكره أبو عمرو الدارمى، وما قال به الجعبرى وما ذكره ابن أبى شيبة وما رواه الحاكم وابن مردوية، وهو يمحص تلك الأقوال ويبين رأيه فى ذلك فيقول: "وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية، وفيها:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ...﴾ (٢)، وفيها:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾ (٣)، وسورة النساء مدنية، وفيها﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ...﴾(٤)،وفيها:﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ...﴾(٥)، وسورة الحج مكية وفيها:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ...﴾(٦)، فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح، ولذا قال مكى: هذا إنما هو فى الأكثر وليس بعام وفى كثير من السور المكية:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ... ﴾ (٧).

---

(١) الزركشى: نفسه ج١ ص ١٨٧.
(٢)سورة البقرة، آية ٢١.
(٣)سورة البقرة ، آية ١٦٨.
(٤)سورة النساء، آية ١.
(٥)سورة النساء، آية ١٣٣
(٦)سورة الحج، آية ٧٧.
(٧) الزركشى. البرهان ج١ ص ١٩٠، وما بعدها البقرة من الآية ١٧٨

ثم يختار الزركشي أن الأقرب في ذلك قول من قال: مكي مدني على أنه خطاب المقصود به أو جل المقصود به أهل مكة﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا... ﴾(البقرة من الآية: ٢٧٨)، كذلك بالنسبة إلى أهل المدينة، ويؤيد ذلك ما ذكره الرازي في تفسيره وما رواه عن علقمة والحسن: أن ما في القرآن ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ... ﴾ (البقرة من الآية: ١٦٨).مكي وما كان ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا... ﴾ (البقرة من الآية: ٢٧٨). فبالمدينة وأن القاضي قال: إن كان بالرجوع في هذا إلى النقل فمسلم، وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة فضعيف، إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم واسمهم وجنسهم ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنين بالاستمرار عليها والازدياد منها(١).

ويتساءل الزركشي: أنه هل نص النبي ﷺ على بيان ذلك؟ يجيب الزركشي عن ذلك بما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني: أنه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك قول"، ولا ورد عنه أنه قال: اعلموا أن قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا، وفصله لهم. ولو كان ذلك منه لبيان وانتشر وإنما لم يفعله لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ، ليعرف الحكم الذي تضمنها(٢).

ثم يذكر ما قاله أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري في كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن: من أن أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً ووسطاً وانتهاءً وترتيبا وما نزل بالمدينة كذلك ثم ما نزل بمكة وحكمه مدني وما نزل بالمدينة وحكمه مكي، وما نزل بمكة في أهل المدينة وما نزل بالمدينة في أهل مكة ثم ما يشبه نزول المكي في المدني وما يشبه نزول المدني في المكي، ثم ما نزل

(١) الزركشي: نفسه ج١ ص ١٩١
(٢) الزركشي: نفسه ج١ ص ١٩١

بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، ثم ما نزل ليلاً وما نزل نهاراً وما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً، ثم الآيات المدنيات فى السور المكية والآيات المكية فى السور المدنية، ثم ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، ثم ما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما نزل مرموزاً، ثم ما اختلفوا فيه فقال بعضهم: مدنى وقال بعضهم: مكى، هذه خمسة وعشرون وجهاً، من لم يعرفها ويميز بينها لم يحصل له أن يتكلم فى كتاب الله(١).

ارتضى الزركشى ما نبه عليه ابن حبيب النيسابورى ومن هذا المنطلق أحصى تلك الأنواع، وعنى بتحقيق المكى والمدنى عناية فائقة فتتبع القرآن آية آية، وسورة سورة، ليبين ترتيبها وفق نزولها، مراعياً فى ذلك الزمان والمكان والخطاب، والضوابط القياسية لأسلوب الخطاب فيها إلى جانب الموضوعات التى ارتكزت عليها الدعوة الإسلامية فى مكة والمدينة، وهذا لا يصدر إلا عمن فهم النص القرآنى، ووعى أقوال السابقين عليه.

٣- معرفة ناسخه ومنسوخه(٢):

لقد وضع الزركشى لهذا العلم أطراً وقواعد جمعت جوانب مهمة من هذا العلم بيّن أنه لا يجوز أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ(٣)، وهو يحدد معانى أربع للنسخ:

أ - فيأتى بمعنى الإزالة:ومنه قوله تعالى:﴿ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ... ﴾ (الحج من الآية : ٥٢). (٤)

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ١٩١.
(٢) الزركشى: المصدر نفسه، ج٢ ص٢٨، وهو النوع الرابع والثلاثون.
(٣)راجع هبة الله بن سلامه: الناسخ والمنسوخ، ص٥٢٤.
(٤)الزركشى: البرهان ج٢ ص٣٣.

ب- ويأتى بمعنى التبديل: كقوله تعالى:﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ.. ﴾ (١).

ج- ويأتى بمعنى التحويل: كتناسخ المواريث، أى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

د- ويأتى بمعنى النقل: من موضع إلى موضع ومنه: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه.

وانطلاقاً من اختلاف العلماء فى أنواع النسخ وأقسامه وفيم يقع يضع الزركشى عدة تنبيهات يبين فيها فهمه للناسخ والمنسوخ حسماً لكل ما جاء من خلاف حوله:

أ — التنبيه الأول: فى تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله:

بين الزركشى أن سور القرآن العظيم تنقسم بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخله إلى أقسام:

١- ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ: عدها الزركشى ثلاثاً وأربعين سورة وحدد أن هذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى وأمر (٢).

٢- ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ: عدها ست سور (٣).

٣- ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ: عدها أربعين سورة (٤).

٤- ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ: عدها إحدى وثلاثين سورة (٥).

وعد من غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، قيل ولا نظير لها فى القرآن وهى قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ... ﴾ (المائدة من الآية: ١٠٥). (٦).

ب- التنبيه الثانى: فى ضروب النسخ فى القرآن

---

(١) سورة النحل، آية ١٠١.
(٢) الزركشى: البرهان ج٢ ص٣٣.
(٣) الزركشى: نفسه ج٢ ص٣٣.
(٤) الزركشى: نفسه ج٢ ص٣٤.
(٥) الزركشى: نفسه ج٢ ص٣٤.
(٦) الزركشى: نفسه ج٢ ص٣٤.

حدد الزركشى النسخ فى القرآن بثلاثة أضرب:

الأول: ما نسخ تلاوته وبقى حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول وهو يبين ما دار من أقوال حول ما جاء فى سورة النور: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة وقول عمر بن الخطاب: لولا أن يقول الناس: زاد عمر فى كتاب الله، لكتبتها بيدى.

الثانى: ما نسخ حكمه وبقى تلاوته: حدد الزركشى أن ذلك كان فى ثلاث وستين سورة من القرآن وقد بيّن الحكمة فى رفع الحكم وبقاء التلاوة وذلك لوجهين:

- أن القرآن كان يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة
- أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة(١).

الثالث: نسخهما جميعاً، فلا يجوز قراءته ولا العمل به كآية التحريم بعشر رضعات نسخن بخمس رضعات.

ج. التنبيه الثالث: ذكر الزركشى أن بعضهم قد قسم النسخ ثلاثة أضرب:

١- نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة كأمر الخليل بذبح ولده.

٢- ويسمى نسخاً تجوزاً وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كقوله تعالى:
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى... ﴾ (٢).

٣- ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والمغفرة وهو بعد

أن يوضح تلك التنبيهات يقرر فائدة هامة يجب إثباتها ليتضح فهم الزركشى لمعنى

---

(١) الزركشى. البرهان ج٢ ص٣٩
(٢) سورة البقرة، اية ١٧٨

النسخ حيث يقول: "قيل فى قوله تعالى : "ما ننسخ من آية" ولم يقل من القرآن لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب وليس يأتى بعده ناسخ له وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم وهو قليل بيّن الله ناسخه عن منسوخه كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول ﷺ والعدة والفرار فى الجهاد ونحوه، وأما غيره ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن ذلك من المنسأ(١).

ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل كالسبيل فى حق الآتية بالفاحشة فبينته السنة وكل ما فى القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان محكم القرآن، وقال سبحانه﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ... ﴾(٢)، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ وإنما هو نسأ وتأخير أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى فى معنى، وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به وأنه الكتاب المهيمن على غيره وهو فى نفسه متعاضد، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(٣).

ثانياً: فى اللغة التى نزل بها القرآن:

١- معرفة على كم لغة نزل(٤):

بدأ الزركشى معالجة هذا النوع بتوثيقه لما جاء من أحاديث رسول الله ﷺ حول نزول القرآن على سبعة أحرف، فذكر على سبيل الإيجاز أقوال العلماء فى هذا الجانب مبيناً مفهومه

(١) معنى المنسأ: أن كل أمر ورد يجب امتثاله فى وقت ما لعامه وجب ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر وهو ليس بنسخ، وإنما النسخ الإزالة لا يجوز امتثاله إبداء: راجع: البرهان، ج٢ ص٤٢.
(٢) سورة النحل، آية ٤٤.
(٣) سورة الحجر، آية ٩.
(٤) النوع الحادى عشر فى ترتيب الزركشى: البرهان ج١ ص ٢١١.

عن تلك الأحرف ثم فصل القول فيها فبين الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، ثم بيّن ما قاله العلماء فى ذلك وهو يجمع بين ما قاله أهل العلم وأهل السنة والمتكلمون والفقهاء وأصحاب الحديث والنحاة، وأهل اللغة والقراء والصوفية وهو يناقش كل قول ويبين الخلافات التى جاءت حول كل قول وينهى مبحثه بما ارتضاه من قول ابن حبان فى ذلك: أنه اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولاً وقال وقفت منها على كثير، فذهب بعضهم إلى أن المراد بها التوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر والأكثر على أنه محصور فى سبعة وطريقته فى التوثيق لهذه الأحاديث هى ثبوتها فى الصحيحين(١).

وقد حدد اختلاف الأقوال فى أربعة عشر قولاً:

١- أنه من المشكل الذى لا يدرى معناه: قال به أبو جعفر محمد بن سعدان النحوى(٢).

٢- أن المراد بها سبع قراءات، يضعفه الزركشى بقوله: إن هذا القول هو أضعف الأقوال حكى عن الخليل بن أحمد أن الحرف ها هنا القراءة وبيّنه الطبرى من أن اختلاف القراء إنما هو كل حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن وما قال به ابن عبد البر: تدبرت وجوه الاختلاف فى القرآن فوجدتها سبعة(٣).

٣- أنه سبعة أنواع، كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه فبعضها أمر ونهى، ووعد ووعيد، وقصص،وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال وغيره، بيّن الزركشى رد الأئمة على ذلك فابن عبد البر يضعف هذا الحديث، وما ذكره الباقلانى من أن ذلك لم يجز بها النبى القراءة وضعفه ابن عطية بقوله فالإجماع على أن التوسعة لم تقع فى تحريم حلال ولا تحليل حرام ولا فى تغيير شئ من المعانى المذكورة

---

(١) هما: صحيح البخارى، صحيح مسلم، وراجع ج١ ص٣٢٥، طبع دار إحياء الكتب العربية.
(٢) الزركشى. البرهان ج١ ص ٢١٣
(٣) الزركشى. البرهان ج١ ص ٢١٤ وما بعده

وخطأه الماوردي وما ذكره البيهقي من أن المراد به إن صح اللغات التي أبيحت القراءة عليها وهذا المراد به الأنواع التي نزل القرآن عليها(١).

٤- أن المراد به سبع لغات لسبع قبائل من العرب، والذي سمعناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، أي نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن وذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره وصوبه الأزهري والبيهقي وأنكره ابن قتيبة حيث قال لا نعرف في القرآن حرفاً واحداً يقرأ على سبعة وغلّطه ابن الأنباري بحروف منها: ﴿... وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ... ﴾(المائدة من الآية : ٦٠)،﴿... بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ...﴾(سبأ من الآية : ١٩)، والزركشي يبين أنهم اختلفوا في تعيين السبع وأكثروا ومنهم قاسم بن ثابت وابن عبد البر والكلبي(٢).

٥- أن المراد بها سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة نحو: اقبل وهلم، وتعال وعجل، وأسرع، وانظر، وأخر، وأمهل، ونحوه، وهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان بن عيينه وابن وهب محمد بن جرير الطبري والطحاوي وغيرهم وفي مصحف عثمان الذي بأيدي الناس منها حرف واحد(٣).

٦- أن ذلك راجع إلى بعض الآيات، مثل قوله:﴿... أُفٍّ لَّكُمْ ...﴾(٤)، فهذا على سبعة أوجه بالنصب والجر والرفع ومن كل وجه التنوين وغيره وسابعها الجزم، رده ابن عبد البر ولم يجوزه(٥).

---

(١) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢١٧.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٢٠.
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٢٠ وما بعدها
(٤) سورة الأنبياء من الآية ٦٧.
(٥) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٢٣.

٧- ما اختاره القاضي أبو بكر الباقلاني وهو قوله: أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطها عنه الأئمة وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف وأخبروا بصحتها وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً وأن هذه الأحرف تختلف ومعانيها تارة وألفاظها أخرى وليست متضادة ولا منافية(١).

٨- ما ذكره الطحاوي من أن تلك الأحرف كانت لضرورة فلما ارتفعت تلك الضرورة ارتفع حكم الأحرف السبعة(٢).

٩- ما اختاره أهل الكلام من أن المراد علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء علم الإثبات والإيجاد والتوحيد، والتنزيه، وصفات الذات وصفات الفعل وما إلى ذلك(٣).

١٠- ما قال به أئمة الفقه من أن المراد به سبعة أشياء: المطلق، والمقيد، والعام والخاص والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه(٤).

١١- ما حكاه النحاة أنها التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء وما إلى ذلك(٥).

١٢- ما حكى عن القراء أنها من طريق التلاوة وكيفية النطق بها من إظهار وإدغام وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد، وقصر وتخفيف وتليين وتشديد.

١٣- ما حكى عن الصوفية أنه يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات وهي الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والحذق مع الحياء، وما إلى ذلك(٦).

ينهي الزركشي تلك الأقوال بما قاله ابن حبان من أن اقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به سبع لغات، والسر في إنزاله على سبع لغات تسهيله على الناس وما قال به أن

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص٢٢٤.
(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٢٢٤ ومابعدها.
(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٢٢٥.
(٤) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٢٢٥.
(٥) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٢٢٥.
(٦) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٢٢٦.

السبعة التى نتداولها اليوم غير ذلك بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة كانت مشهورة ويؤيد ذلك بحديث أبيّ وما قاله بعض المتأخرين فى ذلك(١).

٢- معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب(٢):

بين الزركشي فى بداية عرضه لهذا النوع أن القرآن نزل بلغة قريش وهو بعد بيانه ذلك يذكر ما جاء من أقوال، وهو ينسب كل قول إلى قائله فيذكر ما قاله أبو الأسود الدؤلى من أن القرآن إنما نزل بلسان الكعبين: كعب بن لؤى جد قريش وكعب بن عمرو جد خزاعة، ودار قريش وخزاعة واحدة، ويوضح أبو عبيد ذلك بقوله: يعنى أن خزاعة جيران قريش فأخذوا بلغتهم، ثم بين ما قال به أبو ميسرة: من أنه نزل بكل لسان أى أن فيه من كل لغات العرب، وما قال به الصيرفى وما ذكره ابن عبد البر: أن من قال أنزل بلغة قريش معناه عندى فى الأغلب لأن لغة غير قريش موجودة فى جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها وقريش لا تهمز(٣).

ثم بيّن ما قاله الشيخ جمال الدين بن مالك: من أن الله أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنه نزل بلغة التميمين فمن القليل إدغام﴿... وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ...﴾ (الأنفال من الآية: ١٣) أى﴿... وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ...﴾(الحشر من الآية: ٤).فى قراءة غير نافع وابن عامر فإن الإدغام فى المجزوم والاسم المضاعف لغة تميم ولهذا قل، والفك لغة أهل الحجاز ولهذا كثر: نحو ﴿... وَمَن يُشَاقِقِ...﴾ و﴿...وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ...﴾ (البقرة من الآية: ٢١٧)..

وعلى هذا يتضح تنبه الزركشى بتقريره من أن القرآن نزل بلغة قريش، إذا أن الواضح أن الاختلاف فى الحركات من همز وإمالة وإدغام وليس فى اللفظ والأساليب.

---

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٢٢٦

(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن النوع السادس عشر ج١ ص٢٨٣

(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٢٨٣ وما بعدها

٣- معرفة ما فيه من غير لغة العرب(١):

يبين الزركشى فى بداية هذا المبحث أن القرآن إنما نزله الله بلغة العرب وهو يمنع قراءته وتلاوته لغير العربية ويستند فى ذلك على قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾(٢) ثم يدلل على ذلك بأن الله جعله معجزة شاهدة لنبيه ودلالة على صدقه، ثم يبين ما ذهب إليه العلماء من مذاهب فى هذا:

١- فمنهم من يرى أن القرآن عربى ليس فيه غير لغة العرب وهذا مذهب الشافعى وجمهور العلماء وأبو عبيدة والطبرى والباقلانى وأبو الحسن ابن فارس، والزركشى يرجح ما ذهبوا إليه.

٢- ومنهم من ذهب إلى أن القرآن وقع فيه ما ليس من لغتهم، وهذا مذهب ابن عباس وعكرمة وغيرهما، كما جوز أبو حنيفة القراءة بالفارسية والزركشى ينبه أن أبا حنيفة صح رجوعه عن ذلك ومما وقع فى القرآن "الطور" جبل بالسريانية" "إنا هدنا إليكم" تبنا بالعبرانية "السجل" الكتاب بالفارسية وغير ذلك(٣)، وفى هذا الجانب ذكر الطبرى: أن هذه الأمثلة المنسوبة إلى سائر اللغات إنما اتفق أن تواردت اللغات فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد، وأيده فى ذلك ابن فارس عن أبى عبيد. غير أن ابن عطية ذكر أن هذه الألفاظ أعجمية لكن استعملتها العرب وعربتها فهى عربية بهذا الوجه، ثم قال: وما ذهب إليه الطبرى من أن اللغتين اتفقتا فى لفظة فذلك بعيدة بل إحداهما أصل والأخرى فرع.

---

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ، النوع السابع عشر، ج١ ص٢٨٧.
(٢) سورة يوسف، آية ٢.
(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٢٨٨.

٣- من جمع بين الرأيين وهو ما حكاه ابن فارس عن أبى عبيد الذى صوب القولين وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء ثم عربتها العرب فصارت بذلك عربية ثم نزل القرآن بها فمن قال إنها عربية فهو صادق ومن قال أعجمية صادق(١)

والزركشى يرجح القول الأول ويؤيده واستند إلى ما جاء بكتاب الله ﷻ، قوله تعالى ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ (٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا أَعْجَمِيًّا﴾ (٣).

ثالثاً: فى قراءات القرآن:

١- معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر:

بين معنى القراءات بأنها اختلاف ألفاظ الوحى المنزل على محمد ﷺ فى كتابة الحروف وكيفيتها، وحدد عدة أمور فى تواتر القراءات السبع منها:

١- أن القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وعنده أنها متواترة عن الأئمة السبعة(٤).

٢- أن القراءات توفيقية لا اختيارية لأن القراءة سنة مروية عن النبى ﷺ(٥).

٣- تضعيفه لقول ابن الحاجب من أن المد والإمالة وتخفيف الهمزة ليست متواترة وهى عنده متواترة وإنما الاختلاف فى كيفية التلفظ بها(٦).

٤- أن كتابى التيسير(٧)،والشاطبية(٨)لم يحويا جميع القراءات السبع وإنما هى نزر يسير منها ومن عنى بفن القراءات وطالع ما صنفه علماء الإسلام فى ذلك علم اليقين.

---

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٢٩٠.
(٢) سورة يوسف، آية ٢.
(٣) سورة فصلت، آية ٤٤.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣١٩.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٢٢
(٦) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣١٩
(٧) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٢٣
(٨) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٢٦

٥- أن باختلاف القراءات يظهر الاختلاف فى الأحكام ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات(١)

٦- أن تلك القراءات لم تكن متميزة إلا فى القرن الرابع جمعها أبو بكر بن مجاهد والمراد بالقراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة وهم: ابن كثير، ونافع، وابن عامر وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم، وحمزة، والكسائى: وهو يوثقهم ويترجم لهم فقد عد منهم من العرب ابن عامر وأبو عمرو(٢).

وهو يبين الأسباب المؤدية إلى اشتهار هؤلاء السبعة حيث يقول: إنما كانوا سبعة لوجهين:

الأول: أن عثمان ﷺ كتب سبعة مصاحف ووجه بها إلى الأمصار فكان عدد القراء على عدد المصاحف.

الثانى: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التى نزل بها القرآن وهى سبعة وذلك أنها لما وجه عثمان المصاحف إلى الأمصار كان عدد القراء فى العصر الثانى والثالث كثيراً ولذلك نظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة فى النقل والدين واختاروه.

ولكى يبين شروط القراءة الصحيحة ذكر أنه لا يجوز أن يتوهم أن قوله ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" انصرافه إلى قراءة سبعة من القراء(٣)، وهى ليست كذلك، حيث يستند إلى ما قاله الكواشى من أن شروط القراءة الصحيحة هى: كل ما صح سنده واستقام من جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٢٧.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٣٠
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٣١

السبع المنصوص عليها وما خالف ذلك فهو شاذ ويبين اختيارهم الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجه العربية وموافقته للمصحف، واتفاق العامة عليه(١).

وما سوى ذلك فشاذ لا تجوز القراءة به ولا يصلى خلف من يقرأ بها(٢).

٧- يبين أسباب اختلاف القراء ويرجعه إلى سبعة أوجه:

أ - يبين الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات بقائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو: "البُخل"، "البَخل" من قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ﴾ (٣).

ب- الاختلاف في إعراب الكلمة في حركات بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الخط نحو: ﴿ رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ (٤) "رَبُّنَا بَاعِدْ".

ج- الاختلاف في تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يغير صورة الخط بها في رأي العين نحو ﴿... كَيْفَ نُنشِزُهَا... ﴾ (٥).

د - الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتابة ولا يغير معناها نحو ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ (٦) كالصوف المنفوش وهذا يقبل إذا صحت روايته، ولا يقرأ به اليوم لمخالفته المصحف ولأنه إنما ثبت عن آحاد.

هـ- الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها في الخط ويزيل معناها نحو: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ (٧)، "طلع

(١) المراد بالعامة: ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة ج١ ص٣٣١.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٣٣.
(٣) سورة النساء، آية ٣٧.
(٤) سورة سبأ، آية ١٩.
(٥) سورة البقرة، آية ٢٥٩.
(٦) سورة القارعة، آية ٥.
(٧) سورة الواقعة آية ٢٩.

و- الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ما قرأ به أبو بكر: "وجاءت سكرة الحق بالموت" وروايتها:﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ (١).

وهذا لا يقرأ به.

ز- الاختلاف بالزيادة والنقص فى الحروف والكلم نحو:

﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِم... ﴾ (٢)، "وما عملت" يقرأ به إذ لم يخرجه عن خط المصحف، ولا يقرأ منه ما لم يختلف فيه المصاحف (٣).

وهو يبين ما جاء فى أمر القراءة الشاذة وإن عدها مفسرة للقرآن كقراءة عائشة وحفصة:﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴾ صلاة العصر (٤)، وهو يعتبرها أكثر من التفسير وأقوى، ويشير إلى أنه من العلم الذى لا يعرف العامة فضله (٥).

وينهى هذا النوع بفائدتين: الأولى: يوثق فيها القراء السبعة وطرقهم، والثانية: يزيل بها شك القارئ فى حرف هل هو ممدود أو مقصور، يقول: فإن شك فليقرأ بالقصر وإن شك فى حرف مفتوح أو مكسور، فليقرأ بالفتح، لأن الأول غير لحن فى بعض المواضع (٦).

٢- معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ:

يظن قارئ هذا العنوان أن الزركشى سوف يوقفه على أوجه القراءات وما ذهب إليه كل قارئ فى قراءاته، لكن الزركشى يبين لنا أن هذا العلم فن جليل به تعرف جلالة

---

(١) سورة ق، آية ١٩.
(٢) سورة يس، آية ٣٥.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٣٦
(٤) سورة البقرة، اية ٢٣٨
(٥) الزركشى. البرهان ج١ ص ٣٣٨
(٦) الزركشى. البرهان ج١ ص ٣٣٨

المعاني وجزالتها، ويستند إلى ما ذكره الكواشي من فائدة معرفة هذا الفن وأنه يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً، نراه قد نبه على عدة أشياء:

أ - أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى يبين أن ذلك غير مرضي وتعليله أن كلتيهما متواتر.

ب- بيانه لما قال به أو جعفر النحاس حين ذكر اختلاف القراء في ترجيح ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ (١) بالمصدرية والفعلية، قوله: والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى.

ج- ما قال به الشيخ شهاب الدين أبو شامة: أنه قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين قراءة "ملك"، "مالك" حتى أن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين (٢).

والزركشي يرى حاصل ذلك أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها أو نحو ذلك من مثل من كره التأنيث في ﴿...فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ...﴾(آل عمران من الآية: ٣٩). وغيرهم كره قراءة من قرأ بغير تاء لأن الملائكة جمع. والزركشي يرى أن كل هذا ليس بجديد.

ثم يبين توجيه القراءة الشاذة حيث يقول: وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لابن جني (٣)

---

(١) سورة البلد، اية ١٣.
(٢) البرهان في علوم القرآن ج١ ص٣٤٠
(٣) كتاب المحتسب لابن جني مطبوع

وكتاب العكبرى، يقول : وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادئ الرأى فيدفعه التأويل كقراءة: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ... ﴾ (١) على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثانى وتأويل الضمير، وهو راجع إلى الولى، بهذا بان لنا أن مفهوم الزركشى فى هذا النوع يبين خطأ من رجح قراءة على قراءة وتوجيه الوجهة الصحيحة فى القراءة.

٣- معرفة الوقف والابتداء:

بعد أن بيّن لنا فائدة معرفة الوقف والابتداء ومن صنف فيه حدد لنا حاجة هذا العلم إلى علوم كثيرة بينها بقوله: لا يقوم به إلا نحوى عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، عالم باللغة التى نزل بها القرآن عالم بالفقه (٢)، ثم علل لنا سبب احتياج هذا الفن لتلك العلوم بقوله:

فأما احتياجه إلى معرفة النحو وتقديراته: أن الوقف على قوله ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾ (٣)، ثم يبتدئ "قيما" لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيما وكذا الوقف على ما آخره هاء (٤).

أما احتياجه إلى معرفة التفسير فلأنه إذا وقف على ﴿... فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً... ﴾ (٥) كان المعنى محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقفت على "فإنها محرمة عليهم" كان المعنى محرمة عليهم أبداً، وأن النية أربعين فرجع فى هذا إلى التفسير فيكون بحسب ذلك (٦).

---

(١) سورة الأنعام، آية ١٤.
(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ٣٤٣
(٣) سورة الكهف، آية ١.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٤٤
(٥) سورة المائدة، آية ٢٦
(٦) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٤٥

أما احتياجه إلى المعنى كقوله ﴿ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ [1] فيقف على قال: "وقفة لطيفة، لئلاً يتوهم كون الاسم الكريم فاعل" قال "وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام" [2].

وأما احتياجه إلى المعرفة بالقراءات فلأنه إذا قرأ:

﴿...وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [3]، بفتح الحاء، كان هذا التمام، وإن ضم الحاء- وهي قراءة الحسن- فالوقف عند "حجرا" لأن العرب كان إذا نزل بالواحد منهم شده قال: "حجراً" قيل له: محجوراً أي لا تعاذون كما كنتم تعاذون في الدنيا، حجر الله ذلك عليهم يوم القيامة [4].

ومن ذلك بان لنا فهم الزركشي لهذا الفن عن طريق بيانه لحاجة هذا الفن للعلوم الأخرى الموضحة له.

وهو بعد أن تبين مفهومه ينتقل إلى مناقشة ما جاء من أقوال وتقسيمات للوقف فيبين لنا اقسام الوقف عند أكثر القراء فيقول: منهم من ذكر أربعة أقسام له وهي: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك، ومنهم من أسقط الحسن ومنهم من أسقط الحسن والكافي، ثم وضح لنا مفهومهم عن تلك الأقسام.

١- فالتام هو الذي لا يتعلق بشئ مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده كقوله تعالى:﴿... وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [5]، وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ [6] يشير إلى هذا أنه التمام وذلك لانقضاء كلام بلقيس ثم قال تعالى:

(١) سورة يوسف، آية ٦٦.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٤٥ وما بعدها
(٣) سورة الفرقان، آية ٢٢.
(٤) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٤٩
(٥) سورة البقرة آية ٥
(٦) سورة النمل، آية ٣٤

﴿... وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (الشعراء من الآية : ٧٤)، وهو رأس الآية وقد يوجد بعدها كقوله تعالى ﴿.... مُّصْبِحِينَ ﴿٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ... ﴾[١]، "مصبحين" رأس الآية، و"بالليل" التمام لأنه معطوف على المعنى والصبح بالليل وآخر كل قصة ما قبل أولها[٢].

٢- الكافي منقطع في اللفظ متعلق في المعنى فيحسن الوقف عليه والابتداء، بما بعده نحو﴿... حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ... ﴾[٣]، هنا الوقف ثم يبتدئ بما بعد ذلك وهكذا باقي المعطوفات، وكل رأس آية بعدها لام كي، وإلا بمعنى لكن.

٣- والحسن هو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به في اللفظ والمعنى[٤].

٤- والقبيح هو الذي لا يفهم منه المراد نحو "الحمد" فلا يوقف عليه[٥].

ثم يبين ما ذهب إليه الجمهور من أن الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به، وناقص وشبيه به وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به، يقول: وصنفوا فيه تصانيف، فمنها ما آثروه عن النحاة ومنها ما أثروه عن القراء، ومنها ما استنبطوه ومنها ما اقتدوا فيه بالسنة فقط، كالوقف على أواخر الآي وهي مواقف النبي ﷺ[٦].

وبطريقة عرض الأقوال ذكر ما ذهب إليه أبو يوسف صاحب أبي حنيفة من أن هذا التقسيم بدعة لأن القرآن معجز وهو كله قطعة واحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن وكله تام حسن وبعضه تام[٧]، ثم بين ما قال به ابن الانباري وأبو عبيد وغيره في ذلك[٨].

---

(١) سورة الصافات، من الآية ١٣٧، ١٣٨.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥١.
(٣) سورة النساء، آية ٢٣.
(٤) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٢.
(٥) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٢
(٦) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٤
(٧) الزركشي البرهان ج١ ص ٣٥٤
(٨) الزركشي البرهان ج١ ص ٣٥٥

وعن طريق التطبيق بين لنا ثلاث مسائل وقاعدة في الصفة والمستثنى والجملة الندائية وهو ما قال به الرماني وفصله ابن الحاجب[1]، ثم ذكر قاعدة في الذي والذين في القرآن بقوله جميع ما في القرآن من الذين والذي يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً له والقطع على أنه خبر المبتدأ إلا في سبعة مواضع فإن الابتداء بها هو المعين ومثاله ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ (البقرة من الآية: ١٢١)[2].

وهو يخالف أقوالاً ويرجح أخرى مثاله: خالف الجويني في قوله: جميع ما في القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه لأن ما بعده حكاية القول، يبين الزركشي أن هذا الإطلاق مردود لقوله تعالى:﴿ ...وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾[3]، فإنه يجب الوقف هنا لأن قوله تعالى﴿ ... إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾، (النساء من الآية: ١٣٩).ليس من قولهم[4].

ورجح ما ذكره الفرغاني والدليل على ذلك تلخيصه فصلاً من كتابه المستوفى في العربية وإقراره بذلك: وهو أن الوقف ضربان: اضطراري واختياري والاضطراري ما يدعو إليه انقطاع النفس[5]، والاختياري هو الذي لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزئ القول وهو ينقسم بانقسام الانفصال أقساماً: منها التام: وهو الذي يكون بحيث يستغني كل واحد من جزأي القولين اللذين يكتنفانه عن الآخر كالوقف عند "نستعين" من قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[6]،﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[7] مستغن عن الآخر من حيث الإفادة النحوية والتعليق اللفظي.

---

(١) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٦، ٣٥٧.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص٣٥٨.
(٣) سورة يونس، آية ٦٥.
(٤) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٩.
(٥) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٥٩.
(٦) سورة الفاتحة، آية ٥.
(٧) سورة الفاتحة، آية ٦.

ومنها الناقص: وهو أن يكون ما قبله مستغناً عما بعده ولا يكون ما بعده مستغناً عما قبله كالوقف على "المستقيم" من قوله ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ ولأن لك أن تسكت على إهدنا الصراط المستقيم، وليس لك أن تقوم مبتدئاً ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ... ﴾ (١).

ومنها الأنقص: ومثاله: "لكن هو الله" وبيّن الفرق بينهم (٢)، حيث ذكر أن التام قد يجوز أن يقع فيه بين القولين مهلة وتراخ فى اللفظ والناقص ولا يجوز أن يقع فيه بين جزأى القول إلا قليل لبث والذى دونهما أى الأنقص لا لبث فيه ولا مهلة أصلاً (٣).

وهو يبين لنا متى يحسن الوقف الناقص؟ وخواص الوقف التام ومراتب الوقف الناقص، وذلك فى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

يقول يحسن الوقف (الناقص بأمور:

١- منها أن يكون لضرب من البيان، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ (٤)، إذ به تبين أن "قيما" منفصل عن عوجا، وأنه حال فى نية التقدم.

٢- ومنها أن يكون على رؤوس الآى، كقوله:﴿ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝ أَن تَقُولُوٓا... ﴾ (٥).

٣- ومنها أن تكون صورية فى اللفظ صورة الوصل بعينها، كقوله:﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝ تَدْعُوا۟ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ۝ وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰٓ ﴾ (٦).

٤- ومنها أن يكون الكلام مبنياً على الوقف، فلا يجوز فيه إلا الوقف صيغة كقوله:

---

(١) سورة الفاتحة، اية ٧.
(٢) الزركشى: نفسه ج١ ص ٣٦٢.
(٣) الزركشى: نفسه ج١ ص ٣٦٢.
(٤) سورة الكهف، اية ١.
(٥) سورة الأنعام اية ١٥٥-١٥٦
(٦) سورة المعارج، اية ١٥-١٦

﴿ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴾[1].

الفصل الثاني:

يبين فيه أن من خواص التام المراقبة، وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البدل على كل واحد منها إذا فرض فيه وجب الوصل في الآخر وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف على الآخر كالحال بين "حياة" وبين "أشركوا" من قوله:﴿ ...وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ... ﴾[2]. فإنك إن جعلت القطع على حياة وجب أن تبتدئ فنقول: ومن الذين أشركوا يود على الوصل لأن يود صفة للفاعل في موضعه، فلا يجوز الوقف دونه وكذلك إن جعل المقطع "أشركوا" وجب أن يصل "حياة" على أن يكون التقدير: "واحرص على الذين أشركوا"[3].

الفصل الثالث:

يبين فيه مراتب الوقف الناقص حيث يقول: ينقسم الناقص بانقسام ما مر من التعلق اللفظي بين طرفيه فكلما كان التعلق أشد وأكثر كان الوقف أنقص وكلما كان أضعف واو هي كان الوقف أقرب إلى التمام والتوسط يوجب التوسط.

وفي عرضه لتلك الفصول يريد أن ينفذ إلى أقسام جديدة للوقف حيث يقول: فقد خرج لك بهذه القسمة، وهي القسمة الصناعية ستة أصناف من الوقف في الكلام: خمسة منها بحسب الكلام نفسه وهي: الأتمة، التام، والذي يشبه التام، والناقص المطلق والأنقص. وواحد من جهة المتكلم أو القارئ، وهو الذي بحسب انقطاع النفس[4]، وهو ينبه

(١) سورة الحاقة، آية ٢٥-٢٦.
(٢) سورة البقرة، آية ٩٦.
(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٣٦٥.
(٤) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٣٦٧.

القارئ في اختيار الأفضل فالأفضل ويشترط في ذلك أن تطابق به انقطاع نفسك لينجذب عند السكت إلى باطنك من الهواء ما تستعين به ثانياً على الكلام(١).

وهو يبين كيف يتم الوقف على بعض الأدوات منها كلا: حيث يحدد أن "كلا" في القرآن على ثلاثة أقسام:

١- ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جميعاً باعتبار معنين وهي اثنا عشر حرفاً منها في سورة مريم: ﴿... أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ۝٧٨ كَلَّاۚ... ﴾(٢).

٢- ما يبدأ به ولا يجوز الوقف عليه في ثمانية عشر حرفاً منها في المدثر ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾(٣).

٣- مالا يوقف عليه ولا يبتدأ به في ثلاثة أحرف منها في الشعراء: ﴿... أَن يَقۡتُلُونِ ۝١٤ قَالَ كَلَّاۖ... ﴾(٤) "بلى" ويقسمها أيضاً إلى ثلاثة أقسام:

١- ما اختاره كثير من القراء وأهل اللغة من الوقف عليها لأنها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها في عشرة مواضع ومثالها: ﴿... إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝١١١ بَلَىٰ... ﴾(٥).

٢- مالا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها في سبع مواضع في الأنعام ﴿... بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ... ﴾(٦)، يقول الزركشي وهذه لا خلاف فيها في الامتناع الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بها لأنها وما بعدها جواب.

٣- اختلفوا في جواز الوقف عليها والزركشي يرى أن الأحسن المنع لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها وهي خمسة مواضع، منها في البقرة ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾(٧).

---

(١) الزركشي: نفسه ج١ ص ٣٦٨.
(٢) سورة مريم آية ٧٨-٧٩.
(٣) سورة المدثر آية ٣٢.
(٤) سورة الشعراء، آية ١٤-١٥.
(٥) سورة البقرة آية ١١١-١١٢.
(٦) سورة الأنعام آية ٣٠.
(٧) سورة البقرة، آية ٢٦٠.

ثم بين أن "نعم" في أربعة مواضع: في الأعراف:﴿ ...قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ ...﴾ (١) والمختار الوقف عليها لأن ما بعدها ليس معلقاً بها ولا بما قبلها، والثاني والثالث في الأعراف والرابع في الصافات والمختار ألا يوقف على نعم في هذه المواضع لتعلقها بما قبلها، وهو بين ضابط ما يختار الوقف عليها أن يقال: إن وقع بعدها "ما اختير الوقف عليها وإلا فلا، أو يقال: إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها وإلا اختير، أنت مخير في أيهما شئت (٢).

وحاصل ما يراه الزركشي ترجيح التعلق والوصل والفصل.

٤- في علم مرسوم الخط:

بعد أن بين الزركشي أن **الخط** دال على الألفاظ والألفاظ دالة على الإفهام، حدد أن الخط ثلاثة أقسام:

١- خط يتبع به الإقتداء السلفي، وهو رسم المصحف، وهو ما نحن بصدد بحثه.

٢- خط جرى على ما أثبته اللفظ وإسقاط ما حذفه وهو خط العروض.

٣- خط جرى على العادة المعروفة، وهو الذي يتكلم عليه النحوي.

ثم يبين أن الخط العربي جرى على ثلاثة وجوه:

الأول: ما زيد عليه على اللفظ.

الثاني: ما نقص.

الثالث: ما كتب على لفظه.

الأول، ما زيد فيه، وهو على أقسام

أ - ما زيد فيه الألف: وهي إما أن تزاد **أول** كلمة أو آخرها أو وسطها:

---

(١) سورة الأعراف، آية ٤٤.

(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص٣٧٥.

١- ما زيد في أول الكلمة: ومثاله، قوله تعالى: "لأنبحنّه" في قوله تعالى﴿... لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ... ﴾(١). فالألف زيدت تنبيهاً على أن المؤخر أشد في الوجود من المقدم عليه لفظاً، فالذبح أشد من العذاب.

٢- ما زيدت آخر الكلمة: ومثاله زيادتها بعد الواو في الأفعال نحو: "يرجوا"، "يدعوا" وذلك لأن الفعل أثقل من الاسم لأنه يستلزم فاعلاً، والفعل أزيد من الاسم في الوجود لأنه جملة والاسم مفرد، والواو أثقل حروف المد واللين والضمة أثقل الحركات والمتحرك أثقل من الساكن فزيدت الألف تنبيهاً على ثقل الجملة(٢).

٣- ما زيدت في وسط الكلمة: ومثال ذلك قوله تعالى:﴿... وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ... ﴾(٣) وذلك دليلاً على أن هذا المجئ هو بصفة من الظهور ينفصل بها عن معهود المجئ، وهذا بخلاف حال:﴿... وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ... ﴾(٤).

ب- زيادة الواو: وهي تزاد للدلالة على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعظم رتبة للعيان مثل:﴿... سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى ...﴾(٥). لأن الآية جاءت للتهديد والوعيد.

ج- زيادة الياء: ومثل ذلك بقوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْىٍۭ ﴾(٦). أنها كتبت بياء بين فرقاً بين "الأيد" الذي هو القوة، وبين "الأيدي" جمع يد، ولما كانت القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي، فزيدت الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر في إدراك الملكوتي في الوجود.

---

(١) سورة النمل، آية ٢١.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٨٢.
(٣) سورة الفجر، آية ٢٣.
(٤) سورة الزمر، آية ٦٩.
(٥) سورة الأنبياء، آية ٣٧.
(٦) سورة الذاريات، آية ٤٧.

الثاني، ما نقص عن اللفظ،

وتسمه إلى الأقسام التالية:

أ - **الألف:** وتحذف في كثير من أسماء الفاعلين مثل: قادر" وكذلك الألف الزائدة في الجموع السالمة والمكسرة مثل: "القنتين"، "الأبرار" وكذلك الأسماء الأعجمية "كإبراهيم".

ب- **الواو:** وهي تحذف ويكتفى بالضمة قصداً للتخفيف، فإذا اجتمع واوا والضم،حذف الواو التي ليست عمدة، وتبقى العمدة، سواء أكانت الكلمة فعلاً أو صفة أو اسماً(١).

ج- **حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو:** "ارهبون"، "فاعبدون" وهو الياء قسمين:

١- ضرب محذوف في الخط ثابت في التلاوة وذلك باعتبارين:

أ - **ما هو ضمير المتكلم:** وفيه تثبت الياء الأولى ومثاله:

﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ (القمر من الآية: ١٦).

ب- إذا كانت لام الكلمة: مثل قوله تعالى: ﴿... أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ.. ﴾(البقرة من الآية: ١٨٦).حذفت تنبيهاً على المخلص لله الذي قلبه ونهايته في دعائه في الملكوت والآخرة لا في الدنيا.

٢- ضرب محذوف في الخط والتلاوة: هو باعتبار غيبة عن باب الإدراك جملة، وهو قسمان:

أ - ضمير المتكلم: وفي هذا يقتصر في الخط على نون الوقاية والكسرة.

ب- إذا كانت الياء لام الكلمة في الفعل أو الاسم، فإنها تسقط من حيث يكون معنى الكلمة يعتبر من مبدئه الظاهر شيئاً بعد شئ إلى ملكوتية الباطن، إلى مالا يدرك منه إلا إيماناً وتسليماً فيكون الحذف في الياء

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج١ ص ٣٩٧، ٣٩٨

منبهاً لذلك وإن لم يكمل اعتباره في الظاهر من ذلك الخطاب بحسب عرض الخطاب مثل﴿...وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾(١).

ج- في حذف النون: الذي هو لام الفعل فيحذف تنبيهاً على صغر مبتدأ الشئ وحقارته، وأن منه مالا يحيط بعلمه غير الله مثل: ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً ﴾(٢).

وينهى تحقيقه لعلم مرسوم الخط بتخصيص ستة فصول عن مواضع تدخل ضمن تلك التقسيمات حيث بين فيها:

١- **فيما كتبت الألف فيه واو على لفظ التفخيم**: وحددها بأربعة أصول مطردة، واربعة أحرف متفرعة، فالأصول: "الصلوة"، "الزكوة"، "الحيوة"، "الربو"، والفرعية: "بالغدوة "كمشكوة "النجوة"، "منوة".

ويعلل ذلك بأن ما جاء في الأصول فإنه من تعظيم شأن هذه الأحرف فإن الصلاة والزكاة عموداً بالإسلام، والحياة: قاعدة النفس ومفتاح البقاء، وترك الربا قاعدة الأمان وفضاح التقوى،وبين أن ما أثبت بالألف ومثاله في سورة الروح لأنه ليس العام الكلي، لأن الكلي منفي في حكم الله عليه بالتحريم وفي نفي الكلي نفي في جميع جزئياته.

٢- **في مد الياء وقبضها**: بين أن الأسماء لما لازمت الفعل صار لها اعتباران:

أحدهما: من حيث هي أسماء وصفات، وهذا تقبض منه التاء.

الثاني: من حيث أن يكون مقتضاها فعلاً وأثراً ظاهراً في الوجود فهذا تمد فيه ثم بين ما جاء ممدوداً فيه الياء لهذه العلة: وهي أن الحاصلة بالفعل في الوجود تمد نحو قوله ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾(٣).

---

(١) سورة النساء، آية ١٤٦.
(٢) سورة القيامة، آية ٣٧.
(٣) سورة إبراهيم، آية ٣٤.

٣- **فى الفصل والوصل:** بين الزركشى أن الموصل فى الوجود توصل كلماته فى الخط والمفصول معنى فى الوجود يفصل فى الخط وحصره فى الآتى:

- إنما بالكسر كله موصول إلا حرف واحد" إن ما تدعون لواقع" لأنه مفصول فى الوجود والعلم.
- إنما بالفتح كله موصول إلا حرفان:

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ ...﴾ (١)

﴿ وَمَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ... ﴾ (٢)، فصل لدعوى غير الله.

- كلما موصول إلا ثلاثة:﴿ ... كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا... ﴾ (٣).
- بئسما موصول إلا ثلاثة أحرف﴿ ...بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ....﴾ (٤)

وفيه نظر.

بعد هذا حدد الحروف التى لا توصل بما بعدها وهى: الألف والواو، والدال، والذال والراء والزاى، وعلة ذلك أنها علامات لانفعالات ونهايات ونبه أن سائر الحروف توصل فى الكلمة الواحدة(٥).

٤- فى بعض حروف الإدغام: وهذا القسم نرى أنه يمكن إلحاقه بالفصل والوصل، ومن تلك الحروف:

أ - عن ما: مفصولة لأن معنى ما: عموم كلى، وعن: تفيد المجاوزة والمجاوزة للكلى مجاوزة لكل واحد من جزئياته ففصل علامات على ذلك.

ب- من ما: ثلاثة أحرف مفصولة لا غير، أم من: أربعة أحرف مفصولة.

---

(١) سورة الحج، آية ٦٢.
(٢) سورة لقمان، آية ٣٠.
(٣) سورة النساء، آية ٩١.
(٤) سورة البقرة، آية ٩٠.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤١٧.

ج- عن ما: مفصول. ممن: موصول، كما بين أن لام التعريف ظهرت فى الخط لأن التعريف من شأنه أن يكون أبين وأظهر.

٥- من حروف متقاربة تختلف فى اللفظ لاختلاف المعنى من مثل:

﴿... بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ... ﴾ (١)

﴿... وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً... ﴾ (٢).

٦- فى كتابة فواتح السور: بين السبب فى وصل ألم، الر ومن العادة أن الهجاء مقطع وعلة ذلك بأنهم وصلوا لأنه ليس هجاء لاسم معروف وإنما هى حروف اجتمعت يراد بكل حرف معنى.

لقد حدد الزركشى لعلم مرسوم الخط قواعد ونبه إلى عدم تجاوزها، وعلل ذلك بطريقة منطقية تارة وبطريقة فقهية تارة أخرى وجمع فيهما بين ما قاله أهل اللغة والنحو والتصوف وغير ذلك.

ولنا عليه مآخذ فهو فى حصره لبعض الجوانب غير دقيق:

أ- ففى الموصول والمفصول: ذكر أن "بئسما" موصول إلا فى ثلاثة أحرف: اثنان فى البقرة: ﴿...بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ...﴾ (٣)، ﴿...بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ... ﴾ (٤)، وفى الأعراف: ﴿... بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي... ﴾ (٥)، والذى فى المصحف خلاف ذلك إذ أن بئسما موصول فى الآيات الثلاثة ولعل الأمر قد اختلط على الناسخ أو حدث تحريف فى قوله "بئسما" موصول والصحيح أنها

(١) سورة البقرة آية ٢٤٧.
(٢) سورة الأعراف، آية ٦٩.
(٣) سورة البقرة، آية ٩٠.
(٤) سورة البقرة، آية ٩٣.
(٥) سورة الأعراف، آية ١٥٠.

مفصول لأن كلام الزركشى بعد ذلك يعدل على إنها كذلك[١]، والقضية بهذا التحريف تكون مقلوبة.

ب- تناقضه أحياناً بين ما ينظره ويطبقه حيث أثبت فى باب الحذف: أن الياء تحذف إذا كانت ضمير المتكلم أو لام الفعل ومثال ذلك: فبشر عباد" لأنه خطاب للرسول ﷺ يذكر أن ذلك بخلاف قوله:﴿... يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ... ﴾فإنها تثبت، لأنه خطاب لهم فى الآخرة غير محجوبين فلو رجعنا إلى رسم المصحف لوجدنا أن ياء المتكلم تلحق بعبادى أو تحذف منها دون وجود قاعدة مطردة بعكس ما يرى الزركشى، ففى سورة الزمر تأتى عباد بدون ياء ثلاث مرات:﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾[٢]،﴿ ...يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[٣]،﴿...فَبَشِّرۡ عِبَادِ... ﴾[٤]، خطاباً للرسول ﷺ وللمؤمنين وتأتى بياء المتكلم فى مواضع كثيرة من سور أخرى على غير قاعدة كذلك ففى الزمر نفسها:﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ... ﴾[٥]، وفى العنكبوت: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ... ﴾[٦] وفى الإسراء:﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ... ﴾[٧] وفى إبراهيم ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ...﴾[٨]، وفى الحجر:﴿... نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٩]، ولعل كثرة التأويلات المنطقية التى انتهجها الزركشى فى تعليله لتلك القضايا جعلت الأمر يلتبس عليه.

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤١٩.
(٢) سورة الزمر، آية ١٠.
(٣) سورة الزمر، آية ١٦.
(٤) سورة الزمر، آية ١٧.
(٥) سورة الزمر، آية ٥٣.
(٦) سورة العنكبوت، آية ٥٦.
(٧) سورة الإسراء، آية ٥٣.
(٨) سورة إبراهيم، آية ٣١.
(٩) سورة الحجر، آية ٤٩.

رابعاً، المحكم والمتشابه والمبهم والموهم والمختلف،

١- معرفة المحكم من المتشابه:

دارت أقوال العلماء فى معرفة المحكم من المتشابه فى القرآن حول ثلاثة أقوال:

١- من قال إن القرآن كله محكم، ودليلهم قوله سبحانه:

﴿...أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (١).

٢- من قال إن القرآن كله متشابه، ودليلهم قوله سبحانه:

﴿... ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا ...﴾ (٢).

٣- من قال إن القرآن بعضه محكم وبعضه متشابه ودليلهم قوله جل جلاله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ (٣).

ولقد ارتضى الزركشى القول الثالث، ومع أنه قد ارتضاه إلا أنه احترز عليه بقوله وهذا القول لا يدل على الحصر فى هذين الشيئين، فإنه ليس فيه شئ من الطرق الدالة عليه وقد قال سبحانه: ﴿... لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ (٤)، والمتشابه لا يرجى بيانه والمحكم لا توقف معرفته على البيان (٥).

وإن كنا لا نرى تعارضاً بين الأقوال الثلاثة ولا تضارب بين كلام الله تعالى، فلا تضارب بين معانى الآيات الثلاث ولا تنافى بين أقوال العلماء، ودليلنا على ذلك أن الأحكام المطلقة فى الآية الأولى التى استدل بها أصحاب القول الأول معناه أن القرآن كله

---

(١) سورة هود، آية ١.
(٢) سورة الزمر، آية ٢٣.
(٣) سورة آل عمران، آية ٧.
(٤) سورة النحل، آية ٤٤.
(٥) الزركشى: البرهان ج٢، ص٦٨.

متقن منظم رصين ليس فيه خلل لفظى أو معنوى ولا تناقض فى أوامره وأحكامه وأن المتشابه فى الآية الثانية التى استدل بها أصحاب القول الثانى معناه أن القرآن كله يشبه بعضه بعضاً فى الإحكام والإتقان وبلوغ الدرجة القصوى فى الفصاحة والبلاغة والإعجاز، فالقرآن كله فى نهاية التماسك والترابط وهو كالقطعة الواحدة فالإحكام والتشابه فى الآيتين جاء كل منهما على معناه اللغوى المشهور وهو غير الإحكام والتشابه الوارد فى الآية الثالثة ذلك لأن الإحكام فيها جاء مقابلاً للمتشابه فهو إحكام اصطلاحى وتشابه اصطلاحى وذلك لا نجد تعارضاً بين الأقوال الثلاثة ولا معنى لترجيح الزركشى للقول الثالث.

على أن قصدنا بيان فهم الزركشى للمحكم والمتشابه من خلال ما أثبته فى هذا الجانب، فقد قصد إلى بيان معنى المحكم والمتشابه: فالمحكم أصله لغة المنع واصطلاحاً ما أحكمته بالأمر والنهى وبيان الحلال والحرام.

والمتشابه معناه أن يشتبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى، ولكى يحيط بمعنى المحكم والمتشابه أورد أقوال العلماء ونحددها بالآتى لأهميتها:

القول الأول: أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل والمتشابه، ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة أوائل السور وهذا هو قول أهل السنة.

القول الثانى: المحكم ما وضح معناه والمتشابه نقيضه.

القول الثالث: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما احتمل أوجهاً وهذا رأى ابن عباس وعليه أكثر الأصوليين.

القول الرابع: المحكم ما تأويله تنزيله والمتشابه مالا يدرك إلا بالتأويل.

القول الخامس: المحكم ما لم تتكرر ألفاظه والمتشابه عكسه.

إلى غير ذلك من الأقوال التى جاءت فى معنى المحكم والمتشابه والتى يرى الزركشى أن تلك المعانى كلها متقاربة(١)، وهو يرى أن سياق معانى القرآن العزيز قد تتقارب المعانى ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ويتأخر لحكمة الله فى ترتيب الخطاب والوجود، فتشتبك المعانى وتشكل إلا على أولى الألباب، فيقال فى هذا الفن متشابه بعضه ببعض وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضاً فى الحق والصدق والإعجاز والبشارة والنذارة وكل ما جاء به وأنه من عند الله.

وهو يحدد لنا معايير يعرف من خلالها المحكم من المتشابه تلك المعايير هى:

أ - الأشياء التى يجب بردها عند الإشكال إلى أصولها: منها: رد المتشابهات فى الذات والصفات إلى محكم قوله:﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ... ﴾(٢)، ومنه ضرب فى الحلال والحرام ومنه ما جاء من اختلاف الأئمة فى كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن ومنه الآيات التى اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ولا يقطع على واحد من الأقوال، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا بحيث يقطع به(٣).

ب- معرفة ما جاء من أقوال حول الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾(٤)، اختلف العلماء فى ذلك فمنهم من قال إن "والراسخون فى العلم يقولون آمنا به"، أن الواو للاستئناف والراسخون مبتدأ ويقولون خبره ومنهم من قال إن الواو للعطف والراسخون معطوف

(١) الزركشى: البرهان ج٢ ص٧٢.
(٢) سورة الشورى، آية ١١.
(٣) الزركشى: البرهان ج٢ ص٧٢.
(٤) آل عمران، آية ٧.

وجملة يقولون حال، نبه الزركشي أن كل واحد أول التأويل الخاص به وهو يرجع أنها للعطف على أن الراسخين لهم حظ في العلم بالمتشابه ويستند إلى ما جاء عن مجاهد أنه قال: "فإنهم لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال"(١).

وإن كنا نرى أن ترجيح الزركشي عليه طائفة قليلة من العلماء، والقول الثاني عليه أصح الصحابة والتابعين وأتباعهم وعليه أهل السنة وهو أصح الروايات عن ابن عباس ومال إليه السيوطي في الإتقان(٢)، وقبله أكده القرطبي(٣)، ويستند السيوطي على ما جاء في تفسير عبد الرازق وما أخرجه الحاكم بمستدركه عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ... ﴾ (آل عمران من الآية: ٧). فهذا يدل على أن الواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة فأقل درجتها أن تكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه.

ج- الحكمة من مجئ المتشابه في القرآن الكريم:

يحرر الزركشي الحكمة لمجئ المتشابه في القرآن ويحرره باعتبارين:

١- إن كان مما لا يمكن الإطلاع على علمه فله حكم منها:

---

(١) الزركشي: البرهان ج٢ ص٧٤.
(٢) السيوطي: الإتقان ج٢ ص٣.
(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج١ ص١٢٥٢.

أ - ابتلاء الله عباده وامتحانهم بالوقف فيه والتعبد بتلاوته وقضاء فرض التلاوة وابتلاؤهم بوجوب الإيمان به لتظهر قوة الإيمان والزيف.

ب- إقامة الحجة بها عليهم، وذلك إنما نزل بلسانهم ونعتهم ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها من بلاغتهم وإفهامهم.

٢- إن كان مما يمكن الإطلاع عليه فله حكم منها:

أ - تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه لأنه لو بسطت هذه المتشابهات كلها لزاد حجم القرآن وكثرت آياته وكلماته ولكان أزيد بكثير مما هو عليه.

ب- ليبحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائق معانيه.

ج- لإظهار فضل العالم على الجاهل، ويستدعيه علمه إلى المزيد فى الطلب فى تحصيله ليحصل له درجة الفضل.

وأضاف السيوطى إلى ذلك معرفة إعجاز القرآن(١)، لأن الخفاء له مدخل عظيم فى بلوغ بلاغته أعلى درجات البيان.

٢- علم المتشابه:

بين الزركشى معناه أنه : إيراد القصة الواحدة فى صور شتى وفواصل مختلفة ويكثر فى إيراد القصص والأنباء، وحدد الحكمة من ذلك الإيراد بقوله: وحكمته التصرف فى الكلام وإتيانه على ضروب، ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك، وهو يبين أن أحكام المتشابه تثبت من وجهين باعتبارين:

أ — **الاعتبار الأول: الافراد:**

وجعله على أقسام:

---

(١) السيوطى: معترك الأقران فى إعجاز القرآن: حيث ذكر أن وجوه إعجاز القرآن: انقسامه إلى محكم ومتشابه فهو محكم لا يتطرق إليه النقص والاختلاف ويشبه بعضه بعضا فى الحق والصدق والإعجاز، انظر معترك الأقران، ج١ ص١٣٦.

١- ما جاء منه فى موضع علم نظم، وفى آخر على عكسه، نبه على أنه يشبه رد العجز على الصدر، بين الزركشى أن هذا النوع وقع منه فى القرآن كثير بينها فى المواضع التى وقعت فيها ومثال ذلك: ما جاء فى البقرة:﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ (١)، وفى الأعراف:﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ (٢) وعلى هذا حصر الزركشى على كل ما وقع فى القرآن من هذا النوع (٣).

٢- ما يشتبه بالزيادة والنقصان، وقد يعلل هذا الاشتباه بقوله: إن مجئ كل آية يختلف عن الآية الأخرى ويوضح ذلك بالأمثلة التى اشتبهت على البعض ومثاله: ما جاء فى البقرة:﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ... ﴾ (٤)، وفى يس ﴿ وَسَوَآءٌ ... ﴾ (٥) بزيادة "واو" لأن ما فى البقرة جملة هى خبر عن اسم إن وما فى يس جملة عطفت بالواو على جملة، وعلى هذا المنوال عرض جميع ما اشتبه فيه وعلله (٦).

٣- **التقديم والتأخير:** ذكر أنه قريب من القسم الأول، وقد افاض القول فيه حيث حدد جميع ما ورد فى القرآن مما جاء فيه تقديم وتأخير ومثال ذلك ما جاء فى البقرة ﴿يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡ ... ﴾ (٧) مؤخراً وما سواه ﴿...وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴾ (٨) وبين تعليلات هامة عن أسباب تقديم اللعب على اللهو فى مواضع، وتقديم اللهو على اللعب فى مواضع

---

(١) سورة البقرة، آية ٥٨.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٦١.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ١٣٣ وما بعدها.
(٤) سورة البقرة، آية ٦.
(٥) سورة يس، آية ١٠.
(٦) الزركشى: البرهان ج١ ص ١١٥ وما بعدها.
(٧) سورة البقرة، آية ١٢٩.
(٨) سورة آل عمران، آية ١٦٤.

أخرى وعلل أن اللعب يكون فى الصبا واللهو يكون فى الشباب، والتقديم والتأخير فيه حسب مقتضى الحال، كما أفاض القول فى الضرر والنفع وعكسه(١).

٤- ما جاء بالتعريف والتنكير كقوله:﴿ ...وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾(٢)، وفى آل عمران:﴿ ...بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾(٣)، وبحصر جميع ما جاء فى هذا القسم وبعلله(٤).

ما جاء بالجمع والإفراد ومثاله فى البقرة:﴿... لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾(٥) وفى آل عمران:﴿ ... مَّعْدُودَٰتٍ ﴾(٦)، وحصر جميع ذلك فى القرآن(٧).

٥- ما جاء مبدلاً فيه حرف بحرف غيره ومثاله فى البقرة:﴿... ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا... ﴾(٨)، بالواو، وفى الأعراف:﴿... فَكُلَا... ﴾(٩)، بالفاء وتعليله لذلك إن أسكن فى البقرة من السكون الذى هو الإقامة، فلم يصلح إلا بالواو ولو جاءت الفاء لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة، والذى فى الأعراف من المسكن وهو اتخاذ الموضع سكناً، فكانت الفاء أولى لأن اتخاذ المسكن لا يستدعى زمناً متجدداً.

٦- ما جاء بإبدال كلمة بأخرى: ومثاله فى البقرة:﴿... مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا... ﴾(١٠) وفى لقمان:﴿ وَجَدْنَا... ﴾(١١)، وهو يبين جميع ما جاء فى ذلك.

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص١٢١ وما بعدها.
(٢) سورة البقرة، آية ٦١.
(٣) سورة آل عمران، آية ١١٢.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ١٢٣.
(٥) سورة البقرة، آية ٨٠.
(٦) سورة آل عمران، آية ٢٤.
(٧) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ص١٢٨.
(٨) سورة البقرة، آية ٣٥.
(٩) سورة الأعراف، آية ١٩.
(١٠) سورة البقرة، آية ١٧٠.
(١١) سورة لقمان، آية ٢١.

٧- الإدغام وتركه: وحدد ذلك فى خمسة مواضع: فى النساء والأنفال: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ... ﴾[١]،وفى الحشر[٢]، وفى الأنعام (من الآية: ٤٢).﴿... لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴾ وفى الأعراف:﴿ يَضَّرَّعُونَ ﴾

الاعتبار الثانى:

نقر تسمه إلى:

١- ما جاء على حرفين: وحصر جميع ما وقع فى القرآن منه، ومثاله: ﴿ .... لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾اثنان فى البقرة[٣].

٢- ما جاء على ثلاثة أحرف: حصرها فى القرآن ومثاله:﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ... ﴾ فى الروم (من الآية: ٩). وفاطر (من الآية: ٤٤).والمؤمن (من الآية: ٢١).

٣- ما جاء على أربعة حروف: ومثاله:﴿مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ...﴾ بتكرير من فى يونس(من الآية: ٦٦)والحج والنمل والزمر، وحصر جميع ما وقع فى القرآن منه.

٤- ما جاء على خمسة حروف: ومثاله:﴿... حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾فى الأنعام ثلاثة[٤] والرابع فى الحجر[٥]، والخامس فى النمل[٦].

٥- ما جاء على ستة حروف: ومثاله:﴿... إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَأَيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾فى الأنعام،والنحل(من الآية: ٧٩)،والنمل(من الآية: ٨٦)،والعنكبوت(من الآية: ٢٤)،والروم، والزمر.

---

(١)سورة الحشر، آية ٤.
(٢)سورة النساء، ١١٥، الأنفال، آية ١٣.
(٣) سورة البقرة، آية ٢١٩، ٢٦٦.
(٤) الأنعام: آية (٨٣): "نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"
آية (١٢٨) "خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"
آية (١٣٩)"سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"
(٥) الحجر: آية ٢٥: "وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ "
(٦) النمل: آية (٦) "وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ"

٦- ما جاء على سبعة حروف: ومثاله:﴿ .... لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾فى البقرة(من الآية: ٢٦٦) وإبراهيم، والقصص ثلاثة مواضع، والزمر، والدخان.

ثم ذكر ما جاء على ثمانية حروف وتسعة وعشرة، وأحد عشر حرفاً وخمسة عشر وجهاً وثمانية عشر وجهاً، وعشرين، وثلاثة وعشرين وهو فى كل هذا يحصر جميع ما وقع فى القرآن منه.

٣- فى حكم الآيات المتشابهات الواردة فى الصفات:

بيّن الزركشى فى هذا الجانب الاختلافات الواردة فى تلك الآيات والتى انقسم الناس بها إلى ثلاث فرق:

أ- منهم من قال: إنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولا تؤول شيئاً منها وهؤلاء هم المشبهة.

ب- ومنهم من قال: إن لها تأويلات، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول: لا يعلم إلا الله، وهو قول السلف.

ج- ومنهم من قال: إنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به.

والزركشى يرى أن القول الأول باطل، والثانى والثالث منقولان عن الصحابة، ثم يبين من قال بالثانى من الصحابة وهو يرجع ذلك إلى قول أم سلمة أنها سئلت عن الاستواء فقالت: الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[1]، وبيّن ما أجاب به مالك موافقاً ما قالت به أم سلمة واستند إلى ما قال به الأوزاعى وابن راهوية، وما قال به أبو عمر بن الصلاح وما قال به الغزالى.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص٧٨.

والزركشي يوافق الفريق الثالث الذين قاموا بالتأويل ويعلل ذلك بقوله: وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته، لقيام الأدلة على استحالة المتشابه والجسمية في حق البارئ تعالى، وهو ينبه أن الخوض في مثل هذه الأمور خطره عظيم وليس بين المعقول والمنقول تغاير في الأصول، بل التغاير إنما يكون في الألفاظ واستعمال المجاز لغة العرب وإنما قلنا: لا تغاير بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ماورد به الشرع، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل.

إذ هو دليل الشرع وكونه حقاً، ولو تصور كذب العقل في شئ لتصور كذبه في صدق الشرع فمن طالبت ممارسته للعلوم وكثر خوضه في بحورها أمكنه التلفيق بينها لكنه لا يخلو من أحد أمرين، إما تأويل يبعد عن الإفهام أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل لقصور الإفهام عن إدراك الحقيقة، والطمع في تحقيق كل ما يرد مستحيل المراد، والمرد إلى قوله: ﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى من الآية: ١١) (١).

يبين الزركشي ما جاء من أقوال في الصفات ويناقشها فنجده يذكر ما حكاه مقاتل والكلبي عن ابن عباس عن صفة الاستواء أنها بمعنى استقر، يرى الزركشي أن ذلك إن صح يحتاج إلى تأويل، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم، ثم يبين ما قالته المعتزلة أنها بمعنى استولى وقهر، ورد الزركشي ذلك بوجهين:

١- بأن الله تعالى مسئول عن الكونين، والجنة والنار وأهلهما، فبأي فائدة في تخصيص العرش.

٢- أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة، والله تعالى منزه عن ذلك، قاله ابن الأعرابي

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج٢ ص٨٠.

والزركشى يحصر كل ذلك ويرد عليها فيذكر ما قاله أبو عبيد وما حكاه إسماعيل الضرير، وما جاء عن الأشعرى وهو يقرر فى كل ذلك إنما أورده لجريانه على منوالهم عن طريق التأويل ويقرر أنه سوف يحكى كلامهم وما فعله الزركشى فى الاستواء فى بقية الآيات التى ذكرت فيها الصفات وهو بهذا جمع كلام العلماء فى موضع واحد ورد على كل رأى بما يوافقه واستدركنا على الزركشى: أنه جعل من نوع واحد ثلاث أنواع فكان بامكانه إفراد نوع واحد وجعل النوعين الثانى والثالث فصولاً تحت نوع واحد.

٤- علم المبهمات:

انطلاقاً من قوله تعالى:﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (١).

ذكر الزركشى أن السلف اعتنوا بمثل هذا، مستنداً إلى قول عكرمة: طلبت الذى خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة حدد الزركشى إنها المبهمات المصنفة فى علوم الحديث واحترز بأنه لا يبحث فيما أخبر الله باستئثاره بعلمه ولكى يبين الزركشى ماهية هذا العلم حدد له أسباباً:

١- أن يكون أبهم فى موضع استغناء ببيانه فى موضع آخر: ومثاله: قوله تعالى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ (٢)، بينه بقوله﴿ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ (٣)، وقوله تعالى ﴿...وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (٤)، والمراد آدم والسياق يبينه.

(١) سورة النساء، آية ١٠٠.
(٢) سورة الفاتحة، آية ٢.
(٣) سورة الانفطار، آية ١٧.
(٤) سورة البقرة، آية ٣٠.

٢- أن يتعين المبهم لاشتهاره، كقوله:﴿ ... ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (١)، ولم يقل حواء لأنه ليس غيرها.

٣- قصد الستر عليه ليكون أبلغ فى استعطافه ولهذا كان النبى ﷺ إذا بلغه عن قوم شئ خطب فقال: ما بال قوم قالوا كذا، وهو غالب ما فى القرآن كقوله تعالى ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم... ﴾ (٢) قيل: هو مالك بن الصيف.

٤- ألا يكون فى تعيينه كثير فائدة، كقوله تعالى﴿... أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ... ﴾ (٣) والمراد بها بيت المقدس.

التنبيه على التعميم، وهو غير خاص بخلاف مالوعين كقوله تعالى:﴿...وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ... ﴾ (٤)، قال عكرمة أقمت أربع عشرة سنة أسأل عنه حتى عرفته، هو ضمره بن العيص وكان من المستضعفين بمكة، وكان مريضاً فلما نزلت آية الهجرة خرج منها فمات بالتنعيم (٥).

٥- تحقيره بالوصف الكامل، كقوله:﴿... وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ ﴾ (٦) والمراد الوليد بن عقبة بن أبى معيط.

وهو بهذه الأسباب قد وضع أسساً لمعرفة المبهم ولتكتمل الفائدة وضع أربعة تنبيهات ليأخذها المفسر فى حسبانه وهى:

أ - قد يكون للشخص اسمان فيقتصر على أحدهما دون الآخر لحكمة بين الزركشى فى هذا التنبيه أن مخاطبة الله للكتابيين فى قوله تعالى: "يا بنى إسرائيل" لم يذكروا فى القرآن إلا بهذا الاسم، دون "يا بنى يعقوب" وسره أن القوم لما خوطبوا بعبادة الله

(١) سورة البقرة، آية ٣٥.
(٢) سورة البقرة، آية ١٠٠.
(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٩.
(٤) موضع بمكة.
(٥) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج١ ص ١٦٠.
(٦) سورة النور، ٢٢.

وذكروا بدين أسلافهم موعظة لهم وتنبيهاً من غفلتهم، سموا بالاسم الذى فيه تذكرة بالله، وكذلك حيث ذكر الله نوحاً سماه به، واسمه عبد الغفار، لكثرة نوحه فى طاعة الله.

ب- أنه قد بالغ فى الصفات للتنبيه على أنه يريد إنساناً بعينه، كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ (١)، قيل: أنه أمية بن خلف كان يهمز النبى ﷺ.

ج- قيل: لم يذكر الله تعالى: "امرأة" فى القرآن وسماها باسمها إلا مريم بنت عمران لما بينه من أن العرب يكنون عن الأشراف والإماء يصرحون بأسمائهم ولما قالت النصارى فى مريم وابنها ما قالت صرح الله باسمها على عادة العرب، ومع هذا فإن عيسى لا أب له واعتقاد هذا واجب فإذا تكرر ذكره منسوباً إلى الأم استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفى الأب عنه وتنزيه الأم الطاهرة عن مثاله اليهود لعنهم الله.

د - وأما الرجال فقد ذكر منهم كثيراً ومثاله تسمية سبحانه لزيد فى سورة الأحزاب.

والزركشى فى كل هذا متفهم لهذا الجانب بما أوضحه ومصادره التى اعتمد عليها قليلة إلا من بعض إشارات عما ذكره بعض الأشياخ.

٥- معرفة موهم المختلف:

يبين الزركشى أن معناه ما يوهم التعارض بين آياته ويحترز بقوله: وكلام الله جل جلاله منزه عن الاختلاف، ونبه الزركشى فى هذا النوع تبيين ما يوهم الاختلاف للمبتدئ ويستند فى ذلك إلى قوله تعالى:

---

(١) سورة الهمزة، آية ١.

﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ (١)، وهو يوضح من تكلم فى هذا من المصدر الأول فيذكر منهم ابن عباس، ثم يبين من صنف فيه ويقرر أن قطرب صنف فى هذا النوع تصنيفاً حسناً ثم يبين أنه لما كان القرآن منزهاً عن ذلك احتيج إلى إزالة هذا الاختلاف ولكى ينفذ إلى ذلك بين ما جاء فى قوله تعالى ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً... ﴾ (٢)، وقوله:﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ... ﴾ (٣)، وفيما جاء فى قوله تعالى:﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴾ (٤) وقوله:﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ (٥).

نرى الزركشى يوضح قاعدة هامة فى هذا: وهى: أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافاً، ثم بين ما ذكره الغزالى: من أن الاختلاف لفظ مشترك بين معان، وليس المراد اختلاف الناس فيه، بل نفى الاختلاف عن ذات القرآن، ومعنى هذا أنه إذا كان هذا الكلام من كلام رسول الله ﷺ لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، فأما اختلاف الناس فهو تباين فى آراء الناس لا فى نفس القرآن (٦).

ولكى يزيل الاختلاف وضع عند التعارض مرجحات وحدد ذلك فى فصول:

الفصل الأول: ذكر أنه إذا تعارضت الآى وتعذر فيها الترتيب والجمع طلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالمتأخر ويكون ذلك نسخاً له، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال احدى الآيتين علم بإجماعهم، أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها، قال: ولا

(١) سورة النساء، آية ٨٢.
(٢) سورة البقرة، آية ٥١.
(٣) سورة الأعراف، آية ١٤٢.
(٤) سورة البلد، آية ١.
(٥) سورة التين، آية ٣.
(٦) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص٤٧.

يوجد فى القرآن آيتان متعارضتان تعربان عن هذين الوصفين واستند فى ذلك إلى ما قال به الاسفرائيينى وهو فى هذه الحالة يبين مرجحات منها:

١- تقديم المكى على المدنى، إلا إذا كان المدنى سابقاً.

٢- أن يكون أحد الحكمين على غالب أهل مكة والآخر على غالب أحوال أهل المدينة فيقدم الحكم بالخبر الذى فيه أحوال أهل المدينة ويطبق ذلك على ما جاء بالقرآن فيقول: كقوله تعالى:﴿ ... وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ (١)، مع قوله:﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى... ﴾ (٢)، فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البدل جعل التخصيص فى قوله تعالى: ﴿... وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ (آل عمران من الآية : ٩٧)كأنه قال: إلا من وجب عليه القصاص.

٣- أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه، والآخر مقتضياً لفظاً يزاد عليه فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب (٣).

إلى غير من المرجحات التى بيناها فى هذا الفصل والفصل الثانى والثالث، وما يهمنا هى الأسباب الموهمة للاختلاف التى وضحها فى الفصل الرابع، حيث ذكر أن هناك أسباباً موهمة للاختلاف وتلك الأسباب بتحديدها قد أزال أمام المبتدئ، ما يوهم بذلك وأهمها:

---

(١) سورة آل عمران، اية ٩٧.

(٢) سورة البقرة، آية ١٧٨.

(٣) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ مع قوله ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ﴾، وقد اجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سبباً له فيقدم المنع مع الإحلال عند العرض فيقول: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾، على ما عارضه من الأية، البرهان ج٢ ٢٤٩.

١- وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى كقوله عن خلق آدم من تراب من حمأ مسنون، من طين لازب، بين أن هذه الألفاظ ومعانيها مختلفة إلا أن مرجعها جميعاً إلى أصل واحد وهو التراب.

٢- اختلاف الموضوع: كقوله تعالى﴿... وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ (١) مع قوله:﴿... عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (٢)، قيل: المنفى كلام التلطف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة فلا تنافى.

٣- لاختلافهما من جهتى الفصل، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ (٣)، حيث يبين أن أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ونفاه عنهم باعتبار التأثير ويذكر ما قاله الجمهور من أن الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين فنفى الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى.

٤- لاختلافهما فى الحقيقة والمجاز كقوله تعالى:﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ ﴾ (٤)، يستند فى هذا الجانب إلى أقوال الناطقة وهم يرون أن الاختلاف بالإضافة، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال يوم القيامة مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة.

٥- بوجهين واعتبارين، يحدد أنه الجامع للمفترقات، ويمثل له بقوله تعالى:
﴿ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ (٥)، وقوله:﴿... خَـٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ... ﴾ (٦)، يفسر ذلك بقول قطرب: فبصرك أى عملك ومعرفتك بها

(١) سورة البقرة، آية ١٧٤.
(٢) سورة الحجر، آية ٩٢، ٩٣.
(٣) سورة الأنفال، آية ١٧.
(٤) سورة الحج، آية ٢.
(٥) سورة ق، آية ٢٢.
(٦) سورة الشورى،الآية ٤٥.

قوية من قوله" بصر بكذا وكذا" أى علم وهو بهذا يبين لنا الأسباب المؤدية للاختلاف ورده على كل منها ويبين التعارض بين الآية والحديث لكى يحيط بجوانب هذا الاختلاف.

خامساً: فى معرفة تفسير القرآن وأحكامه:

١- معرفة تفسيره وتأويله:

بين الزركشى فى هذا النوع ما يحتاج إليه المفسر من فقه معناه ومعرفة أسراره والعمل بما فيه، كما بين ما يجب على المفسر، وأحسن طرق التفسير وأقسام التفسير،ويبين ما لابد له للمفسر لأنه يعلم أن تفاوت الإدراك بين الناس أمر لا مراء فيه فالعامى يدرك من المعانى ظاهرها، ومن الآيات مجملها والذكى المتعلم يستخرج منها المعنى الرائع وبينهما مراتب فهم شتى فالفهم قائم عنده على درجة الذكاء والتعلم، ولهذا وضع عدة أمور لمعرفة تفسيره وتأويله تلك الأمور هى:

أ — فى بيان الفرق بين المعنى والتفسير والتأويل:

استند الزركشى على أقوال الأئمة ليفرق بين المعنى والتفسير والتأويل، وفى البداية يذكر ما قال به ابن فارس من أن معانى العبارات التى يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة أشياء: المعنى والتفسير والتأويل، وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة(١)، ومن هذا التقارب يفرق الزركشى بينهم.

فيبين أن المعنى هو المقصد والمراد وهو مشتق من الإظهار.

- **أما التفسير فى اللغة:** راجع إلى معنى الإظهار والكشف، فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٤٦.

- **وفى الاصطلاح:** هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكيها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، ونساخها ومنسوخها، وخاصها وعامها ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها(١).
- **أما التأويل فى اللغة:** من الأول: يقال آل الأمر إلى كذا أى صار إليه واصله من المآل وهو العاقبة والمصير، فكأن التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى(٢).

ثم يوضح ما جاء من اختلاف العلماء حول تعريف التفسير والتأويل فذكر من قال بأن التفسير كشف معانى القرآن وبيان المراد، ومن قال: بأن التفسير يستعمل فى غريب الألفاظ كالبحيرة والسائبة، ومن قال بأن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية ويستند إلى ما قاله البجلى والفشيرى والنيسابورى والبغوى والكواشى وغيرهم وما قالوه من أن التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط(٣)، والزركشى يعيب على بعض المفسرين عدم درايتهم عن الفرق بين التفسير والتأويل وينبه على ضرورة تبحر المفسر فى مختلف العلوم حتى يستطيع أن يفهم النص القرآنى وذلك أنه من لم يكن له علم وفهم وتقوى لم يدرك من لذة القرآن شيئاً ويحدد أربعة شروط يجب أن تتوافر فى المفسر:

أولها: أن يكون له علم أى درس العلوم وتبحر فيها.

ثانيها: الفهم: لأن ظاهر التفسير يجرى مجرى تعلم اللغة التى لابد منها للفهم لأن القرآن نزل بلغة العرب، على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له كما لانهاية للمتكلم به فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر

---

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٤٨.
(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٤٨.
(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٥٠.

ثالثها: التقوى: وتأتى من صحة الاعتقاد، والتجرد عن الهوى.

رابعها: التدبر: لأن من أحاط بظاهر التفسير- وهو معنى الألفاظ فى اللغة لم يكف ذلك فى فهم حقائق المعانى.

ومن هذا الوجه تفاوت الخلق فى الفهم بعد الاشتراك فى معرفة ظاهر التفسير(١).

ولكى يحيط الزركشى بما يحتاج إليه المفسر من المعرفة افرد مبحثاً هاماً يجب أن يلتزم به من يتصدى للتفسير هذا المبحث هو ما افرده بعنوان لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ:

نبه فيه على ضرورة النقل عن رسول الله مع الحذر من الحديث الضعيف والموضوع وبلغت نظر المفسر على أن ذلك كثير، ويعد الزركشى أن الصحيح المنقول عنه ﷺ هو الطراز الأول.

الثانى: الأخذ بقول الصحابى:

والزركشى يعد ذلك بمنزلة الحديث المرفوع إلى النبى ﷺ وفى هذا الجانب يبين الزركشى صدور المفسرين من الصحابة وهم على وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، ويحدد الزركشى أن كل ماورد عن غيرهم فحسن مقدم يجب أن يأخذ به.

ثم ينتقل من أقوال الصحابة إلى أقوال التابعين، وهو يوضح أقوال التابعين وما جاء فيها من أقوال العلماء فمنهم من أخذ بها ومنهم من منع، والزركشى يرى أن المفسرين أخذوا بأقوالهم وعلتهم، فى ذلك أن غالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة ثم يحدد المبرزين من

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٥٦.

التابعين منهم: الحسن البصرى، ومجاهد، وسعيد بن جبير وغيرهم، وبين طبقات المفسرين إلى زمنه(١).

ثم ينبه المفسر إلى اليقظة عندما ينقل أقوال المفسرين حتى لا يعد الاختلاف بين مفهوم كل منهم أقوالاً وهو يحدد أنه ليس كذلك بل يكون كل واحد مهم ذكر معنى ظهر من الآية، واقتصر عليه لأنه أظهر عد ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل(٢).

ثالثها: الأخذ بمطلق اللغة:

لأن القرآن نزل "بلسان عربى مبين" ويستند فى ذلك إلى ما قال به أحمد بن حنبل وما نقل عن الفضل بن زياد وما رواه البيهقى عن مالك بن أنس من قوله "لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً"(٣).

رابعها: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع:

يبين الزركشى أن هذا هو الذى دعا به النبى ﷺ لابن عباس بقوله: "اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل"، ومع ذلك ينبه بعدم جواز التفسير بالرأى والاجتهاد من غير أصل ومن هذا المنطلق يبين ما جاء من أقوال العلماء فى تفسير القرآن بالرأى واضعاً فى الاعتبار ما روى عنه ﷺ: "من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"، وقوله ﷺ "من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ"، ولكى يبين الحديث يستند إلى ما قال به البيهقى وما ذكره الماوردى من أنه لوضح ما ذهب إليه لم يعلم شئ بالاستنباط ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً وإن صح الحديث فتأويله أن من تكلم فى القرآن بمجرد آية ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق وأصابته اتفاق إذ الغرض أنه

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٥٨، ١٥٩.
(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٥٩.
(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٦٠.

مجرد رأى لا شاهد له وفى الحديث أن النبى ﷺ قال: "القرآن ذلول ذو وجوه محتملة فأحملوه على أحسن وجوهه"، وهو يبين أقسام التفسير:

فيذكر ما روى عن ابن عباس من تقسيمه التفسير إلى أربعة أقسام: قسم تعرفه العرب فى كلامها وقسم لا يعذر أحد بجهالته، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب، يرى الزركشى أن هذه الأقسام صحيحة وهو بهذا يخالف الطبرى الذى عدّ تلك الأقسام ثلاثة واعتبر أن مالا يعذر أحد بجَهالته خبراً وليس قسماً، ثم يفصل الزركشى القول فى تلك الأقسام ليبصر المفسر حيث يذكر أن الذى تعرفه العرب، هو الذى يرجع إلى لسانهم وذلك شان اللغة والإعراب، فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها ولا يلزم ذلك القارئ، وأما الإعراب: فما كان اختلافه محيلاً للمعنى جب على المفسر والقارئ معرفته، وهو يبين أن ما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد فى لسان العرب وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شئ من الكتاب العزيز(١).

وأما ما لا يعذر واحد بجهله: هو ما يتبادر الإفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى، يبيّن الزركشى أن هذا القسم لا يختلف حكمه ولا يلتبس تأويله(٢).

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى: يبين الزكشى أن هذا ما يجرى مجرى الغيوب نحو الآى المتضمنة قيام الساعة ونزول الغيث وما فى الأرحام وكل ما استأثر الله بعلمه(٣).

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٦٤، ص١٦٥.
(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٦٥.
(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج٢ ص١٦٦.

وأما ما يرجع إلى اجتهاد العلماء: عرفه الزركشي بأنه هو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل وهو صرف اللفظ إلى ما يقول إليه وفرق فيه بين المفسر والمؤول، فالمفسر عنده ناقل والمؤول مستنبط(١)، ويبين أن كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً هو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه.

ويبين لنا رأي الزركشي في كل ذلك واضحاً فيما لخصه وأطلق عليه تخيل لما سبق حيث يبين: أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره وقسم لم يرد.

يوضح الزركشي أن القسم الأول ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

١- إما أن يرد التفسير عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

٢- أما ما ورد عن الصحابة فينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم وإن فسره بما شاهده من القرائن والأسباب فلا شك فيه وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك وإن تعذر فيقدم ابن عباس.

٣- أما ما ورد عن رؤوس التابعين فإذا لم يرفعوه إلى النبي ﷺ ولا إلى أحد من الصحابة فحيث جاز التقليد فيما سبق فكذا هنا ولا وجب الاجتهاد.

أما القسم الثاني: وهو ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق(٢).

---

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج٢ ص١٦٦.
(٢) الزركشي: نفسه ج٢ ص١٧٢.

ثم يبين جانباً هاماً وهو فيما يجب على المفسر البداءة به:

حدد الزركشى فى هذا الفصل ما يجب على المفسر البداءة به وهى العلوم اللفظية وهو يبينها من جانبين:

الأول: من جهة الإفراد وحددها بثلاثة وجوه:

١- من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزائها وهو يتعلق بعلم اللغة.

٢- من جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة علىَ المعانى المختلفة وهو فن علم التصريف.

٣- من جهة رد الفروع المأخوذة من الأصول وهو من علم الاشتقاق.

الثانى: من جهة التركيب وحدده بأربعة وجوه:

١- باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب وهو متعلق بعلم النحو.

٢- باعتبار كيفية التراكيب من جهة إفادته معنى المعنى ويعنى به لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب البلغاء وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى.

٣- باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها وباعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه وهو ما يتعلق بعلم البيان.

٤- باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله وهو يتعلق بعلم البديع وقد بين الزركشى فى كل ذلك الناحية الإعجازية[١]، لينفذ إلى أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن وهو بهذا يبين أن ما أجمل فى كل مكان فقد فصل فى موضع آخر ما اختصر من مكان فإنه بسط فى آخر

(١) الزركشى: نفسه ج٢ ص١٧٤، ص١٧٥.

فإن أعياك هذا فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن، فإن لم يوجد فى السنة يرجع فيه إلى أقوال الصحابة فإن لم يوجد يرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق(١)، وهو بهذا متفق مع ابن كثير فيما جاء بمقدمة تفسيره(٢)

ولكى يبين للمفسر بعض الأمور التى يجب على المفسر أن يتنبه إليها يحدد فصولاً لذلك منها:

١- يبين أن التأويل منقسم إلى منقاد ومستكره: فالمنقاد ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة منها: الاشتراك فى اللفظ نحو ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(الأنعام من الآية: ١٠٣)هل هو من البصر أى بصر العين أو القلب، أو الأمر راجع إلى النظم أو لغموض المعنى ووجازه النظم(٣). أما المستكره: فما يستبشع إذا عرض على الحجة وحدد فى هذا الجانب أربعة أوجه(٤).

٢- حاجة المفسر إلى التدبر والتفكر لمعانى القرآن(٥).

٣- بيان أن فى القرآن علم الأولين والآخرين وما من شئ إلا ويمكن استخراجه منه لمن فهمه الله تعالى(٦).

٤- تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بين فيحتاج إلى بيان: فهو يبين أن ما هو بين بنفسه كثير منه﴿... ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ... ﴾(٧). ومنه ما ليس بين بنفسه فيحتاج إلى بيان وذلك: إما فى آية أخرى أو فى السنة لأنها موضوعة

(١) الزركشى: نفسه ج٢ ص ١٧٥، ص١٧٦.
(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج١ ٢٣.
(٣) الزركشى: نفسه ج٢ ص١٧٩.
(٤) الزركشى: نفسه ج٢ ص١٧٩.
(٥) الزركشى: نفسه ج٢ ص١٨٠.
(٦) الزركشى: نفسه ج٢ ص١٨٠.
(٧) سورة التوبة آية ١١٢.

للبيان وهذا كثير كأحكام الطهارة والصلاة وغير ذلك وهو يطبق ذلك عملياً حيث يبين ما بين بآية أخرى وما بين بالسنة(١).

٥- يبين ما يعين على المعنى عند الإشكال ويحدد لذلك أموراً منها:

أ - رد الكلمة لضدها كقوله تعالى:﴿...وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (الإنسان من الآية: ٢٤)أى ولا كفوراً.

ب- ردها إلى نظيرها، كقوله تعالى:﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ..ۖ ﴾(النساء من الآية: ١٠٣)فهذا عام.

ج- ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح فى معنى آخر كقوله تعالى:
﴿... مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ ﴾ (٢).من كان يريد أن يعلم لمن العزة فإنها لله.

د- دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد.

هـ- ملاحظة النقل عن المعنى الأصلى وذلك أنه قد يستعار الشئ لمشابهة، ثم يستعار المشابه لمشابه المشابه ويتباعد عن المسمى الحقيقى بدرجات فيذهب عن الذهن الجهة المسوغة لنقله من الأول إلى الآخر وطريق معرفة ذلك بالتدريج كقوله تعالى:﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣).

و - معرفة النزول، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى.

ز- السلامة من التدافع، كقوله تعالى﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ ﴾ (٤).

---

(١) الزركشي: المصدر السابق، ج٢ ص١٨٤ وما بعدها.
(٢) سورة فاطر، اية ١٠.
(٣) سورة آل عمران، اية ٢٨.
(٤) سورة التوبة، آية ١٢٢.

٦- وهو يبين أنه قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين فى أحدهما أظهر فيسمى الراجح ظاهراً والمرجوح مؤولاً.

٧- وقد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى:﴿... وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ... ﴾ (١)، قيل: المراد يضارر وقيل يضار أى الكاتب والشهيد لا يضارر فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر.

٨- ما فيه من الإجمال فى الظاهر، وذكر أنه كثير فى القرآن وحدد له أسباباً منها:

أ - أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت فى التركيب كقوله تعالى ﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ﴾(القلم من الآية : ٢)قيل معناه "كالنهار مبيضة لا شئ فيها وقيل كالليل مظلمة لا شئ فيها.

ب- من تعيين الضمير، كقولـه تعالى:﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُۥ... ﴾(فاطر من الآية : ١٠)(٢) فيحتمل أن يكون الضمير فى يرفعه عائداً على العمل، والمعنى أن الكلم الطيب يرفع العمل الصالح واحتمال أن يكون عائداً على الكلم ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب ويقرر أن كلاهما صحيح(٣).

ج- من حذف الكلام كقوله: ﴿... وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ...﴾ (٤)، قيل معناه ترغبون فى نكاحهن لما لهن، وقيل معناه: عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن والكلام يحتمل الوجهين، فلما ركب تركيباً حذف معه حرف الجر احتمل التأويلين جميعاً.

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٢.
(٢) الزركشي: السابق، ج٢ ص٢١١.
(٣) الزركشي: السابق، ج٢ ص٢١١.
(٤) سورة النساء، آية ١٢٧.

د - من مواقع الوقف والابتداء كقوله تعالى:﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ (١)، فقوله "والراسخون "يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ويحتمل أن يكون ابتداء كلام".

هـ- من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى:﴿... وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ...﴾

و - من جهة كثرة استعماله الآن كقوله تعالى:﴿...أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ (٢).

ز - من جهة التقديم والتأخير كقوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ (٣) تقديره: ولو كلمة سبقت من ربك واجل مسمى لكان لزاماً، ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام.

ز- من جهة المنقول المنقلب، كقوله تعالى:﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾(٤) أى طور سيناء.

ط - المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى:﴿ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ (٥)

معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

ثم يبين ما جاء من الآيات مبيناً لهذا الإجمال وهذا تطبيقاً لما بينه فى الفصل الذى نص فيه على أن القرآن فيه ما هو بين بنفسه وما هو ليس بين بنفسه.

وبهذا أحاط الزركشى بكل ما يحتاج إليه المفسر ليكون معيناً له على الفهم.

٢- فى بيان معاضدة السنة للقرآن(٦):

يبين الزركشى أن القرآن والحديث أبداً متعاضدان بحيث يكمل واحد منهما يخصص عموم الآخر ويبين إجماله.

---

(١) سورة آل عمران، آية ٧.
(٢) سورة ق، آية ٣٧.
(٣) سورة طه، آية ١٢٩.
(٤) سورة التين، آية ٢.
(٥) سورة يونس، آية ٦٦.
(٦) هو النوع الأربعون راجع البرهان ج٢ ص١٢٩.

حدد الزركشي ما جاء في السنة وما جاء في القرآن موافقاً، ويبين أن منه ما هو ظاهر، ومنه ما يغمضه، واستند الزركشي في بيان ذلك إلى ما ذكره ابن برجان حيث نص على أن ما قاله النبي ﷺ من شئ فهو من القرآن وما جاء مجملاً في القرآن، فهو مبين بحكم الرسول بقوله تعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ (١)

وقوله تعالى﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ (٢).

ثم يبين الزركشي أن الرسول ﷺ أعلم صحابته مواضع حديثه من القرآن، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ليستخرج علماء أمته معاني حديثه طلباً لليقين ولتستبين لهم السبيل، وذلك حرصاً منه عليه السلام على أن يزيل عنهم الارتياب وأن يرتقوا في الأسباب وعلى هذا بين الزركشي ما جاء من القرآن موافق لحديث رسول الله ﷺ سواء أكان في موضع التصريح به أو في موضع التعريض به وهو يأتي بالأحاديث الشريفة ومعها الآيات القرآنية التي توضح هذا التعاضد والتوافق ومنها قالوا: يا رسول الله، ألا نتكل وندع العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ (الليل من الآية: ٥)الآية، وأكد الزركشي معاضدة السنة للقرآن فقال أن قول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ... ﴾ (٣) يعاضده قول النبي ﷺ: أنتم الغر المحجلون يوم القيامة".

وننبه أنه كان بامكان الزركشي أن يدرجه فصلاً في النوع الحادي والأربعون حتى يجمع بين كل طرق التفسير.

---

(١) سورة الحشر، آية ٧.
(٢) سورة النساء، آية ٨٠.
(٣) سورة الحديد، آية ١٢.

٣- معرفة أحكام القرآن(١):

بين الزركشى فى هذا النوع من صنف فيه، وهو يجمع من مصنفات أصحاب المذاهب المتنوعة، فذكر من صنف من الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة لأن قصده من ذلك بيان الأحكام الفقهية المستنبطة من آيات القرآن، وهو ينبه على ضرورة معرفة المفسر بقواعد أصول الفقه، ويعلل ذلك أنه من أعظم الطرق فى استثمار الأحكام من الآيات.

وبداءة يقسم الزركشى الأحكام إلى قسمين

أ - **ما صرح به فى الأحكام**: ذكر أنه كثير ويحدد لنا سورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام على أنها مشتملة فى كثير من الأحكام.

ب- **ما يؤخذ بطريق الاستنباط، وهو على قسمين:**

١- ما يستنبط من غير ضميمة إلى أخرى، كاستنباط الشافعى تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى:﴿.... إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ...﴾ (٢) إلى قوله تعالى:﴿ ... فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ (٣).

٢- ما يستنبط مع ضميمة آية أخرى، كاستنباط على وابن عباس رضى الله عنهما أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى:﴿... وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا... ﴾(٤)، مع قوله:﴿... وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ... ﴾ (٥)، وعليه جرى الشافعى واحتج بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف "ثلاثون شهراً"، ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدة واحدة فانصرفت المدة بكمالها إلى كل واحد منها، فلما قام النص فى أحدهما بقى الثانى على أصله(٦).

---

(١) البرهان ج٢ ص٣.
(٢) سورة المعارج، آية ٣٠.
(٣) سورة المعارج، آية ٣١.
(٤) سورة الأحقاف، آية ١٥.
(٥) سورة لقمان آية ١٤.
(٦) الزركشى: البرهان ج٢ ص٥.

فإذا عرف المفسر قواعد أصول الفقه، استفاد فى استنباط الأحكام من الآيات والزركشى فى هذا الجانب يبين للمفسر أنه مثلاً:

أ - يستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمة لمن خالفه وتسميته أياه عاصياً وترتيبه العقاب العاجل أو الآجل على فعله.

ب- يستفاد عموم النكرة فى سياق النفى فى قوله تعالى:

﴿... وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾(١)

وقوله:﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ... ﴾(٢).

ج- ويستفاد التعليل من إضافة الحكم على الوصف المناسب كقوله تعالى: ﴿...وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ...﴾ (٣)،﴿... ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ...﴾ (٤) فكما يفهم منه وجوب الجلد والقطع، يفهم منه كون السرقة والزنا عليه وأن الوجوب كان لأجلهما مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك بل يتبادر إلى الفهم من فحوى الكلام(٥).

ثم نبه فى ثلاثة فصول أن:

١- كل فعل عظمه الله ورسوله أو مدحه أو مدح فاعله إلى غير ذلك فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.

٢- كل فعل طلب الشرع تركه أو ذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه إلى غير ذلك فهو يدل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أطرد من دلالته على مجرد الكراهة.

---

(١) سورة الكهف، آية ٤٩.
(٢) سورة السجدة، آية ١٧.
(٣) سورة المائدة، آية ٣٨.
(٤) سورة النور، آية ٢.
(٥) الزركشى: المصدر السابق، ج٢ ص٩.

٣- تستفاد الإباحة من لفظ الإخلال ورفع الجناح، والإذن، والعفو،وإن شئت فافعل وإن شئت فلا تفعل.

بين الزركشى بفهمه الفقهى قاعدتين هامتين

أ ـ فى الإطلاق والتقييد:

ينبه على أنه إن وجد دليل على تقييد المطلق صيرا إليه وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب والضابط أن الله تعالى إذا حكم فى شئ صفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظر فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر.

وهو يطبق تلك القاعدة بقوله: فالأول مثل اشتراط الله العدالة فى الشهود على الرجعة والفراق والوصية وإطلاقه الشهادة فى البيوع وغيرها والعدالة شرط الجميع ونحوه(١).

ب. فى العموم والخصوص:

ينبه أنه لا يستدل بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم، ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعى اللفظ بين فى مقصوده ويحتمل غير مقصوده وهو ينبه على الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب وهذا نوع بديع وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام(٢).

ثانياً: فى علوم العربية:

أ. فى اللغة:

١- فى جمع الوجوه والنظائر:

والوجوه عنده: اللفظ المشترك الذى يستعمل فى عدة معان كلفظ الأمة. والنظائر كالألفاظ المتواطئة، وهو يرى أن القول بأن النظائر فى اللفظ، والوجوه فى المعانى ضعيف بالرغم من احتياج

(١) الزركشى: المصدر السابق ج٢ ص١٥.
(٢) الزركشى: المصدر السابق، ج٢ ص٢١.

التضعيف إلى دليل وهذا يفعله الزركشى كثيراً، ثم يبين أن الوجوه والنظائر من معجزات القرآن ودليله على ذلك أن الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً ولا يوجد ذلك فى كلام البشر، ويستند فى ذلك على حديث رسول الله ﷺ: "لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة، وينص على أن ذلك رواه مقاتل فى صدر كتابه".

وانطلاقاً من هذا يبين الزركشى ما جاء على وجوه ونذكر مثالاً مما بينه فقد ذكر أن كلمة الهدى" انصرفت إلى سبعة عشر حرفاً: منها أنها بمعنى البيان كقوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ..﴾ (١)، وبمعنى الدين كقوله تعالى﴿... إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ...﴾ (٢)

وبمعنى القرآن كقوله تعالى:﴿ ... وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰ ﴾ (٣)

وبمعنى التوبة: ﴿...إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ.. ﴾ (٤)، أى تبنا، وما إلى ذلك من المعانى التى أوردها لكلمة الهدى واستدل عليها بالقرآن الكريم (٥)، مما يدل دلالة قاطعة بأن معنى الوجوه هو ما ذهب إليه فى بداية حديثنا.

ولكى يبين المقصود بجمع الوجوه والنظائر استند إلى ما قال به ابن فارس فى كتاب الإفراد فمثلاً يذكر:

١- كل ما فى كتاب الله من ذكر "الأسف" فمعناه "الحزن" كقوله تعالى فى قصة يعقوب عليه السلام:﴿... يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ.. ﴾ (٦)، إلا قوله تعالى:

﴿... فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا... ﴾ (٧)، فإن معناه أغضبونا، وأما قوله فى قصة موسى عليه السلام

---

(١) سورة البقرة، آية ٥.
(٢) سورة آل عمران، آية ٧٣.
(٣) سورة النجم، آية ٢٣.
(٤) سورة الأعراف، آية ١٥٦.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ١٠٣، ص١٠٤.
(٦) سورة يوسف، آية ٨٤.
(٧) سورة الزخرف، آية ٥٥.

﴿... غَضْبَىٰنَ أَسِفًا... ﴾ (١)، قال ابن عباس: مغتاظاً.

٢- كل ما فى القرآن من ذكر البعل فهو الزوج، كقوله تعالى:﴿... وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ... ﴾ (٢)، إلا حرفاً واحداً من الصافات:﴿ ... أَتَدْعُونَ بَعْلًا ...﴾ (٣) فإنه أراد ضماً.

٣- وكل حرف فى القرآن "حسبان" فهو من العدد، غير حرف فى سورة الكهف ﴿... حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ... ﴾ (٤)، فإنه بمعنى العذاب.

٤- وكل شئ من القرآن من "ريب" فهو شك، غير حرف واحد، وهو قوله تعالى: ﴿... نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ...﴾ (٥)، فإنه يعنى حوادث الدهر.

٥- وكل شئ فى القرآن من "زكاة" فهو المال، غير التى فى سورة مريم:﴿... وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ... ﴾ (٦) فإنه يعنى تعطفاً.

ويستند فى كل ذلك إلى ما ذكره غير ابن فارس وما قال به أبو عمر الدانى وغيره.

ب- معرفة غريبة:

عنده هو معرفة المدلول، لأن الكاشف عن غريب القرآن يحتاج إلى معرفة علم اللغة اسماً وفعلاً وحرفاً، وهو يحدد أن الحروف لقلتها تكلم النحاة على معانيها فتؤخذ من كتبهم، أما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب اللغة(٧).

---

(١) سورة طه، آية ٨٦.
(٢) سورة البقرة، آية ٢٢٨.
(٣) سورة الصافات، آية ١٢٥.
(٤) سورة الكهف، آية ٤٠.
(٥) سورة الطور، آية ٣٠.
(٦) سورة مريم، آية ١٣.
(٧) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩١.

وينبه أن معرفة هذا الفن أى غريب القرآن ضرورية للمفسر، ويؤيد ذلك ما قاله العلماء، وذكر منهم يحيى بن نضلة المدينى وما قاله مجاهد من أنه لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم فى كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب، وما قال به ابن عباس من أن الشعر ديوان العرب، فإذا خفى عليهم الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغتهم رجعوا إلى ديوانهم، فالتمسوا معرفة ذلك(١).

وينبه أن هذا الباب عظيم الخطر فيجب العناية بتدبر الألفاظ منعاً من الخطأ كما وقع الجماعة من الكبار ومثل لهم بما وقع من أبى العالية حين فسر قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ (٢)، بقوله: لا يدرون شفع أو وتر، وما صوب به الحسن له، وقد وقع الخطأ لأن أبا العالية لم يتدبر حرف "فى" و "عن". ومن هنا تهيب كثير من السلف تفسير القرآن، وتركوا القول فيه ضرراً أن يزلوا فيذهبوا عن المراد.

ولذلك يقرر أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شئ من كلام الله كما ينبه أنه لا يكفى فى حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر، كما حدث لأبى بكر وعمر فى كلمة "الأب"، يرى الزركشى أن امتناعهما عن تفسيرها لم يكن بجهل منهما لمعناها وإنما خشيتهما أن فسراه بمعنى من معانيه أن يكون المراد غيره(٣).

وخلاصة القول أن يحيط المفسر بمعرفة غريب القرآن،ومعرفة ذلك تحتاج إلى معرفة اللغة، فإن لم يكن عالماً بحقائقها وموضوعها لا يصح له تفسير شئ من كلام الله.

ج. معرفة التصريف:

---

(١) السيوطى: راجع مسائل نافع، الإتقان فى علوم القرآن ج١ ص١٤٩ وما بعدها.
(٢) سورة الماعون، آية ٥.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩١

وهو من العلوم التى يحتاج إليها المفسر وحده بأنه ما يلحق الكلمة ببنيتها وجعله الزركشى على قسمين:

الأولى: جعل الكلمة على صيغ مختلفة بضروب من المعانى وينحصر ذلك فى التصغير والتكبير، والمصدر، وأسمى الزمان والمكان واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور والممدود.

الثانى: تغيير الكلمة لمعانى طارئ عليها وينحصر فى الزيادة والحذف والإبدال، والقلب والنقل، والإدغام.

ويبين فائدة التصريف هى حصول المعانى المختلفة المتشعبة عن معنى واحد فالعلم به أهم من معرفة النحو فى تعرف اللغة، لأن التصريف نظر فى ذات الكلمة والنحو نظر فى عوارضها(١).

ويستند فى بيان معنى التصريف إلى ما ذكره ونبه إليه ابن فارس من قوله: من فواته علمه فاته المعظم، لأنا نقول: "وُجد" كلمة مبهمة فإذا صرفناها اتضحت، فقلنا فى المال "جداً"، وفى الضالة: "وجدانا"، وفى الغضب "موجدة"، وفى الحزن:"وجدا"(٢) وقوله تعالى: ﴿ ... وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾(٤)، فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل، وذلك يكون في الأسماء والأفعال(٥).

وهو يستند إلى ما قال به الأزهرى وما ذكره الزمخشرى والراغب كما بين أن قوله تعالى:﴿... وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾(٦)، وقوله:﴿ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾(٧)، أن الدال فى

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٧.

(٢) راجع المعجم الوسيط ج١ ص١٠١٣، حيث يبين: أن "وجد" فلان "يجد" "وجدا": حزن، موجدة غضب. وبه وجدا: أحبه وفلان وجدا، وجدة: صار ذا مال، ومطلوبه، وجدا، ووجدا وجدة، ووجودا ووجدانا: أدركه، ويقال: وجد الضالة.

(٣) سورة الجن، آية ١٥.

(٤) سورة الحجرات، آية ٩.

(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٧.

(٦) سورة يوسف، آية ٤٥.

(٧) سورة القمر، آية ١٥.

الموضعين بدل من الذال، لأن "ادكر" أصله "اذتكر" على وزن افتعل من الذكر و "مدكر" أصلها "مذتكر" مفتعل من الذكر فأبدلت التاء ذالاً والذال كذلك، وأدمغت احداهما فى الأخرى فصار اللفظ كما ترى(١).

وهو يبين أن من بدع التفاسير من فسر قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ... ﴾ (الإسراء من الآية: ٧١) أن "الإمام" جمع "أم" وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم دون آبائهم(٢)، وهو يعيب عليهم هذا لأن هذا كلام من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب(٣).

وهو متيقظ لما يقال حيث يخطأ من قال بأن "ادارأتم" هو "افتعلتم" حيث يقول وهو غلط من أوجه: إن "ادرأتم" على ثمانية أحرف، وافتعلتم على سبعة أحرف إلى غير ذلك من الأوجه التى أوردها(٤).

٢- معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها:

نبه الزركشى أن ذلك يؤخذ من علم النحو، وبين من ألف فى هذا الصنف منهم الحوفى، ومكى، والعكبرى، والمنتجب والهمزانى والزمخشرى وابن عطية، وتلاهم أبو حيان(٥)، وذكر أن الإعراب يبين المعنى وهو الذى يميز المعانى، ويوقف على أغراض المتكلمين، ويتشرط على الناظر فى كتاب الله الكاشف عن اسراره ضرورة النظر فى هيئة الكلمة وصنعتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعله أو مفعوله، أو فى مبادئ الكلام أو فى جوابه، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة(٦).

وعلى هذا الشرط يوجب عليه مراعاة الآتى:

١- أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور لأنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه، وهو يمثل لفهم المعنى

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٨.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٩.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٩.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٢٩٩.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠١.
(٦) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٢.

بقوله تعالى: تقاة فى قوله تعالى:﴿ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ...﴾[1] تلك الكلمة فى نصبها ثلاثة أوجه مبنية على تفسيرها، فإن كانت بمعنى الإتقاء فهى مصدر كقوله تعالى﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا... ﴾[2]، وإن كانت بمعنى المفعول أى أمراً يجب اتقاؤه، فهذه نصب على المفعول به، وإن كانت جمعاً كرام ورماه، فهى نصب على الحال وهو يفرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب حيث يقول: إن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك[3].

٢- تجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش[4].

٣- تجنب لفظ الزائد فى كتاب الله تعالى، أو التكرار، ولا يجوز إطلاقه إلا بتأويل كقولهم الباء زائدة ونحوه، مرادهم أن الكلام لا يختل معناه بحذفها لأنه لا فائدة فيه أصلاً، فإن ذلك لا يحتمل من متكلم[5].

٤- تجنب التقارير البعيدة والمجازات المعقدة، حيث لا يجوز فيه جميع ما تجوزه النحاه فى شعر امرئ القيس وغيره فتقول فى نحو: "اغفر لنا واهدنا"، فعلى دعاء أو سؤال ولا تقول: فعلى أمر تأدباً من جهة أن فعل الأمر يستلزم العلو والاستعلاء على الخلاف فيه[6].

كما يبحث عما تقتضيه الصناعة فى التقدير فلا يؤخذ بالظاهر ففى قوله تعالى ﴿...مَرْحَبًۢا بِهِمْ...﴾[7]، قد يتبادر إلى الذهن أن "مرحبا" نصب اسم لا وهذا فاسد لأن شرط عمل لا فى الاسم ألا يكون معمولاً لعيرها وإنما نصب فعل مضمر واجب الإضمار ولا: دعاء بهم بيان للمدعو عليهم[8].

---

(١) سورة آل عمران، آية ٢٨.
(٢) سورة نوح، آية ١٧.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٤.
(٤) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٤.
(٥) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٥.
(٦) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٦.
(٧) سورة ص، آية ٥٩.
(٨) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣١٠.

وهو ينهى هذا المبحث بتنبيه لابد أن يحيط به النحو المبتدأ مراتب الكلام فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة،ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر وما إلى ذلك مما يدل دلالة قاطعة بأن الزركشى واسع الثقافة ثاقب الفكر.

ثالثاً: أساليبه فى فهم النص القرآنى:

بهذا قد تبين لنا فهم الزركشى لعلوم القرآن- سواء ما أدرجناه منها تحت اسم مباحث لتوثيق النص القرآنى وما أدرجناه منها تحت أدوات تعين المفسر لفهم النص القرآنى- تلك العلوم التى تعين على فهم كتاب الله وتفسيره واستنباط الأحكام والآداب منه، وهو المعين المشد لمن يريد الوقوف على فهم القرآن الكريم، إلى جانب أن معرفة تلك العلوم تفيد فى التصدى لأعداء الإسلام ودفع شبهاتهم ورد مفترياتهم عن الإسلام والقرآن كما أنه معرفة تلك العلوم تجعل المسلم على قدر كبير من الثقافة الإسلامية والمعارف الدينية.

وإذا كان فهم الزركشى لعلوم القرآن هو ذلك، فهل طبق الزركشى ذلك على النص القرآنى؟ وما مدى فهمه للنص القرآنى؟

الحق أن فهم الزركشى للنص القرآنى واضح من خلال عرضه لأنواع علوم القرآن لأن قصد الزركشى كما نوهنا عليه التقعيد والتطبيق وذلك كان لزاماً علينا أن نبين فهم الزركشى للنص القرآنى.

وإكمالاً للفائدة رأينا أن نبدأ بما أشار إليه الزركشى من أن أحسن طرق التفسير:

١- **أن يفسر القرآن بالقرآن:** طبق ذلك فنراه يبين عند تعرضه لتفسير بعض آيات القرآن يقول فى علم المبهمات: أن يكون أبهم فى موضع استغناء ببيانه فى آخر فى سياق الآية، كقوله تعالى:﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ (١)، بينه بقوله:﴿ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ (٢) وقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ (الفاتحة من الآية: ٧)، بينه بقوله:﴿ ... مِّنَ

(١) سورة الفاتحة، آية ٢.
(٢) سورة الانفطار، آية ١٧- ١٩.

ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ...﴾ [1]، وقوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [2] والمراد آدم والسياق يبينه [3].

٢- **أن يفسر القرآن بالسنة**: بينه بأن السنة مبينة للكتاب، حيث بين أن قوله ﷺ: "من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار" فى قوله تعالى﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ... ﴾ [4]، بين الزركشى أنه مفهوم من قوله: ﴿... إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [5] فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم وإبائهم من قول:﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾(محمد من الآية : ١٩) مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حرموا على النار.

وقوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه" [6]، فى قوله تعالى ﴿...حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [7]، وقوله تعالى:﴿... وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ... ﴾ [8]،وهذه الأربع كلمات جمعن حسن الصحبة للخلق، لأن من كف سره وأذاه وقال خيراً أو صمت عن الشر وأفضل على جاره وأكرم ضيفه فقد نجا من النار ودخل الجنة، إذا كان مؤمناً وسبقت له الحسنى، فإن العاقبة مستورة والأمور بخواتيمها [9].

---

(١) سورة النساء، آية ٦٩.
(٢) سورة البقرة، آية ٣٠.
(٣) الزركشي: البرهان ج١ ص ١٥٦.
(٤) سورة الأنعام، آية ٨٢.
(٥) سورة الصافات، آية ٣٥.
(٦) صحيح مسلم، ج١ ص٣١.
(٧) سورة الذاريان، آية ٢٤.
(٨) سورة النساء، آية ٣٦.
(٩) الزركشي: البرهان ج٢ ص١٣٣، راجع ج٢ ص١٨٤ وما بعدها.

٣- الأخذ بمطلق اللغة:

أ. تخريجاته اللغوية:

والزركشي ذو حاسة لغوية دقيقة، فنراه يقول في لفظه "ليكه" من الآية﴿... كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ... ﴾[١]، "ليكه" أصلها "الأيكة" نقلت همزتها على لام التعريف وسقطت همزة الوصل لتحريك اللام وحذفت ألف عضد الهمزة ووصل اللام فاجتمعت الكلمتان فصارت "ليكة" علامة على اختصار وتلخيص وجمع في المعنى وذلك في حرفين أحدهما ﴿... كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (الشعراء من الآية: ١٧٦) جمع فيه قصتهم مختصرة وموجزة في غاية البيان، وجعلها جملة، والثاني في قوله:﴿... وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ﴾ (ص من الآية: ١٣) جمع الأمم فيها بألقابها وجعلهم جهة واحدة، هم آخر أمة فيها، ووصف الجملة قال تعالى:﴿... أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَاب ...﴾ (ص من الآية: ١٣)وليس الأحزاب وصفاً لكل منهم، بل هو وصف لجميعهم[٢].

كما نرى ذلك عند عرضه للحروف المختلفة في اللفظ والمعنى، ففي قوله تعالى ﴿...يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ...﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿... وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ (البقرة من الآية: ٢٤٥)، يرى الزركشي أن الله تعالى عند ذكره البسط بالسين فللسعة الجزئية، وكذلك تكون عله التقييد، والصاد السعة الكلية، ودليل ذلك علو معنى الإطلاق، وعلو الصاد مع الجهارة والإطباق، وذلك أيضاً في قوله تعالى:﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ ﴾(الحديد من الآية: ١٣)،﴿ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ ﴾(يس من الآية: ٥١)فبالسين ما يحصر الشئ خارجاً عنه، وبالصاد ما تضمنه منه.

---

(١) سورة الشعراء، آية ١٧٦.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٤٢٨.
(٣) سورة الرعد، آية ٢٦.

كما نراه عند بيانه لمعنى "الأب" من قوله تعالى: ﴿... وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾(عبس من الآية: ٣١) يقول: لما سئل أبو بكر وعمر عن معنى "الأب" لم يبينا ذلك، وهذا لم يكن بجهل منهما لمعنى "الأب" وإنما يحتمل والله أعلم أن "الأب" من الألفاظ المشتركة في لغتهما أو في لغات فخشيا إن فسراه بمعنى من معانيه أن يكون المراد غيره ولهذا اختلف المفسرون في معنى "الأب" على سبعة أقوال، فقيل: ما ترعاه البهائم، وإما ما يأكله الآدمي فالحصيد والثاني: التين خاصة، والثالث: كما ما نبت على وجه الأرض والرابع ما سوى الفاكهة والخامس: الثمار الرطبة، وفيه بعد لأن الفاكهة تدخل في الثمار الرطبة، ولا يقال: أفردت للتفضيل إذ لو أريد ذلك لتأخر ذكرها نحو: فاكهة ونخل ورمان، والسادس أن رطب الثمار هو الفاكهة ويابسها هو الأب، والسابع: أنه للأنعام كالفاكهة للناس(١).

ب- أما الإعراب:

فقد أفاض فيه القول حيث ذكر أن على الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبر، أو فاعله أو مفعوله، أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة(٢)، نراه يطبق ذلك على قوله تعالى: ﴿... أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ... ﴾ (٣) فيقال أي ارتباط بينهما؟ وجوابه أن المبتدأ وهو "من" خبره محذوف أي أفمن هو قائم على كل نفس تترك عبادته؟ أو معادل الهمزة تقديره: أفمن هو قائم على كل نفس كمن ليس بقائم ووجه العطف على التقديرين واضح. أما الأول فالمعنى: أترك عبادة من هو قائم على كل نفس ولم يكف الترك حتى جعلوا له شركاء.

(١) الزركشي: البرهان ج١ ص ٢٩٦.
(٢) الزركشي: البرهان ج١ ص ٣٠٢.
(٣) سورة الرعد، آية ٣٣.

وأما الثانى: فالمعنى إذا انتفت المساواة بينهما فكيف تجعلون لغير المساوى حكم المساوى، وهو لا ينساق وراء الصناعة النحوية كالنح

وبين فيوصف على جانب المعنى وإنما يجعل همه المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابى فنراه يبين الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية، فهو يعالج النحو القرآنى من الناحية التى تخدم تفسير القرآن وتنسق معانيه، نراه فى قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ... ﴾إلى قولـه:﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ (١)

أنه عطف قصة على قصة، مع أن شرط العطف المشاكلة، ووجه ما بينهما من المشابهة أن "ألم تر" بمنزلة هل رأيت كالذى حاج إبراهيم،وإنما كانت بمنزلتها لأن "ألم تر" مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفى، ولذلك يجاب ببلى والاستفهام يعطى النفى، إذ حقيقة المستفهم عنه غير ثابتة عند المستفهم، ومن ثم جاء حرف الاستفهام مكان حرف النفى ونفى النفى إيجاب، فصار بمثابة "رأيت" غير أنه مقصود به الاستفهام، ولم يكن أن يؤتى بحرفه لوجوده فى اللفظ، فلذلك أعطى معنى "هل رأيت" هل ترى أكثر من ذلك براعة؟ إن هذا ما نبهنا عليه من ضرورة تناول الإعجاز النحوى للقرآن بالدرس، فلقد ساعدته براعته النحوية وقدرته الإعرابية على الوصول إلى معنى الآية(٢).

كما نراه فى تنبيهه على الزائد يقول: يجب أن يبحث عن الأصلى والزائد، ومن هذا قوله تعالى:﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ (٣) فإنه قد تتوهم "الواو" فى الأولى ضمير الجمع، فيشكل ثبوت النون، مع "أن" وليس كذلك بل الواو هنا لام الكلمة والنون ضمير جمع المؤنث، فبنى الفعل معها على السكون، فإذا وصل الناصب أو الجازم لا تحذف

(١) سورة البقرة، آية ٢٥٨ وما بعدها.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٦.
(٣) سورة البقرة، آية ٢٣٧.

النون ومثله: "النساء يرجون" بخلاف: "الرجال يرجون" فإنه الواو فيه ضمير الجمع، والنون حرف علامة للرفع، وأصله "يرجوون" أعلت لام الكلمة بما يقتضيه التصريف فإذا دخل الجازم حذف النون، وهذا ما اتفق فيه اللفظ واختلف فى التقدير(١).

٤- الأخذ بالمقتضى من معنى الكلام:

نراه يفسر قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾(٢) الآية، يقول: فإنه يقال: ما وجه الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض فى هذه الآية؟ والجواب: أنه جمع بينهما على مجرى الألف والعادة بالنسبة إلى أهل الوبر، فإن كل انتفاعهم فى معايشهم من الإبل، فتكون عنايتهم مصروفة إليها لا يحصل ألا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر وهو سبب تقلب وجوههم فى السماء، ثم لابد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصون به، ولا شئ فى ذلك كالجبال ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم فى منزل عن التنقل من أرض إلى سواها فإذا نظر البدوى فى خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور(٣).

٥- الزركشى عالم بالقراءات:

بين الزركشى أن العلم بالقراءات يعين على تفسير القرآن، لذلك حدد الحروف السبعة، ونبه أن تلك الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، ويقول: أفادنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذى لا يعرف العامة فضلة، إنما يعرف ذلك العلماء، ولذلك يعتبر بهما وجه القرآن، كقراءة من قرأ:

﴿...يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾(٤)، فلما وجدتها فى قراءة عبد الله: "يقضى الحق" علمت أنها إنما هى "يقض" فقرأتها على ما فى المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة وكذلك

---

(١) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٠٧ وما قبلها.
(٢) سورة الغاشية، آية ١٧-١٨.
(٣) الزركشى: البرهان ج١ ص ٤٥.
(٤) سورة الأنعام، آية ٥٧.

قراءة من قرأ: ﴿ ... أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ... ﴾ (١) ثم لما وجدتها فى قراءة أبى: "تنبئهم" علمت أن وجه القراءة "تكلمهم" فى أشياء من هذا كثير (٢).

وهو يبين مواقع الوقف والابتداء، **كقوله تعالى:**

﴿.... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ (٣)

فقوله: "الراسخون"، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام وهذا الثانى هو الظاهر ويكون حذف "أما" المقابلة كقوله:

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ... ﴾ (٤)

ويؤيده آية البقرة: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ (٥).

إلى غير ذلك من أساليب فهم الزركشى للنص القرآنى والتى يمكن استخلاصها من خلال فهمه لعلوم القرآن والتى سبق أن نوهنا عنها والتى كان غرضه منها التقعيد والتطبيق معاً.

(١) سورة النمل، آية ٨٢.
(٢) الزركشى: البرهان ج١ ص ٣٣٨.
(٣) سورة آل عمران، آية ٧.
(٤) سورة آل عمران، آية ٧.
(٥) سورة البقرة، آية ٢٦.

أمثلة المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف

النوع	تعريفه	فوائد معرفته		من صنف فيه وقال به	
ترتيبه	اسمه			من صنف فيه	من قال به
١	معرفة أسباب النزول	قد تقع حادثة أو سبب من سؤال فتنزل الآية.	١- معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم ٢- تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب. ٣- الوقوف على المعنى. ٤- دفع توهم الحضر. ٥- إزالة الإشكال	١- على بن المدينى شيخ البخارى. ٢- على بن أحمد الواحدى النيسابورى.	١- أبو بكر الباقلانى ٢- أبو الفتح القشيرى.
٢	معرفة المناسبات بين الآيات	أن المناسبة علم شريف تحرز به المعقول ويعرف به قدر القائل فيما يقول وهى فى اللغة المقارنة وفى القياس الوصف المقارب للحكم	١- معرفة ارتباط الكلام بعضه بعضاً. معرفة قدر القائل فيما يقول.	١- الأستاذ أو جعفر بن الزبير. ٢- الإمام فخر الدين الرازى.	١- أبو بكر بن العربى. ٢- أبو الحسن الشهرباتى. ٤- الشيخ عز الدين عبد السلام. ٤- الشيخ كمال الدين الزملكانى.

تابع : أمثلة المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف

النوع		تعريفه	فوائد معرفته	من صنف فيه وقال به	
ترتيبه	اسمه			من صنف فيه	من قال به
٥	علم المتشابه	وهو إيراد القصة الواحدة فى صور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر فى إيراد القصص والأنباء	حكمته التصرف فى الكلام وإتيانه على ضروب، ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك: مبتدأ به ومتكرراً.	١- علم الدين السخاوى. ٢- برهان الدين الكرمانى. ٣- فخر الدين الرازى. ٤- أبو جعفر بن الزبير.	١- أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفها نى ٢- فخر الدين الرازى.
١٨	معرفة غريبة	أى معرفة المدلول.	معرفة هذا الفن للمفسر ضرورى وألا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله وهو حاجته إلى معرفة علم اللغة: اسماً وفعلا وحرفاً.	١- أبو عبيدة عمر بن المثنى ٢- أبو عمر الزاهد غلام ثعلب. ٣- محمد بن عزيز العزيزى السجستانى. ٤- أحمد بن محمد الهروى. ٥- الراغب الأصفهانى.	١- أبو عبيدة عمر بن المثنى.

تابع : أمثلة المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف

النوع		تعريفه	فوائد معرفته	من صنف فيه وقال به	
ترتيبه	اسمه			من صنف فيه	من قال به
٢	معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح.	يؤخذمن علم البيان والبديع وهو مراعاة نظم الكلام.	هذه الصناعة تفيدقوة الإفهام على مايريد الإنسان ويراد منه ليتمكن بها من إتباع التصديق وإذعان النفس له وهو أعظم أركان المفسر.	١-شمس الدين محمدبن النقيب. ٢-حازم القرطاجنى.	١- الزمخشرى. ٢- الباقلانى.
٣١	معرفة الأمثال الكائنة فيه.	حقيقة: إخراج إلا غمض إلى إلا ظهر.	من فوائده: التذكير والوعظ والحث والزجر،	١- الحسن بن الفضل	١- ابن سنان الخفاجى. ٢- الزمشخرى. ٣- حازم القرطاجنى
			والاعتبارومن حكمته:تعليم البيان.		
٣٥	معرفة موهم المختلف	وهو ما يوهم التعارض بين آياته.	إزالة مايوهم الاختلاف	١-أبوعلى محمدبن الستنير قطرب	١- الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني. ٢-القاضى أبوبكر الباقلانى ٣-أبوبكر الصيرفى. ٤- عزالدين بن عبد السلام